



3RP

الخطّة الإقليميّة للاجئين
وتعزيز القدرة على

مواجهة الأزمات ٢٠١٥-٢٠١٦

استجابةً للأزمة السورية

التقرير السنوي لعام ٢٠١٥



التصميم الجرافيكي:
المفوضية السامية للأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين / سمر فايد

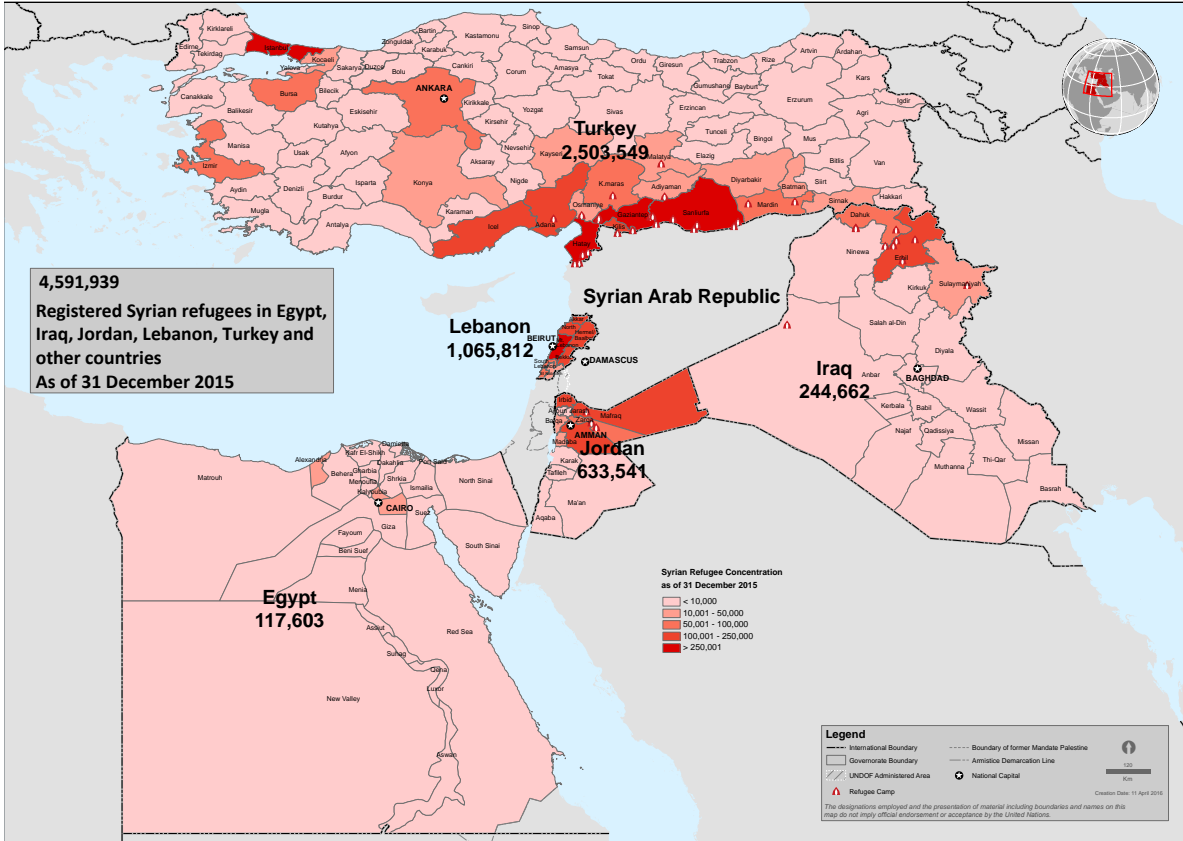
جدول المحتويات

٢	نظرة عامة على الوضع الإقليمي
٣	نظرة عامة على الإنجازات والتمويل على المستوى الإقليمي
٨	تحليل مُكوّن اللاجئين
١١	تحليل مُكوّن تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات
١٢	نظرة عامة على القطاعات على المستوى الإقليمي
١٢	الحماية
١٥	الأمن الغذائي
١٧	التعليم
٢٢	الصحة والتغذية
٢٥	الحاجات الأساسية
٢٧	المأوى
٢٩	المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH)
٣١	سُبل كسب العيش والتماسك الاجتماعي
٣٤	نظرة عامة على مستوى البلدان
٣٥	تركيا
٤٣	لبنان
٥٥	الأردن
٦٥	العراق
٧٣	مصر



نظرة عامة على الوضع الإقليمي

توزيع السكان اللاجئين



نظرة عامة على الوضع الإقليمي

تم إطلاق الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (خطة "3RP") في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤، للاستجابة إلى كل من الطلب المتزايد على الحماية، والمساعدات الإنسانية للاجئين القادمين من سوريا، والحاجة المتزايدة أيضاً إلى بناء وتعزيز قدرات الأفراد، والمجتمعات، والمؤسسات داخل المجتمعات المضيفة على مواجهة الأزمات، للتعامل مع الأزمة السورية. وقد أثبتت خطة "3RP"، في سنتها الأولى، أنها محطة انطلاق لا تُقدر بثمن لعمليات التعاون، والتنفيذ، والمناصرة (وكسب التأييد)، والتمويل، والإبلاغ (إعداد ورفع التقارير) الخاصة كلها بالاستجابة لهذه الأزمة.

تُمثل خطة "3RP" تحولاً نموذجياً عن خطط الاستجابة الوطنية السابقة؛ وذلك عن طريق: (أ) إدماج التدخلات (الإيجابية) الإنسانية والتدخلات (الإيجابية) المعنية بتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في برنامج واحد للاستجابة. (ب) تعزيز الملكية الوطنية للبرنامج وتأكيد مواعمة ذلك لأطر التخطيط التنموي على الصعيدين الوطني والمحلي. (ج) إعادة تركيز الاستثمارات في شبكات تقديم (توفير) الخدمات المحلية، ولا سيما في البلديات. (د) تقديم برامج تُنفذ على عدة سنوات لتعزيز قابلية التنبؤ بالوضع المالي. ويوضح هذا التقرير السنوي عملياً بأن إدماج القدرات الإنسانية والتنموية والموارد يظل أمراً ضرورياً في البحث عن استجابات فعّالة مُجدية للأزمات طويلة الأمد. كذلك فقد أكدَّ القادة والزعماء من جميع أنحاء العالم، في مؤتمر لندن الذي انعقد في شباط / فبراير ٢٠١٦، وفي منتدى التنمية لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، الذي عُقد في البحر الميت، الأردن، في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥، مرةً أخرى على هذا النهج.

يُرجزُ التقرير حجمَ التقدم والإنجازات التي حقّقها ما يزيد عن ٢٠٠ شريك، كما يُوجزُ التّحدّيات التي واجهوها، في جميع جوانب قطاعات الاستجابة الثمانية، وهي: الحماية، والأمن الغذائي، والتعليم، والصحة والتغذية، والحاجات الأساسية، والمأوى، والمياه والصرف الصحي والتّظافة الصحية (WASH)، وسُبل كسب العيش والنمساك الاجتماعي. كما يُقدّمُ التقرير نظرةً عامةً إقليميةً على كلّ قطاع من القطاعات، ومعلومات مفصّلة للاستجابة في كلّ بلدٍ من البلدان الخمسة المضيفة للاجئين، والمشمولة في خطة "3RP" - وهي تركيا، ولبنان، والأردن، والعراق، ومصر.

تطلّ القياداتُ القوية على المستوى الوطني، السّاعية إلى وضع خطط الاستجابة وتنفيذها، من خلال خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية (LCRP)، وخطة الإستجابة الأردنية للأزمة السورية (JRP)، والفروع القطرية الأخرى لخطة "3RP" في تركيا، والعراق، ومصر الاتجاه الاستراتيجي الأساسي والرئيسي لخطة "3RP". لقد كانت آلية تنسيق خطة "3RP" وبنيتها ناجحةً، طوال عام ٢٠١٥، في تعزيز

التَّهَجُّ المُشْتَرَك بين الحكومات والمُجْتَمَع الدولي في الاستجابة إلى الأزمة السورية. فقد كانت مبادرة "لا لضياح جيل" مهمة لتعزيز وضع البرامج المُتَّسِقَة منطقيًا على المستوى الإقليمي، للأطفال، والشباب واليافعين.

مع مرور السنين، الواحدة تلو الأخرى، تشهد المنطقة بصورة مستمرة ازدياداً في أعداد اللاجئين السوريين، مع سعي الأغلبية منهم إلى طلب اللجوء في البلدان المُجاورة. فبحلول نهاية عام ٢٠١٥، وصل عدد اللاجئين السوريين المُسجّلين في البلدان المُشمولة في خطة "3RP" تقريباً إلى (٤,٦) مليون لاجئ. ورغم ذلك، ومع احتدام القتال في كل أنحاء سوريا خلال عام ٢٠١٥، فقد استمرّ اللاجئون في فقدان الأمل للوصول إلى حلٍّ سياسيٍّ يرمي إلى وضع حدٍّ لهذه الأزمة. فقد شهدت أوروبا تدفقاً للاجئين يزيد عن نصف مليون لاجئ سوري، وصلوا إليها عبر البحار خلال عام ٢٠١٥؛ ويبدو أن الاتجاهات في أوائل عام ٢٠١٦ تُوحي بأن هذا التدفق سوف يستمر.

ولم يعد بالإمكان توصيف (تتميط مواصفات) الأزمة السورية واحتوائها كأزمة إقليمية. فمن بين الأسباب الرئيسة لتتقلّات السوريين من المنطقة، ومن سوريا أيضاً إلى أوروبا، محدودية كلٍّ من سبل كسب العيش وفرص التعليم داخل سوريا، إضافة إلى التّحديات التي تواجههم جرّاء العيش في المنطقة. وقد كان لانخفاضات في حجم المُساعدات الإنسانية في عام ٢٠١٥، بسبب نقص التمويل، أثرٌ على اللاجئين والمجتمعات المُضيّفة لهم على حدٍّ سواء؛ وقد شعروا جميعهم بهذا النقص على الفور.

ورغم التّعهدات السّخية التي قُطعت لصالح خطة عام ٢٠١٦، خلال مؤتمر لندن الذي عُقد هذا العام، إلّا أنّ التمويل الكامل لخطة "3RP"، والصّرف المُبكر لحصص التمويل تلك يبقيان أمراً ضرورياً إذا ما أُريدَ تجنّب حدوث انخفاضات إضافية في المُساعدات.



لبنان/المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/مارك هوفر

نظرة عامة على الإنجازات والتمويل على المستوى الإقليمي:

تمّ تنقيحُ نداء الإغاثة (النداء) الخاص بخطة "3RP" الإقليمية الأولية المشتركة بين الوكالات لعام ٢٠١٥ (بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية)، بقيمة (٤,٥٣) مليار دولار أمريكي لتصبح قيمته (٤,٣٢) مليار دولار أمريكي، وذلك ليعكس التحديث الذي أجري على نداء إغاثة لبنان خلال العام. ويبيّن هذا التقرير السنوي التمويل والنّاتج التي تم استلامها مقارنةً مع نداء الإغاثة المُنقّح هذا، والذي يبلغ مجموع قيمته (٤,٣٢) مليار دولار أمريكي.

وي تقدّم الشّركاء في خطة "3RP" بالشكر الجزيل إلى الجهات المانحة على هذه المساهمات السّخية، والتي تقدّر بقيمة (٢,٦٧) مليار دولار، في الاستجابة المشتركة بين الوكالات، بمقتضى خطة "3RP"، في عام ٢٠١٥. وتُمثّل هذه الإسهامات زيادةً مقدارها ٤٠٥ ملايين دولار أمريكي مقارنةً مع مستوى التمويل النهائي المشترك بين الوكالات لعام ٢٠١٤، مما يؤكّد التأييد القوي لمفهوم خطة "3RP".

وعلى الرغم من الزيادة في مقدار التمويل، نتيجةً للحاجات المتزايدة التي تمّ تبيانها في خطة "3RP"، فقد تم تمويل ٦٢ في المئة فقط من خطة الاستجابة العامة «الكلية» (وهي نفس نسبة التمويل في عام ٢٠١٤)، مما أدّى إلى نشوء فجواتٍ في المُساعدات، وعدم تحقيق أهداف الاستجابة.

ولقد شهدت جميع القطاعات والبلدان أيضاً تفاوتات من حيث مدى الاستجابة. فقد تم تمويل عمليات الأردن ولبنان، بشكلٍ أفضل نسبياً، فزادت نسبة التمويل عن ٦٠ في المئة لكلٍ منهما؛ غير أنّ الاستجابات في تركيا (بنسبة ٤٦ في المئة)، وفي العراق (بنسبة ٤٢ في المئة)، وفي مصر (بنسبة ٣١ في المئة) مُولّت بنسبٍ مئوية تقلّ عن ذلك بكثير.

أما على المستوى الإقليمي، فقد مُولّت قطاعات سُبل كسب العيش، والمأوى، والحاجات الأساسية كافةً بنسبة تقلّ عن ٥٠ في المئة من المُطلّبات. وهذا يُظهر الحاجة إلى تأكيد الاهتمام بتلبية احتياجات المعيشة الأساسية للاجئين لكي لا يغوصوا أكثر في براثن الفقر. ولم يتمّ استلام التمويل بالتساوي طوال العام حتّى بالنسبة إلى القطاعات المُمَوّلة بشكلٍ أفضل، نظراً لاستلام مبالغٍ كبيرة من التمويل في الربع الأخير من السنة. وهذا يؤثّر على قدرة الشّركاء على التخطيط، وعلى تنفيذ النّشاطات خلال العام بأكمله، كما يُسلّط الضوء على الحاجة إلى صرف التّبرعات في وقت مبكر كلّ سنة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مستويات التمويل المعروضة تالياً لا تعكسُ إلا الإسهامات التي قدّمتها الجهات المانحة إلى الأمم المتحدة، وإلى شركائها من المنظمات غير الحكومية، وهي لا تشتمل على التمويل ثنائي الأطراف للحكومات المضيفة، أو على القروض، أو التمويلات الأخرى التي تقع خارج نطاق نظام التّتبّع في خطة "3RP".

ولا تعكسُ هذه الأرقام أيضاً إسهامات الحكومات المضيفة التركية، واللبنانية، والأردنية، والعراقية، والمصرية، والتي تتحمل تكاليف مالية واجتماعية هائلة نتيجةً لأزمة اللاجئين هذه.



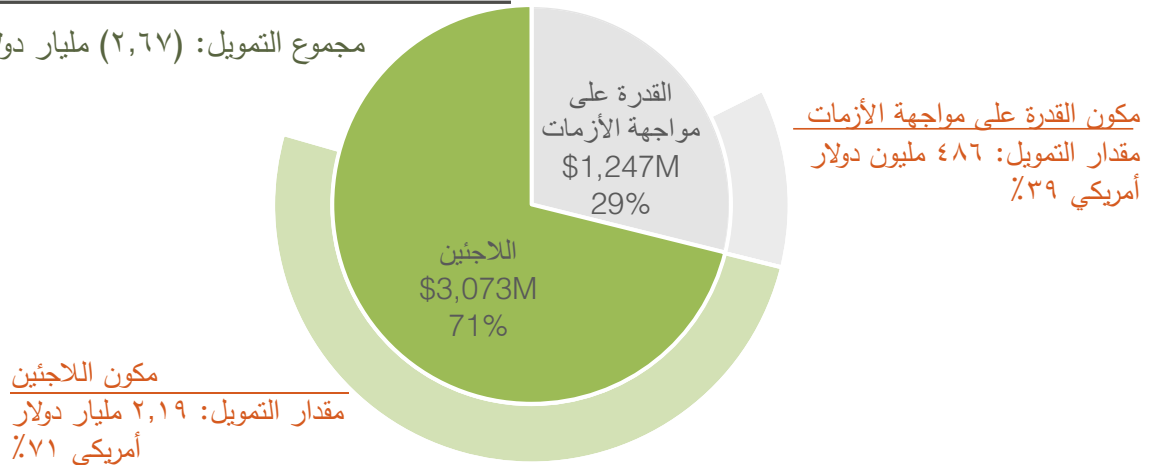
وننقدُمُ بجزيل الشكر والامتنان والعرفان للمساهمين الآتي ذكرهم على ما قدّموه خلال عام 2015.



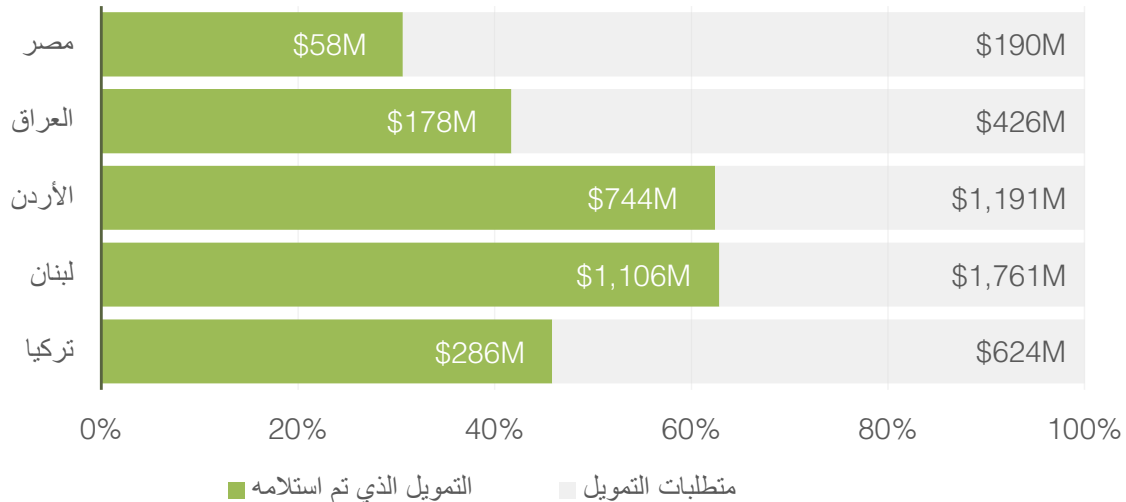
التمويل المشترك بين الوكالات وتفاصيل المكونات

مجموع قيمة نداء الإغاثة: (٤,٣) مليار دولار أمريكي

مجموع التمويل: (٢,٦٧) مليار دولار (٦٢٪)



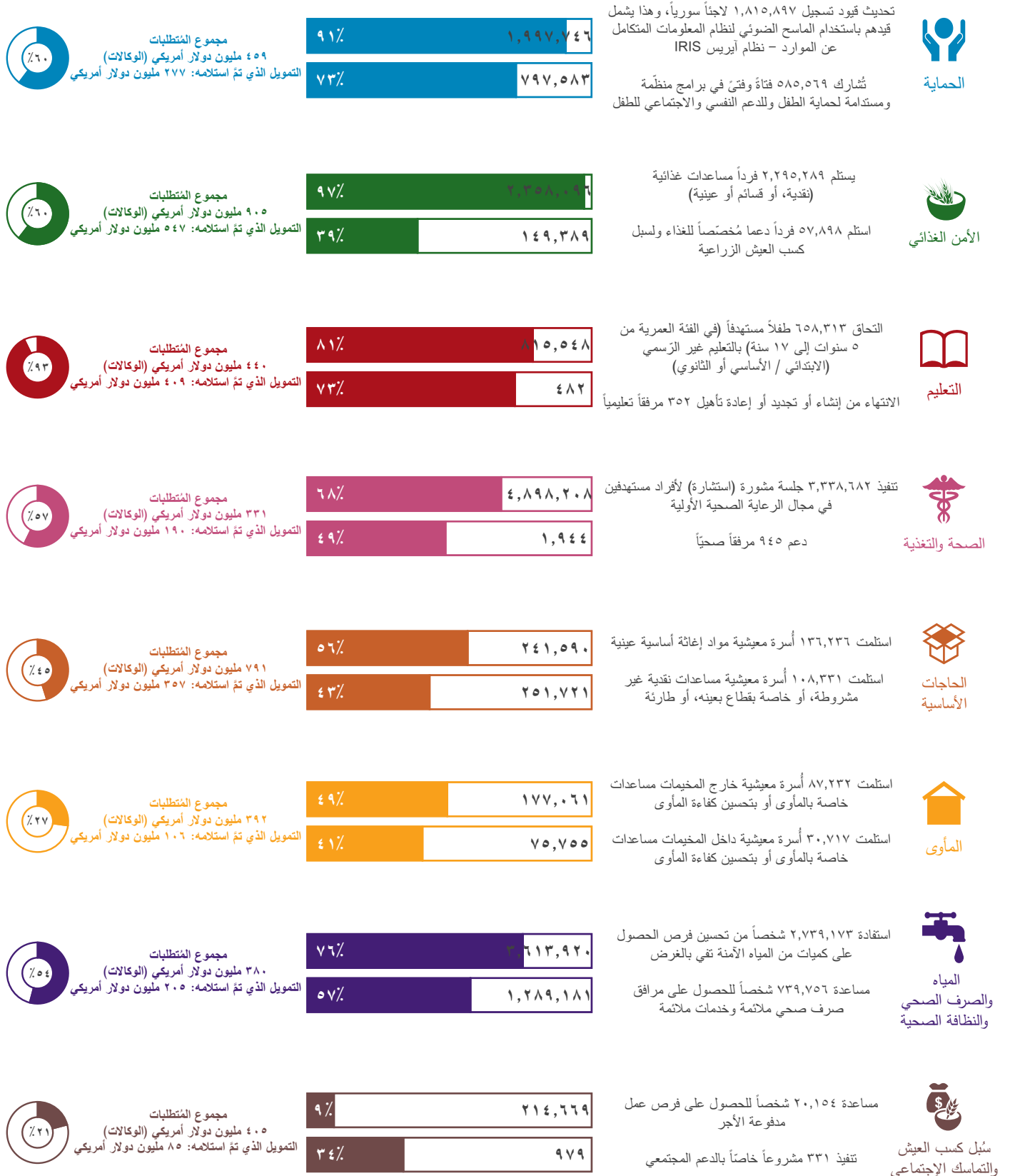
تفاصيل التمويل المشترك بين الوكالات حسب البلدان



ملاحظات بشأن جداول التمويل:

- * جميع أرقام التمويل هي بالدولار الأمريكي، كما بلغ عنها المشاركون في خطة "3RP".
- ** مجموع التمويل المطلوب والذي تم استلامه يشمل على مجموع متطلبات التمويل على المستوى الإقليمي.
- *** نظرا لتتبع خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية، فقد جرى تعديل المجموع الأولي لقيمة نداء الإغاثة الخاص بخطة "3RP" من (٤,٥) مليار دولار أمريكي إلى (٤,٣) مليار دولار أمريكي.
- **** تتضمن تفاصيل تمويل قطاع اللاجئين وقطاع القدرة على مواجهة الأزمات تقديرات التمويلات التي لم يتم الإبلاغ عنها إزاء مكوث خاص بعينه.
- ***** جميع الأرقام الواردة في هذا التقرير تتعلق بندايات الإغاثة الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، دعماً للخطط الوطنية. ففي لبنان، بلغت قيمة خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية (١,٨٧) مليار دولار أمريكي؛ وفي الأردن، بلغت قيمة خطة الإستجابة الأردنية (٢,٨٧) مليار دولار أمريكي؛ وفي مصر، بلغ مجموع قيمة الخطة ٣٨٠ مليون دولار أمريكي.

مؤشرات إقليمية مختارة وتمويل القطاعات



تحليل مكوّن اللاجئين:

المُعْرضين للمخاطر المُتصاعدة، بينما أدّت عملية تأسيس المراكز المُجتمعية أيضاً دوراً هاماً في الارتقاء بمستوى التماسك الاجتماعي.

وعلى الرّغم من ذلك، فقد ظلّ حجم الحاجات هائلاً خلال عام ٢٠١٥، ولم يستطع التّمويل مُواكبة وتيرة تلك الحاجات. ومع بلوغ مستوى تمويل مكوّن اللّجوء نسبة ٧١ في المئة من المُتطلبات، فقد اقتضت الضّرورة إجراء تخفيضات مُباشرة في حجم المُساعدات الإنسانية المُقدمة للمُستفيدين، وتأجيل أو إلغاء بعض الاستثمارات في البنى التّحتية للمجتمعات، وفي تنفيذ نشاطات أخرى طويلة الأمد معنية ببناء القدرة على مواجهة الأزمات.

وفي كل أنحاء المنطقة، فإنّ الاكتظاظ السكاني، ومحدودية الحصول على المياه الآمنة، والصرف الصحي، ودرجات الحصول المُتفاوتة على خدمات الرعاية الصحيّة الأولى تعني أنّ الفئات الأكثر ضعفاً تُواجه خطر الإصابة بالأمراض السارية. وتشهدُ قدرات منظومات التّعليم على تلبية حاجات الأطفال والشباب ضغطاً شديداً؛ إذ يُوجدُ حوالي ٧٠٠,٠٠٠ طفل تقريباً خارج مقاعد الدراسة (غير ملتحقين بالمدارس) في البلدان الخمسة المشمولة في خطة "3RP". ويُمثّل الأطفال حوالي نصف السّكان المتأثرين (المُتضرّين) داخل سوريا وخارجها، كما أنّ المخاطر المعنية بالحماية أخذت في التّعاظم.

ويستنزف اللاجئون مَخزائهم ومواردهم، وبغوصون أكثر فأكثر في براثن الفقر. فقد تمّ الاكتشاف بأنّ الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين - حيثما تتوافر البيانات الاقتصادية عنهم - تعيش دون خطوط الفقر الوطنية في البلدان التي يعيش فيها اللاجئون. وتستمرّ الحكومات والمُجتمعات المُضيّفة في تركيا، ولبنان، والأردن، والعراق، ومصر في تحمّل المعاناة من وطأة التّداعيات السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والأمنيّة التي يُحدثها النزاع السوري.

وفي هذه الأثناء، يُعتبر الأثرُ النّاجم عن الأزمة السورية الآن ذا طابع عالمي الانتشار. فمع تدفق اللاجئين السوريين إلى أوروبا؛ يوجدُ الآن اهتمامٌ أكبر بجسامة الأزمة. فهناك دافعٌ وفرصةٌ جديدة للتّوصل إلى حلّ سلمي للنزاع، وللمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح.

وضمن أزمة اللاجئين السوريين الأوسع نطاقاً، يُواجه اللاجئون الفلسطينيون، الذين أُجبروا على مُغادرة سوريا، وضعاً محفوفاً بالمخاطر على وجه الخصوص. ويُقدّر عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين غادروا سوريا بحوالي ١١٠,٠٠٠ لاجئ، منهم ٤٢,٠٠٠ لاجئ غادروها إلى لبنان، و ١٦,٠٠٠ غادروها إلى الأردن. وغالباً ما يكون لهؤلاء اللاجئين وضعٌ قانوني غير نظامي، ويكونون عُرضةً للإعادة القسرية إلى حيث أتوا، أو لمخاطر أخرى متعلّقة بالحماية.

يهدفُ مكوّن اللّجوء في خطة "3RP" إلى تلبية الحاجات في مجال الحماية والمُساعدات للاجئين الذين يعيشون داخل المخيمات، والمُسوّطات البشرية، والمُجتمعات المحليّة، وللأفراد الأكثر ضعفاً في المجتمعات المُتضرّة (المُتضرّة). وقد عمِل الشّركاء على تقوية سبل الحماية القائمة على المُجتمع (الحماية المجتمعية)، واستجابوا عن طريق تقديم دعمٍ سريع الأثر للخدمات المشتركة في المُجتمعات المُتضرّة.

وقد تضمّن التّقدّم المُحرز في مكوّن اللاجئين، في عام ٢٠١٥، تحديث قيود التسجيل لأكثر من (١,٨) مليون لاجئ سوري. وهذا يشمل قيدهم باستخدام الماسح الضوئي لنظام المعلومات المُتكامل عن الموارد «إيريس» "IRIS"، وتقديم مُساعدات غذائية لحوالي (٢,٣) مليون شخص (قسائم، نقدية، ومواد عينية)، والتحاق ٦٨٥,٠٠٠ طفلاً في التّعليم النّظامي «الرسمي» "formal" (الابتدائي / الأساسي أو الثانوي). وقد تمّ تقديم طلبات لما مجموعه ٣٦,٠٠٠ شخصاً تقريباً، لإعادة توطينهم في بلدان ثالثة أخرى أو للسّماح لهم بدخول تلك البلدان لأسباب إنسانية، فتجاوز بذلك هذا الرّقم الغاية المُستهدفة له لعام ٢٠١٥، وأظهر قيمة المشاركة الدولية في هذه المسؤوليّة.

لقد كانت الممارسات والمنهجيات الخلّقة تصبّ في صميم استجابة خطة "3RP"، المبنية على العمل في المجال الإنساني، وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. وقد استمرّ الشّركاء في خطة "3RP"، طوال العام، في استكشاف المُبادرات الخلّقة وآليات العمل، وفي تنفيذها من أجل الاستجابة إلى حاجات اللاجئين، ليس بالنّظر في الحاجات الفورية فحسب، بل في استمراريّة النّهج واستدامته أيضاً.

شكّل تقديم المُساعدات العينية، والمُساعدات النّقدية غير المشروطة، الخاصّة بقطاع بعينه منها، أو الطّارئة، على أساس تحديد توصيفات (تشخيص أو تمييز مواصفات) الأسر المعيشيّة، مكوّناً أساسياً من الاستراتيجية المعنية بشؤون اللاجئين، بهدف تخفيف وطأة الاستضعاف الاجتماعي الاقتصادي، الذي قد يؤدي إلى اتّباع آليات التّعامل سلبيّة الطّابع. وقد جرى تحديد عدد من الفرص الواعدة لأنّ الحكومات المُضيّفة أعربت عن استعدادها لدراسة النّهج الجديدة التي من شأنها زيادة فرص سبل كسب العيش للاجئين السوريين.

وفي جميع أنحاء المنطقة، عمِل الشّركاء في خطة "3RP" مع اللاجئين والمُجتمعات التي تستضيفهم على تعزيز الحماية المُجتمعيّة، وعلى ضمان توفير الحماية، وتقديم المُساعدات لهم بطريقة مُجدية. وقام قادة المُجتمعات، ضمن نموذج النوعيّة، بدور مهمّ في تحديد بواعث القلق المتعلّقة بالحماية الأساسيّة التي تُواجهها الفئات السّكانية في مجتمعاتهم، وفي تقديم المشورة، وإحالة الأفراد

وتعمل منظمة الأغذية والزراعة مع مُزارعين متخصصين في صناعة الألبان في سهل البقاع ومرتفعات «الهرمل - عكار» من أجل دعم تعافي قطاع الألبان، وزيادة إنتاج الحليب، وتعزيز الجمعيات التعاونيّة المحليّة، واستحداث أعمال إنتاج الأعلاف المحليّة، وتحسين سبل الارتباط بين وزارة الزراعة وصغار مزارعي الحيوانات المُنتجة للألبان. وتعبّر هذه الجهودُ كلّها المبدأ الرئيسيّ الثالث المعني بتقوية القدرات المحليّة، وليس استبدالها.

وتُوفّر الشّراكة بين برنامج الأغذية العالمي "WFP" والمفوضية السامية للأمم المُتحدة لشؤون اللاجئين، بشأن تطوير عملية التّسجيل الابتكاريّة، باستخدام الماسح الضوئي لنظام المعلومات المُتكامل عن الموارد «إيريس» "IRIS"، للاجئين وأصحاب المحلات التّجاريّة المحليّة.. تُوفّر فرصاً للحصول على موارد متوافرة على مستوى المُجتمع، الأمر الذي يُعالج بكفاءة تامّة المبدأ الأساسي الذي يُمثّل في توليد شراكات جديدة وشاملة، من أجل بناء تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، وتشجيع الابتكار، وتعزيز الارتباط، والفاعليّة، والكفاءة.

وأخيراً، يبرّز العديد من المشاريع، بصورة مُتعمّدة، نشاطاتها بحيث تضمّ أفراد المُجتمع المُضيّف واللاجئين كليهما بتوازن مُنصف؛ وذلك من أجل صون التماسك الاجتماعي، بهدف تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، وتحقيق التّعاون السّلمي كليهما بصورة مُشتركة. وتشتمل هذه البرامج أيضاً على مشاريع نفّذها المجلس الدنماركي للاجئين "DRC"، ووكالة التّعاون التّقني والتنمية "ACTED"، والحكومة الفنلنديّة، واللجنة الدوليّة للإنقاذ "IRC".

ولم يُظهر التّعاون بين المنظّمات الدوليّة غير الحكوميّة، ووكالات الأمم المُتحدة ومُختلف الحكومات لسوق الابتكارات من أجل بناء القدرة على مواجهة الأزمات، مشاريع ابتكاريّة معيّنة فحسب، بل وفّر أيضاً سياقاً لها، وأثّر الأمثلة المضروبة على كفيّة المُضيّ فُماً في تنفيذ جدول أعمال منتدى التنمية لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.

تحليل مُكوّن تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات:

وتطوير عمليات أكثر استدامة من الناحية البيئية بدأت تُعتمَد من خلال وضع البرامج المتكاملة، والتخطيط والتنفيذ الجماعي (المشترك) بين الوكالات. كذلك جرى توسيع نطاق النماذج المبتكرة للخدمات المتكاملة، كما في برامج حماية الأطفال والتعليم والشباب على سبيل المثال، التي يتم تنفيذها ضمن مبادرة "لا لضياع جيل" بما يتناغم مع استراتيجية خطة "3RP".

لقد أوجدت خطة "3RP" أيضاً فضاءً للسياسات «مُنْتَدَى التنمية لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات» - "RDF"، الذي جُمع في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥ حوالي ٥٠٠ جهة معنية (صاحبة مصلحة)، ضمت في أساطها كبار ممثلي الحكومات من البلدان المشمولة في خطة "3RP"، ووكالات الأمم المتحدة، والبلدان المانحة، والمنظمات غير الحكومية الوطنية (الأهلية) منها والدولية، والمؤسسات البحثية، وقادة القطاع الخاص .. من أجل تبادل الخبرات وتداول الأفكار الخلاقة. كذلك أوجد «مُنْتَدَى التنمية لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات» توافقاً واسعاً على مجموعة من التوصيات الأساسية التي احتواها جدول أعمال البحر الميت لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (DSRA)، الذي هدف إلى استكمال وتقوية عمليات التخطيط الوطنية المستمرة، وإلى الاستمرار في حشد الموارد التنموية، والنهوض بالشراكات من أجل الخروج باستجابة أكثر متانة لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.

لقد عملت المشاورات القطرية على بثّ الروح في جدول أعمال البحر الميت لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات على المستوى شبه الإقليمي: في الأردن، وتركيا، ولبنان، ومصر، والعراق، وسوريا؛ وقد نُظمت هذه الجلسات تحت قيادة المُنسّقين المُقيمين للأمم المتحدة، بتعاون وثيق مع نظرائهم في تلك البلدان. كذلك عُقدت المشاورات القطرية مع ٥٠ - ١٠٠ جهة معنية (صاحبة مصلحة) في كل بلد، بمشاركة من حكومات تلك الدول، ومن المنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية. كما جرى تصميم المشاورات لمعالجة العقبات والتحديات العالقة (التي لم يوجد لها حلّ بعد)، ووضعت توصيات في نهاية هذه المشاورات من أجل معالجة الاتجاهات المستقبلية للاستجابة إلى الأزمة السورية، حسبما تختص بفرادى البلدان المتأثرة من الأزمة السورية.

تشتمل خطة "3RP" لعامي ٢٠١٦ - ٢٠١٧، التي نُشرت قبل موعد انعقاد مؤتمر لندن، على قسم معني بتنفيذ جدول أعمال تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات؛ وتُفصّل الخطة نتائج مُنتدى التنمية لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، وخمساً من المبادئ الرئيسية لجدول أعمال البحر الميت لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، وهي تُوجِّز نشوء وتطور الاستجابة المعنية بتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، مع تأسيس وتطبيق برنامج عدسة تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، والأدوات الأخرى المُصمّمة لتعميق الاستجابة لمتطلبات تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.

مثّل مُكوّن تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، في خطة "3RP" لعام ٢٠١٥، نسبة ٢٩ في المئة من حجم نداء الإغاثة الصادر عن الأمم المتحدة / المنظمات غير الحكومية، والذي بلغ مقداره (١,٢) مليون دولار أمريكي. فقد صُمِّم هذا المُكوّن لاستحداث حلول دائمة، ولمعالجة مشكلة الاعتماد على المساعدات الخارجية؛ وذلك عن طريق بناء قدرات الأسر المعيشية، والمجتمعات، والأنظمة الوطنية المتأثرة من الأزمة، وعن طريق تقديم دعم استراتيجي، وفني، وسياساتي لأجل وضع استجابات وطنية.

لقد بلغت نسبة تمويل مُكوّن تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في خطة "3RP" مستوى ٣٩ في المئة في عام ٢٠١٥. وقد ظلّ أحد القطاعات المركزية لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات - وهو سُبل كسب العيش - غير مُموّل كما ينبغي له أن يُموّل في عام ٢٠١٥ (بلغت نسبة تمويله ٢١ في المئة من المتطلبات)، الأمر الذي أضعف قدرات الأسر المعيشية، لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة، على الاحتفاظ بما يمتلكونه من الأصول (الموجودات) الحيوية، وعلى التغلب على الفقر. ويُتوقع أن يعكس الرّخم الذي أحدثه مؤتمر لندن، تجاه المزيد من الاستثمار في سُبل كسب العيش، مسار هذا الاتجاه السّلبى.

إن تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات نهجٌ برامجيّ يُطبّق التّدخلات الإيجابية الإنسانية والتنمية كليهما، بهدف تحقيق استدامة هذه القدرة. ويحتوي التقرير على أمثلة مُستقاة من برامج الشركاء في خطة "3RP"، المعنية بتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، والتي حقّقت إنجازاتٍ اشتملت على دعم الحكومات الوطنية والمحلية في العمل على تناظم الأولويات مع الأهداف الإنمائية الوطنية، بهدف إدماج التّدخلات الإنسانية والتنمية فيها بصورة أفضل. وبعد مرور سنةٍ على بدء تنفيذ هذا النهج البرامجي، أصبح لدى العديد من التّدخلات الإيجابية ضمن خطة "3RP" في كلا المُكوّنين: «اللاجئين» و«تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات» خصائص قوية لتعزيز تلك القدرات. فقد جلبت خطة "3RP" معها أيضاً سلسلات من الأدوات الجديدة لبرامج تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، من مثل مؤشر الإجهاد، وعدسة تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. وقد صُمّمت هذه الأدوات للتأكد من تنفيذ استثمارات طويلة الأمد في نظم تقديم الخدمات المحلية، والتي تُعتبر المستجيب الأول للتعامل مع الصدمات الحالية والمستقبلية، الأمر الذي يُفضي إلى زيادة التركيز على البلديات في جميع أنحاء المنطقة.

في لبنان، وفي سياق تطوير قدرات البلديات من أجل الاستجابة إلى التحديات الفورية التي تُواجهها، يجري انتهاز الفرص لابتكار آليات عمل جديدة لجلب المساعدات الفنية، والتنسيق بين الوزارات التنفيذية على المستوى شبه الوطني. فقد اعتمدت الهيئات الحكومية، ثم عدلت نماذج مبتكرة للمشاركة المجتمعية التي تُركّز على تقييم المخاطر والموارد. وفي الأردن، فإنّ فُرص التآزر بين الاستجابات إلى الحاجات العاجلة للبلديات، واستحداث خياراتٍ جديدة لسبل كسب العيش،

الابتكار عاملٌ مشترك في النهج والاستجابة البرامجية في جميع أنحاء القطاعات.

ضمن نطاق «مُنْتَدَى التنمية لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات»، الذي عُقد في البحر الميت، الأردن، في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥، عرّض سوقُ الابتكارات من أجل بناء القدرة على مواجهة الأزمات ٥٦ مشروعاً وبرنامجاً مبتكراً أنت بها ٢٩ منظمة ووكالة، مما قدّم أمثلة ملموسة على جدول أعمال تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، وعلى النهج المبتكرة التي يتم نشرها في كافة أنحاء المنطقة.

ويُنقذ في الوقت الزاهن المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية (BGR)، التابع للحكومة الألمانية، كمثالٍ على التآزر بين العمل الإنساني والتنمية، ثلاثة مشاريع تُسلّط الضوء على الأبحاث الابتكارية، وجمع البيانات، وحماية موارد المياه الجوفية وإدارتها في الأردن ولبنان. وتقوم المشاريع البالغة الأهمية على الدراسات الجيولوجية العلمية التي تُوفّر معلوماتٍ ضرورية لبناء حلولٍ مستدامة لإدارة المياه العادمة، واستخراج المياه الجوفية. ويُعتبر برنامج منظمة الصحة العالمية لتركيا، المُتمثّل في إعادة تدريب المهنيين (المختصين) السوريين في مجال الرعاية الصحية، لإطلاعهم على نظام الرعاية الصحية التركي، لكي يكونوا قادرين بعدئذٍ على مُعالجة المرضى السوريين .. يُعتبر عَرْضاً ممتازاً للمبدأ الأساسي الثاني لوضع كرامة الفئات السكانية المتأثرة واكتفائها الذاتي على سُلّم الأولويات.

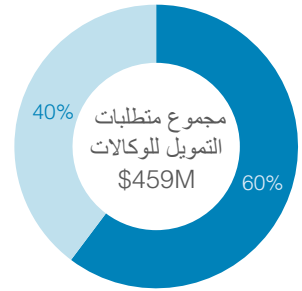
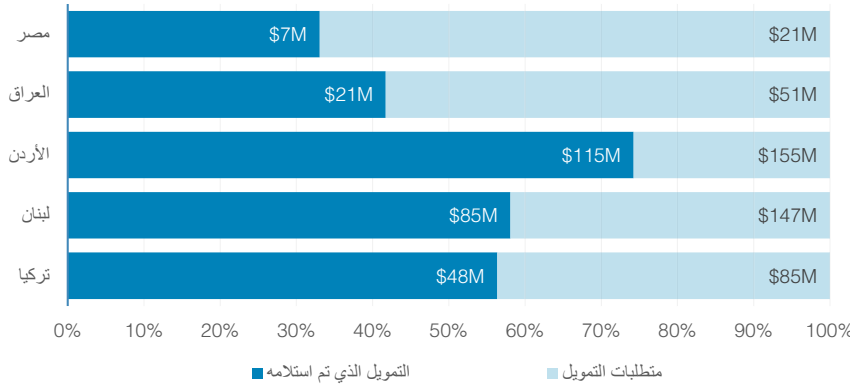


نظرة عامة على القطاعات على المستوى الإقليمي



الحماية

التمويل



تحليل

اللاجئة في مساعيها للحصول على شهادات الزواج وشهادات الميلاد. وقد ساعد التسجيل باستخدام سمات القياس الحيوية (البيومترية biometric) على ضمان سلامة وتكامل بيانات التسجيل الضرورية للتحقق من صحة العمر، وتركيبية الأسرة، والحاجات الخاصة، وعلى التأكد من أن الأفراد قد جرى تحديد هويتهم كأشخاص بحاجة إلى الحماية الدولية.

واستمر الشركاء في خطة «3RP» في الاستثمار في النظم (الشبكات ..) الوطنية لحماية الطفل، إضافة إلى دعم الأسر والمجتمعات لحماية الأطفال على نحو أفضل. فأسهمت هذه الجهود في تقوية سبل الحماية المتخصصة لحماية الطفل، وخدمات الدعم النفسي الاجتماعي اللازمة للاستجابة إلى القضايا التي تؤثر أشد ما تؤثر في الأطفال اللاجئين، ومن هذه القضايا عمالة الأطفال، والزواج القسري والزواج المبكر، والعنف داخل المنازل وداخل المدارس. كما استهدفت مجموعة من النشاطات حاجات الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين، كتنقية القدرة على تعبئة نماذج التقييمات والقرارات الخاصة بمصلحة الطفل الفضلى، وجعل الإجراءات لتحديد ترتيبات الرعاية البديلة الملائمة رسمية، والولاية القانونية على الطفل عندما تقتضي الضرورة ذلك. وقد عُقدت أول ورشة عمل إقليمية مشتركة بين الوكالات، خاصة بحماية الطفل، في أيار / مايو، لأجل معالجة الأزمة السورية؛ وذلك بهدف تحسين إدماج وتماسك الاستجابة المعنية بحماية الطفل، وتبادل الممارسات الجيدة والأدوات، ومنها تلك التي تتعلق بوضع إجراءات تراضي مصلحة الطفل. وقد عزز التعاون الوثيق مع قطاع التعليم الجهود المبذولة في سبيل التأكد من كون المدارس بيئات تعليمية آمنة للأطفال واليا فعيين والشباب كافة؛ وكذلك لتحسين استبقاء الطلاب على مقاعد الدراسة، وتحسين الفرص التعليمية، والتدريب المهني لليافعين بهدف منع عمل الأطفال والزواج المبكر.

لقد مثلت مسائل العنف المنزلي، وزواج الأطفال، والعنف الجنسي الذي يشمل الاغتصاب، الأشكال الرئيسية للعنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي التي أبلغ اللاجئون عنها خلال عام ٢٠١٥؛ وقد ظلت مشكلة نقص الإبلاغ تشكل تحدياً. واستجابة لذلك، فقد بذلت جهوداً متزايدة لتقليل المخاطر المترتبة على العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولتحسين إمكانية حصول الناجيين على الدعم، الذي يتضمن أيضاً الوصول إلى آليات العمل الآمنة، والسريّة والجيدة، والملائمة للعمر.

واجه اللاجئون القادمون من سوريا، في عام ٢٠١٥، سلسلة من بواعث القلق (الهموم أو المشاغل) الخطرة ذات العلاقة بالحماية، ومنها العنف الجنسي أو العنف المبني على النوع الاجتماعي (SGBV)، وانتهاكات حقوق الطفل، وصعوبة الحصول على وضع قانوني، وعلى وثائق الإثبات الشخصية، ومحدودية الحصول على الخدمات، والمخاطر المتعلقة بالحماية التي تنتج من الاستضعاف الاجتماعي الاقتصادي للاجئين. وكان العديد من اللاجئين قد تعامل أصلاً مع مخاطر شديدة متعلقة بالحماية قبل الوصول إلى بلدان اللجوء، ومن هذه المخاطر العديد من الأمثلة على النزوح.

واستجابة إلى تلك التحديات، فقد استمر الشركاء في خطة «3RP»، ومنهم الحكومات المضيفة، ووكالات الأمم المتحدة، والشركاء من المجتمع المدني وغيرهم، في بذل الجهود وتوسيع نطاقها من أجل تلبية الحاجات المتعلقة بحماية اللاجئين والمجتمعات المتأثرة، بصورة مشتركة. وبذلت هذه الجهود من خلال الشبكات غير الرسمية، وآليات العمل الرسمية كليهما، كالفريق العامل المعني (مجموعة العمل المعنية) بقطاع الحماية، والفريق العاملة الفرعية في كل بلد من البلدان. وركزت الاستجابة في عام ٢٠١٥، على دعم منظومات الحماية الوطنية، وتقوية الاستجابات المتخصصة المعنية بالحماية لذوي الحاجات الخاصة، ومنهم الأطفال اللاجئون وكبار السن اللاجئون والأشخاص ذوو الإعاقات. كذلك فقد سعى الشركاء في مجال الحماية إلى زيادة إشراك المجتمعات في مبادرات الحماية، ومنها القيام بنشاطات لتوسيع جهود التوعية المجتمعية، وإجراء مسح (رسم خريطة) لمواقع موجودات المجتمع وحاجاته، وتقوية التماسك الاجتماعي، وتحسين التواصل الثنائي الاتجاه.

وقد بلغ اللاجئون عن صعوبات تواجههم في الحصول على وضع الإقامة القانوني، أو في تجديد هذا الوضع، وعلى الوثائق المرتبطة بذلك، الأمر الذي أحدث أثراً سلبياً على حرية تنقلهم، وإحساسهم بالأمن، وقدرتهم على الحصول على الخدمات. واستمر الشركاء في خطة «3RP» في مناصرة السياسات المراعية لمسألة الحماية في مجال الإقامة القانونية، بما يتفق مع المعايير الدولية، بينما هم يواصلون السعي أيضاً إلى تقوية عملية تقديم المعلومات القانونية، والمشورة، والدعم القانوني للاجئين ليتصدوا ويعالجوا التحديات في مجال الحماية، والمرتبطة بمشكلات الإقامة والوثائق المرتبطة بها. كما وسعت الأطراف الفاعلة في مجال الحماية نطاق الدعم والمساعدة القانونية للأسر

الناجين من العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتلت تلك الورشة ورشة إقليمية في كانون الأول / ديسمبر مع منظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، والحكومات المضيفة حول موضوع تعزيز نظم (شيكات) الحماية الوطنية لتنفيذ معالجة أفضل لقضايا حماية الطفل والعنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ومع مواجهة العديد من أسر اللاجئين عامهم الخامس على النزوح من ديارهم، تبقى هناك حاجة إلى إيجاد حلول دائمة لمشكلتهم. فقد ظلت إعادة التوطين الحل الرئيسي الدائم المتوافر في عام ٢٠١٥ لهؤلاء اللاجئين، وقد تم تجاوز أهداف إعادة التوطين الموضوعية لهذه السنة. وقد أعطت المنهجية المتبعة لمراجعة الحالات واختيارها الأولوية للاجئين الذين لهم حاجات حمائية وجوانب استضعافية محددة بعينها.

والنوع الاجتماعي. وقد عمل الشركاء في خطة «3RP»، العاملين في الأردن، على إطار العمل الوطني المعني بحماية الأسرة النهائي، كما عملوا على مراجعته، وتحديثه. وكجزء من النهج متعدد المستويات، ومتعدد القطاعات، فقد شدد الشركاء في خطة «3RP» على تطوير فعالية إدارة الحالات، وإدماج التدخلات الصحية، والنفسية الاجتماعية، والحمائية، والمساعدات القانونية في مجموعة الخدمات المتوافرة للناجين من العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي، وللأشخاص المعرضين لخطر التعرض له. وبالإضافة إلى الأردن ولبنان، اللذان يستخدمان أصلاً نظام إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBVIMS)، لإدخال وإدارة البيانات المعنية بوقائع العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة لها، فقد تم إدخال هذا النظام إلى العراق في عام ٢٠١٥. وفي أيلول / سبتمبر، عقد الشركاء في خطة «3RP» ورشة إقليمية بشأن تلبية حاجات الرجال والأولاد (الفتيان)

الإنجازات

٩١ %	١,٩٩٧,٧٤٦
١٠٦ %	٣٣,٧٩٤
٥٢ %	٤٠,٢١١
٧٣ %	٧٩٧,٥٨٣
٧٠ %	٢٤٧,٤١٢
٣٤ %	٦٢٦,٨٢٥
١٠٩ %	٢,٠٥١,٧٧٩
٥٩ %	٢٠,٤٧٨

القيمة المستهدفة □ التقدم المحرز ■

تحديث قيود ١,٨١٥,٨٩٧ لاجئاً سورياً وهذا يشمل قيدهم باستخدام الماسح الضوئي لنظام المعلومات المتكامل عن الموارد - «نظام آيريس «IRIS»

تقديم طلبات ٣٥,٨٤٧ لاجئاً سورياً للدخول إلى بلدان أخرى لأغراض إعادة التوطين أو لأسباب إنسانية

تستلم ٢٠,٩٢٧ فتاة وفتى من الناجين، أو من المعرضين للخطر دعماً متخصصاً بحماية الطفل

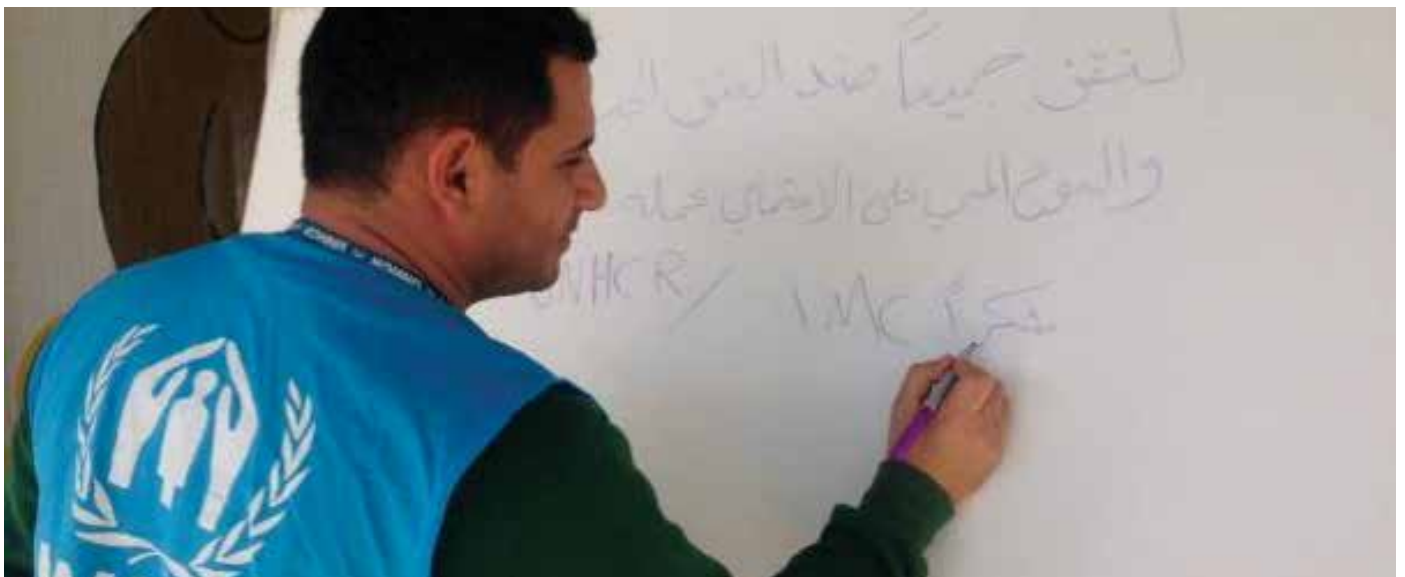
تشارك ٥٨٥,٥٦٩ فتاة وفتى في برامج منظمة ومستدامة لحماية الطفل وللدعم النفسي والاجتماعي للطفل

تتلقى ١٧٣,٦٥٧ امرأة وفتاة وفتى ورجلاً من الناجين من العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي «SGBV»، أو من المعرضين لهذا الخطر، دعماً متخصصاً بتلك الأنواع من العنف

تعريف ٢١٦,١٢٠ امرأة وفتاة وفتى ورجلاً بوجود فرص للتمكين، وإتاحتها لهم وجعلهم ينتفعون منها

الوصول إلى ٢,٢٣٤,٦٢٨ شخصاً من خلال حملات الحشد المجتمعي، أو التوعية، أو المعلومات

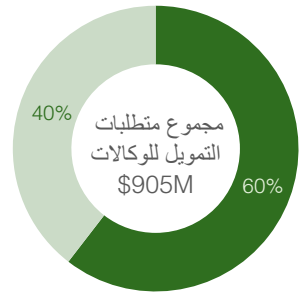
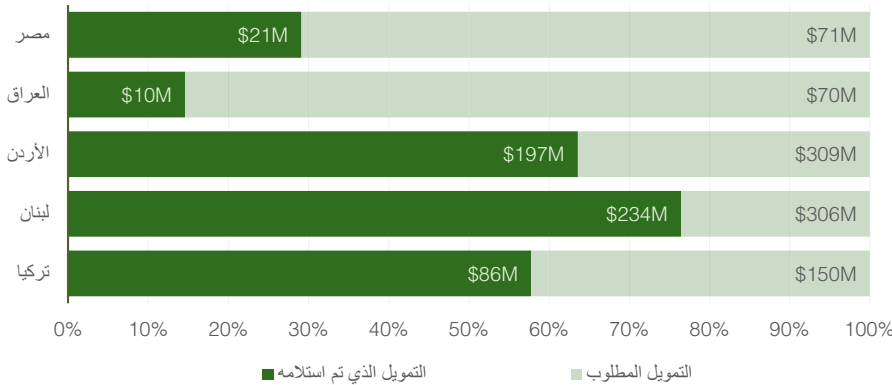
تدريب ١٢,٠١٥ شخصاً في مجالات حماية الطفل والعنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي



الأردن/المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الأمّن الغذائي

التمويل



تحليل

الاستضعاف. وهناك طريقة أخرى مُتكررة في تقديم المساعدات الغذائية، طُبقت كمشروع ريادي تجريبي في الأردن بنجاح، وما زالت تتمثل في نظام يُتيح المجال للمستفيدين لأن يدفعوا قيمة مشترياتهم من خلال نظام الماسح الضوئي لنظام المعلومات المتكامل عن الموارد «إيريس» IRIS».

كما أبرزت عمليات التقييم التي أُجريت في المجتمعات الأردنية واللبنانية، التي تستضيف اللاجئين السوريين، الحاجة إلى بناء القدرات لدى المزارعين الفقراء ذوي الأملاك القليلة للتعامل مع التحديات ومواجهتها، ومنها التضخم، والتدهور البيئي، والتغير المناخي، وندرة الأراضي وشح المياه، والتي من شأنها التأثير على سبل معيشتهم وأمنهم الغذائي.

وقد استمر القطاع في دعم قدرات منظومات سبل كسب العيش الزراعية لمواجهة الأزمات، وذلك من خلال الدعم البيطري والماشية، وتربية الدواجن، وإنتاج الخضروات، وإعادة تأهيل البنية التحتية، من خلال برامج «النقد مقابل العمل». فقد تم تطوير منهج مجتمعي متكامل للتدخلات المعنية بالأمن الغذائي وسبل كسب العيش، سعيًا إلى إفادة اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة كليهما، وإلى تقليص حدة التوترات الاجتماعية فيما بينهم.

وفي الأردن، تم تطوير الكثير من الممارسات والتكنولوجيات الزراعية المستدامة من أجل تعظيم الإنتاج الزراعي، واستهلاك الأطعمة المغذية على مستوى الأسرة المعيشية. فبالإضافة إلى تقديم المدخلات الزراعية، فقد ركّز هذا القطاع على التوعية والتثقيف في مجال التغذية؛ وذلك من أجل تحسين مستوى التنوع في التغذية، وفي استهلاك المغذيات الدقيقة. أما في لبنان، فقد استمر القطاع في دعم مربّي المواشي المستضعفين بتنفيذ حملة تطعيم (تحصين أو تلقيح) وطنية ضد الأمراض التي تُصيبها؛ وساعد في استحداث وحدات دواجن شبه مُنظمة باستخدام نهج مدرسي ميداني للمزارعين، وقدم القطاع أيضاً حقائب أدوات لإنتاج الغذاء، تهدف إلى تحسين ما يتناوله الفرد من مواد تغذية، إضافة إلى تحسين مستوى إدرار الدخل. كذلك دعم الشركاء في هذا القطاع وزارة الزراعة في تقوية قدرات المزارعين على تطبيق ممارسات الريّ الفضلى، وزيادة خصوبة التربة. فقد أنشئت وحدة خدمات الري داخل المقر الرئيسي لمزرعة «الدردارة» التعاونية في منطقة «مرجعيون» لإدارة توزيع مياه الري بين المزارعين، ولتطوير جدول للري من أجل مساعدتهم على زيادة محاصيلهم إلى الحد الأقصى وتقليص استعمال المياه لأغراض الإنتاج إلى الحد الأدنى.

انقضت خمسة أعوام على اندلاع الأزمة السورية، ومستويات الاستضعاف في أوساط اللاجئين السوريين، واللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا، والمجتمعات المضيفة لهم أخذت في الازدياد. فعلى الرغم من اتخاذ بعض الحكومات في المنطقة خطوات نحو تزويد اللاجئين السوريين بتساريح عمل، إلا أن الغالبية العظمى منهم تظل غير قادرة على العمل قانونياً. فقد استنزفت الكثير من الأسر المعيشية اللاجئة مواردها وموجوداتها كافة في هذه المرحلة من الأزمة. وبناءً على ذلك، فإن المساعدات الغذائية تبقى شريان الحياة للأسر اللاجئة في المنطقة، ولا سيما للمجموعات المستضعفة كالأسر المعيشية التي تُعيلها إناث، والأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة.

استهدف هذا القطاع (الأمن الغذائي) في عام ٢٠١٥ أكثر من (٢,٣) مليون شخص من خلال تقديم المساعدات العينية، والمساعدات النقدية، وقسائم الشراء. فقد بلغ عدد المستفيدين الذين استلموا مساعدات غذائية شهرياً طوال العام، في المتوسط، (٢,٢) مليون مستفيد، يُمثلون ٩٦ في المئة تقريباً من هدف الخطة. ويُقدّر عدد الأشخاص الذين تم إمدادهم بالمساعدات الغذائية، في وقت ما من عام ٢٠١٥، بحوالي (٢,٥٧) مليون شخص؛ إذ تم تقديم معظم المساعدات من خلال برامج المساعدات النقدية والقسائم، سواء أكانت ورقية أم بطاقات إلكترونية مدفوعة مسبقاً. إضافة إلى ذلك. فقد استلم حوالي ٥٨,٠٠٠ شخص مدخلات إنتاج زراعية، ودعمًا لسبل كسب العيش في القطاع الزراعي.

وخلال عام ٢٠١٥، أُجريت عمليات تقييم لقطاعي الأمن الغذائي، وسبل كسب العيش بشأن اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم في كل من العراق، والأردن، ولبنان. فقد استحدث الشركاء في خطة 3RP برمجية (برنامجاً حاسوبياً) لإدارة البيانات، تُقدم خدمات تحليلية للشركاء في القطاعين. وعن طريق إنتاج معلومات جديدة (مكتجات الإنذار المبكر مثلاً، بشأن الأمن الغذائي، وباستخدام تقنية الاستشعار عن بُعد)، تسعى هذه البرمجية إلى استهداف الفئات الأكثر حاجة، الأمر الذي يُحسن بالتالي فعالية الاستجابة وكفاءتها. وقد استمر قطاع الأمن الغذائي في تطوير برامج مُبتكرة في جميع أنحاء المنطقة. فبرنامج التحويل النقدي، على سبيل المثال، يُتيح المجال للمستفيدين لصرف مُستحققاتهم في مجال الغذاء، أثناء زيارات متعددة لمختلف المحلات التجارية، وهذا يوفر قدراً أكبر من الكتمان، ووصمة عار أقل، كما أنه يفسح المجال لمرونة أكبر وخيارات أكثر. وفي العراق والأردن، تم إدخال وتقديم مستويات من المساعدة للأسر المُصنفة إلى فئتين: «مستضعفة»، و«شديدة

كإخراج الأطفال من المدارس، وبيع موجودات الأسر المعيشية. ويُعتبر هذا التصرف أحد بواعث القلق الخاصة بالنسبة إلى لبنان، حيث انخفضت نسبة الأسر المعيشية التي تتعم بالأمّن الغذائي، من ٢٥ في المئة في عام ٢٠١٤ إلى ١١ في المئة في عام ٢٠١٥؛ كما انخفضت نسبة الأسر المعيشية التي تتعم بالأمّن الغذائي في الأردن من ٥٢ في المئة إلى ١٥ في المئة في الفترة نفسها. وفي العراق، فقد تفاقمت معاناة اللاجئين من انعدام الأمن الغذائي، بدرجة أكبر، جراء الأزمة الاقتصادية التي نجمت عنها زيادة في نسبة البطالة، وانخفاض في دخل الأسرة المعيشية.

ويستمر الطلب المتزايد على المياه والغذاء في إرهاق خدمات النظام البيئي (الأرض والمياه)، مما يُفاقم القيود الهيكلية الحالية في قاعدة الموارد الطبيعية للمنطقة. فالفائض في العمالة السورية يُقلّل من فرص العمل المحلية ومن الأجور، كما يخلق توترات اجتماعية. وإنّ دعم قدرة بعض القطاعات الاقتصادية الأساسية، كقطاع الإعمار أو قطاع الزراعة مثلاً، ولا سيما في المناطق الريفية، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة فرص التشغيل للمجتمعات المتأثرة.

وفي الأردن أيضاً، جرى إدخال وتقديم أنشطة «المساعدات الغذائية مقابل الموجودات» وأنشطة «الغذاء مقابل التدريب»، سعيًا إلى إشراك الشباب في فرص العمل والتدريب داخل المجتمعات المضيفة. كذلك سعت برامج التغذية المدرسية في الأردن ولبنان إلى زيادة معدل الانتظام على مقاعد الدراسة وتنظيمه. أما في لبنان، فقد عمل الشركاء في هذا القطاع مع «البرنامج الوطني لدعم الأسر اللبنانية الأكثر فقراً» (الأسر المستضعفة) المتأثرة من الأزمة السورية. وبالمثل في تركيا، استمر قطاع الأمن الغذائي في العمل مع الحكومة بهدف تقوية برامج شبكة الأمان الوطني.

ولقد استلم قطاع الأمن الغذائي، في عام ٢٠١٥، نسبة ٦٠ في المئة فقط من التمويل المطلوب للعمليات. وفي هذه الحال، أُجبرت الوكالات على خفض مستوى المساعدات المقدمة إلى الذين هم في حاجة إليها. فعلى سبيل المثال، ومنذ مطلع عام ٢٠١٥، استلم اللاجئون في المنطقة مستويات مُخفضة من المساعدات الغذائية (بلغت نسبة الانخفاض في قيمة التحويل ٣٠ في المئة تقريباً). وبعد إجراء التخفيضات في قيمة المساعدات، كشفت عملية المتابعة والرصد أنّ انعدام الأمن الغذائي بالنسبة إلى اللاجئين ارتفع بشدة، وأنّ الأسر لجأت بشكل متزايد إلى استراتيجيات سلبية للتعامل مع الوضع،

الإنجازات

٩٧٪	٢,٣٥٨,٠٩٦
٣٩٪	١٤٩,٣٨٩

القيمة المستهدفة □ التقدم المحرز ■

يستلم ٢,٢٩٥,٩٨٢ فرداً مساعدات غذائية (نقدية، أو قسائم أو عينية)

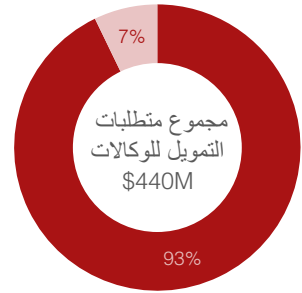
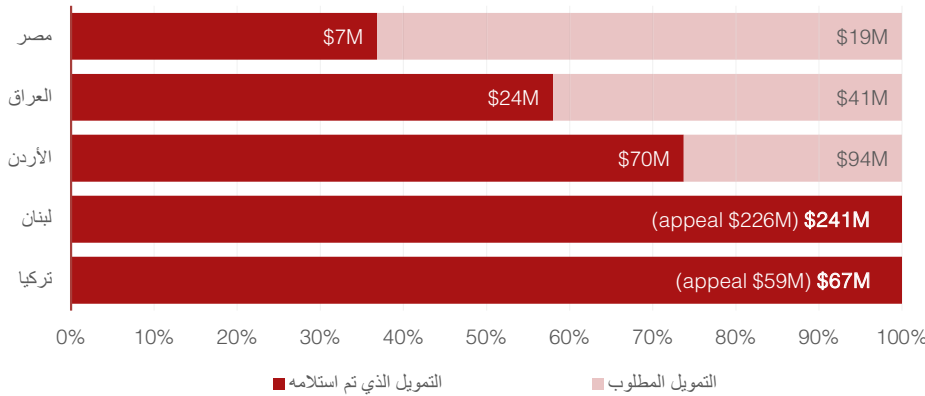
استلام ٥٧,٨٩٨ فرداً دعماً مخصصاً للغذاء ولسبل كسب العيش الزراعية



الأردن/برنامج الأغذية العالمي/ فانتس الهندي

التعليم

التمويل



تحليل

بالمدراس بقيت عند مستوى ٥٠ في المئة تقريباً، وهي نسبة تُمثّل ٧٠٠,٠٠٠ طفل، ويُعزى ذلك إلى التدفق المستمر للاجئين.

أما بالنسبة إلى الأطفال الذين كانوا وما زالوا غير ملتحقين بالمدراس لسنوات عديدة، أو الذين لم يكونوا قادرين على الحصول على التعليم النظامي (الرسمي)، فإن التعليم غير النظامي (غير الرسمي) يُشكّل مساراً للتعليم النظامي أو بديلاً ملائماً له. لقد أُطلق برنامج التعلّم المُسرّع (ALP)، وتُشير للمرة الأولى في لبنان، في الربع الثاني من عام ٢٠١٥. وفي الأردن، جرى توسيع نطاق «برنامج مكاني» ("my space") بشكل كبير في عام ٢٠١٥، ليصل إلى جميع الأطفال المستضعفين غير الملحقين بالمدراس، ومنهم الأطفال في المجتمعات المضيفة، مع توفير حزمة من فرص التعليم اللاتظامي (اللا رسمي "informal")، والدعم النفسي الاجتماعي، والتدريب على المهارات الحياتية. كما تم تطبيق التعلّم الإلكتروني التفاعلي كمشروع ريادي تجريبي في خمسة مراكز تابعة لبرنامج «مكاني»، وذلك من خلال استخدام الحواسيب اللوحية. وفي العراق، فقد وافقت وزارة التعليم في إقليم كردستان العراق (KR-I) على إجراء تحول كبير في السياسات المُتّبعة نحو دعم نهج التعليم غير النظامي، والتي سوف تُكمّل التعليم النظامي (الرسمي)، وتُفسح المجال للمرونة التي يحتاجها بعض الأطفال اللاجئين بغية المشاركة في التعليم.

وأما في لبنان، فقد بُذلت جهوداً أيضاً لتقوية نظام التعليم العام، وذلك من خلال إعادة تأهيل ٧٢ مدرسة، ويشمل هذا التأهيل الأجهزة والمعدات، وتنفيذ تدابير السلامة والأمن، وتحديث شبكات الصرف الصحي. ومع زُفد وزارة التربية والتعليم العالي بما مجموعه ٣١ موظفاً إضافياً، تتوافر للوزارة حالياً الكفاءات اللازمة لمواصلة نشر استراتيجية «برنامج توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان (RACE)» الطموحة.

لقد قَدّمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، في عام ٢٠١٥، الدعم إلى ما مجموعه ٦,٥٠٠ طفل فلسطيني لاجئ من سوريا إلى لبنان، وما مجموعه ١,٥٠٠ طفل فلسطيني لاجئ من سوريا إلى الأردن، في مجال خدمات التعليم الأساسي.

وتُظهر التقارير مُعدّلات مُنخفضة لوصول اليافعين والشباب السوريين اللاجئين إلى التعليم الثانوي، والتعليم والتدريب الفني والمهني (TVET)، والتعليم الثالثي (ما بعد الثانوي ..). ولتسهيل الحصول على التعليم الثانوي، فقد أُطلق مشروع «تعزيز الوصول إلى التعليم الثانوي وتحقيق النتائج الجيدة للشباب المتأثرين

رَكَزَت استراتيجية الاستجابة للتعليم ضمن خطة "3RP" في عام ٢٠١٥ على توسيع نطاق الحصول المُنصّف على تعليم نظامي (رسمي) وغير نظامي (غير رسمي) جيّد ومناسب، في الوقت الذي تقوم فيه الاستراتيجية بتحسين جودة (نوعية) الخدمات التعليمية وتقوية نُظم التعليم. وهي أيضاً جزء من الأهداف التي تصبو إليها مبادرة "لا لضياع جيل" (NLG)، التي تُشكّل خطة "3RP" جوهرها، وتعمل على إدماجها في مكوناتها.

لقد ضَمِنَ التنسيق بين قيادة الحكومة المضيفة وقطاع التعليم حدوث زيادة في إمكانية حصول الأطفال اللاجئين والأطفال المُستضعفين في المجتمعات المضيفة على التعليم. فقد شهدت تركيا، على سبيل المثال، تحولاً مهماً في التركيز تجاه اللاجئين في المجتمعات المضيفة؛ ويجري في الوقت الحاضر إعداد ١٩ خطة عمل على مستوى المحافظات (PAPS)؛ وذلك من أجل الاستجابة إلى حاجات الأطفال السوريين إلى التعليم في المجتمعات التي يكون فيها تركّز اللاجئين مُرتفعاً. أما في لبنان، وضمن «استراتيجية برنامج توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان (RACE)»، فقد عمل تطبيق نظام الفترتين الصباحية والمسائية (توامي العمل) على زيادة القدرة الاستيعابية لقطاع التعليم العام بشكل كبير، مُستفيداً بذلك من البنية التحتية المدرسية القائمة.

وقد استطاع حوالي ٦٥٨,٠٠٠ طفل الحصول على فرص للالتحاق بالتعليم النظامي (الرسمي)، و ١٥٥,٠٠٠ طفل تقريباً للالتحاق بالتعليم غير النظامي (غير الرسمي) في جميع أنحاء المنطقة تقريباً في عام ٢٠١٥. كما تمّ التأكيد من ازدياد توافر فضاءات التعلّم في تركيا، ولبنان، والأردن، والعراق، ومصر من خلال إعمار، وإعادة تأهيل ٣٥٢ مرفقاً تعليمياً وتزويدها بالمعدات / الأجهزة. وقد نُظمت في البلدان المضيفة «حملات العودة إلى التعلّم»، فأسهمت في رفع عدد الأطفال اللاجئين المُلتحقين بالمدراس. في الأردن، على سبيل المثال، فقد أسهمت حملة «التعلّم للجميع» في زيادة عدد اللاجئين السوريين المُلتحقين بمدارس القطاع العام بحوالي نسبة ١٠ في المئة، بينما أفضت التّدخلات الإيجابية في مجال التعليم في تركيا إلى زيادة مقدارها ٣٠ في المئة في عدد اللاجئين السوريين المُلتحقين بالتعليم.

إقليمياً، وبالرغم من ارتفاع عدد الأطفال السوريين المُلتحقين بالمدراس في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥، بنسبة ٦٠ في المئة في التعليم النظامي (الرسمي)، وبخمس أضعاف في التعليم غير النظامي (غير الرسمي)، مقارنة مع كانون الثاني / يناير ٢٠١٥، فإن نسبة الأطفال السوريين غير المُلتحقين

ولقد تمّ أيضاً تعزيزُ مُكوّن الاستجابة للتعليم، المُقوَّى لنظام التعليم، في عام ٢٠١٥. ففي لبنان، أنشئت وحدة إدارة البرامج (PMU) داخل وزارة التربية والتعليم العالي من أجل تقديم إطار عمل مُنسّق وفَعَال للتدخلات الإيجابية المعنية بالتعليم، وضمان الجودة. وفي مصر، عمل الشركاء في قطاع التعليم على تحسين القدرات المؤسّساتية للمدارس الحكومية (المدارس القطاع العام) على استقبال اللاجئين السوريين، وعزّزوا القدرات (الكفاءات) في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، وذلك من خلال إنشاء ٥٠ روضة أطفال مجتمعية. كذلك فقد تمّ تشغيل نظام معلومات الإدارة التربوية (التعليمية) "EMIS" في الأردن للمرة الأولى في عام ٢٠١٥، ويشمل هذا النظام بيانات الطلاب اللاجئين، ولا يزال الشركاء في قطاع التعليم يعملون في العراق مع وزارة التربية لتطوير الاستراتيجية الأولى من نوعها لتعليم اللاجئين في إقليم كردستان.

وعلى الرّغم من أنّ مُبادرة «لا لضياح جيل» قد حفزت الدّعم للتّعليم، جاعلةً إيّاه أفضل قطاع مُموّل في خطة "3RP" بحلول نهاية عام ٢٠١٥، فإنّ استلام نصف التمويل تقريباً تمّ في آخر شهرين من السنة. فقد قوّض نقص التمويل تقدّم سير البرامج في العراق؛ وأما في الأردن، فقد عرقل نقص التمويل عملية توسيع نطاق برامج التعليم غير النظامي، وحملة «معاً» لمكافحة العنف في المدارس. ولتنفيذ الطلّبات (المهمّات ..) والتّحوّلات الاستراتيجية التي طُرحت في الورقة البحثية الاستراتيجية المعنية بالتّعليم في خضمّ الأزمة السورية، أثناء انعقاد مؤتمر لندن، فإنّ الأمر يتطلّب زيادة كبيرة في التمويل القابل للتنبؤ به والمُتعدّد السّنات، ودعمًا لقطاع التعليم في السّنات القادمة.

من الأزمة السوريّة (EASE)» في عام ٢٠١٥. ويهدف المشروع إلى تحسين جودة التّعليم عن طريق تطوير قدرات (كفاءات) الجهات المسؤولة عن قطاع التّعليم وقدرات المدارس على استيعاب المزيد من الطلاب، وتقديم خدمات تعليمية جيدة في كلّ من الأردن ولبنان. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ازداد عدد المنح الدراسية (البعثات العلمية) التي قدّمتها مبادرة «ألبرت أينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين (DAFI)» في عام ٢٠١٥، من أجل دعم اللاجئين السوريين، للاستمرار في تحصيل تعليمهم الثالثي.

وقد أوليت جودة التّعليم تركيزاً أكبر من أجل توسيع نطاق الحصول على التعليم وتحسين استبقاء الطلاب على مقاعد الدراسة. كما تمّ تقديم اللوازم المدرسية والمُنح النّقدية لحوالي ٧٣٠,٠٠٠ طفل. فقد تلقّى ١٤,٠٠٠ مُعلّم تقريباً تطويراً ودعمًا مهنيّاً للمُعلمات في البلدان المضيفة، ومنهم أكثر من ٧,٠٠٠ معلم سوري في تركيا ممّن درّبوا على استخدام أساليب ومنهجيات حداثيّة تفاعليّة مُتمحورة حول الطفل، وعلى إدارة الغرف الصّفيّة، والدّعم النفسي الاجتماعي. وفي تركيا، تمّ إنشاء إطار عمل تنظيمي لتزويد المُعلمين السوريين المُتطوعين بحوافز مُوحّدة من خلال وزارة التربية والتعليم الوطنيّة (MoNE) ومكتب البريد التركي (PTT). وقد توسّع نطاق البرنامج توسّعاً كبيراً في عام ٢٠١٥، من بلوغه مستوى يقلّ عن ٣,٠٠٠ مُعلّم في بداية السنة، إلى ما يزيد عن ٨,٧٠٠ مُعلّم في كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٥. وفي العراق، وكنتيبر مؤقت، تمّ دفع حوافز لما مجموعه ٣٠٠ مُعلّم لاجئ للتأكد من استمرارهم في ممارسة عملهم كمُعلمات، نظراً لأنّ حكومة إقليم كردستان (KRG) ما زالت تواجه تحدياتٍ تتعلّق بتدفق النّقد.

«لا لضياح جيل»: تمكين الأطفال والشباب المتأثرين من الأزمة السورية

إدراكاً منها بأنّ الملايين من الفتيان والفتيات، و«اليافعين واليافاعات والشباب»، الذين تضرّروا من هذا النّزاع، يُواجهون مخاطر مُستمرةً تتمثّل في العنف، والحرمان، والشكّ والريبة، فقد كانت مُبادرة «لا لضياح جيل» بمثابة نداء إغاثي قوّي، مُوجّه إلى الجهات المانحة، والحكومات، والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لتأمين تعليم جيّد آمن، ومنصف لجميع الأطفال؛ ولاستدامة الاستثمار في توفير خدمات حماية الطّفل، وذلك من خلال تدخلات إيجابية تُقوّي النّظم القائمة على المُجتمع (النّظم المجتمعية)؛ ولمنح اليافعين واليافاعات والشباب الفرصة للمشاركة، بطريقة نّافعة هادفة، في مجتمعاتهم، وفي الاستجابة الإنسانية، التي تشمل إمكانية الحصول على الفرص الخاصّة بسبُل كسب العيش.

مُبادرة «لا لضياح جيل» عبارة عن إطار عمل مُضمّن في عمليات التّخطيط للعمل الإنساني الجارية لسوريا وللبدان المضيفة للاجئين، المشمولة في خطة "3RP"، وتطلّ في الوقت ذاته مرنةً للاستجابة إلى الدّيناميكيات المُتغيّرة للوضع على أرض الواقع. وسوف يشهد عام ٢٠١٦ مُبادرة «لا لضياح جيل» وهي تُقوّي أكثر فأكثر - من خلال شراكة مُوسّعة - الجهود المتزايدة للنّهوض بحجم وجودة الخدمات المُقدّمة، والمناصرة (وكسب التأييد) الجماعية المُعزّزة، والترويج للنّهج المُكاملة للبرامج ولتعزيز كل ذلك.

■ القيمة المستهدفة □ التقدّم المُحرز

١٠٣ %	٥٦,٢٥٠
٨١ %	٨١٥,٥٤٨
٥٢ %	٣٠٠,٩٨٤
٨٣ %	٣٥,٤٠٢
٢٣ %	٦٠,٠١٠
٨٨ %	٨٣٠,٢٣٢
٧٣ %	٤٨٢

الإنجازات

التحاق ٥٨,٠٣٦ طفلاً مُستهدفاً (دون سنّ الخامسة) بمرافق تعليم الطفولة المبكرة

التحاق ٦٥٨,٣١٣ طفلاً مُستهدفاً (في الفئة العمرية ٥ سنوات - ١٧ سنة) بالتعليم النظامي (الرسمي) "formal" («الابتدائي / الأساسي أو الثانوي»

مشاركة ١٥٥,٢٧٨ طفلاً مُستهدفاً (في الفئة العمرية ٥ سنوات - ١٧ سنة) في التعليم غير النظامي (غير الرسمي) "non-formal" (أو في التعليم اللائق النظامي (اللازمي "informal")، أو في المهارات الحياتية

مشاركة ٢٩,٢٧٠ يافعاً وشاباً وبالغاً (كبيراً راشداً) - ذكوراً وإناثاً - في التدريب المهني أو التعليم العالي

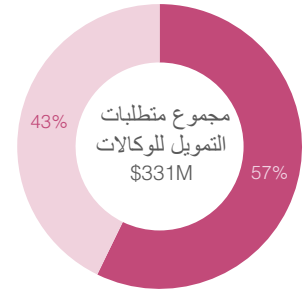
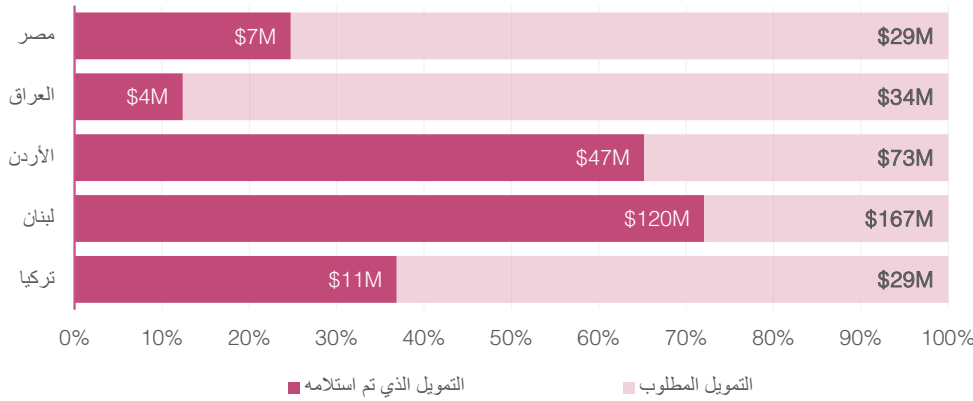
تدريب ١٣,٧٩١ كادراً من الكوادر التعليمية

استلام ٧٣٠,٥١٧ طفلاً (في الفئة العمرية ٣ سنوات - ١٧ سنة) لوزام مدرسية أو دعماً من خلال المنح النّقدية

إنشاء أو تجديد أو إعادة تأهيل ٣٥٢ مرفقاً تعليمياً

الصحة والتغذية

التمويل



تحليل

الرعاية الصحية الأولية. ولقد شكّلت حالات تفشي «فيروس كورونا» المُسبّب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية "MERS-CoV" في الأردن، والكوليرا في العراق، والكبد الوبائي (أ) والحصبة في لبنان باعث قلق رئيسي، وبذلك أبرزت الحاجة إلى وجود كفاءات مُطوّرة لاستكشاف التهديدات التي تستهدف الصحة العامة وللاستجابة إليها.

وقد درّب الشّركاء في قطاع الصحة الكوادر العاملة على الخطوط الأمامية على استكشاف حالات تفشي الأمراض، والتهديدات التي تستهدف الصحة العامة، وعلى الاستجابة السريعة لها. فقد نمت تقوية منظومات الإنذار المُبكر والاستجابة "EWARS" للأمراض السارية. وفي الأردن، نُشرت تكنولوجيا جديدة إلكترونية عبر الإنترنت، أو الهاتف الخليوي للمراقبة الروتينية للصحة العامة في ٨٥ في المئة من جميع المرافق الصحية التابعة لوزارة الصحة. أما في لبنان، فقد اتّسع نطاق أنظمة الإنذار المُبكر والاستجابة ليصل إلى أكثر من ٥٠٠ مركز رعاية صحية أولية، و ٥٠٠ مدرسة حكومية، و ١٤٣ مستشفى (مشفى) في جميع أنحاء البلد.

وباستخدام نهج مُتعدد الشّركاء، ومع تحصين (تلقيح أو تطعيم) أكثر من (٢١,٦) مليون طفل دون سن الخامسة في البدان المشمولة في خطة "3RP" ضد الأمراض، فقد تمّ القضاء على تفشي شلل الأطفال في منطقة الشرق الأوسط بنجاح في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥ (إغلاق حالة التفشي هذه). كما عزّز الشّركاء في خطة "3RP" برنامج التّحصين المُوسّع "EPI"، وذلك من أجل تقوية خدمات التّحصين الروتينية ضد الأمراض.

وظلّت إدارة الأمراض غير السارية تُمثّل تحدياً كبيراً، مع حاجة ٤٠ في المئة تقريباً من اللاجئين البالغين (الكبار الراشدين) في الأردن إلى تلقّي العلاج لهذه الأمراض، ومنها على سبيل المثال، ارتفاع ضغط الدّم أو السّكري، ومع إبلاغ نسبة ٧٨ في المئة من الأسر المعيشية في مصر، و ٥٠ في المئة من الأسر المعيشية في لبنان عن معاناة أحد أفرادها من مرض مُزمن. كما أدى ارتفاع انتشار أمراض القلب والشرابيين (الأوعية الدموية) والسّكري بين السّكان اللاجئين، إضافة إلى انتشار داء انسداد الرئتين المُزمن "COPD" والسّرطان، إلى خلق تحديات كبيرة أخرى.

طوال عام ٢٠١٥، استمرّ الطلب الكبير على الخدمات الصحية، في جميع أنحاء المنطقة، من جانب اللاجئين والأفراد المُستضعفين في المُجتمعات المُضيّفة في السّبب بإجهاد هائل للبنية التّحتية لقطاع الصّحة العامة. واشتمّلت الحاجات ذات الأولوية إلى الخدمات الصحية على خدمات الرعاية الصحية النفسية (العقلية)، والصحة الإنجابية، وصحة الأم والطفل (ومنها التحصين ضد الأمراض (التطعيم أو التلقيح)، ومراقبة الأمراض السارية، والرعاية في مجال الأمراض غير السارية (NCD)، وخدمات الصحة البيئية، وتقديم الرعاية إلى المُصابين بالصدمات والحروق. وثمة أيضاً عوائق تتعلّق بالتكلفة بالنسبة إلى السّكان المُستضعفين في الحصول على بعض الخدمات الصحية. كما استمرّت رعاية المُصابين بالصدمات والرعاية الجراحية في البقاء على سُلّم أولويات السّكان اللاجئين، مع تعرّض الخدمات المتوافرة إلى الإرهاق المُفرط.

كذلك ظلّت الرّعاية الصّحية النّفسية (العقلية) والدعم النّفسي الاجتماعي كلاهما على سُلّم أولويات اللاجئين. وكشّف تقييم أجري في تركيا، النقاب عن مُشكلاتٍ صحية نفسية (عقلية)، ونفسية اجتماعية واسعة الانتشار في أوساط اللاجئين، في حين كان الأردن أوّل بلد من البلدان السّنة التي تُنفذ برنامج العمل بشأن سدّ الثّغرات في مجال الصّحة النفسية (mhGAP). واستمرّ الشّركاء في خطة "3RP" في العمل من أجل التّأكد من استفادة النّاجين من العنف الجنسي أو العنف القائم على النّوع الاجتماعي من الخدمات مُتعدّدة القطاعات المُلائمة ثقافياً لهم، ومنها الدعم النّفسي الاجتماعي، والرعاية الصّحية التي يُمكن الحصول عليها بأسعارٍ معقولة (يُمكن تحمّل كلفتها).

كما ظلّ سوء التغذية الحاد مُشكلةً صحية عامة بين الأطفال اللاجئين دون سن الخامسة، وبين النّساء اللواتي يبلغن سنّ الإنجاب (الخصوبة). وتضمّنت المُشكلات الإضافية المُعدّلات المُنخفضة لاستخدام الرعاية قبل الولادة (خدمات رعاية الحوامل)، والمُعدّلات المرتفعة للجراحة القيصرية، وإسهال الأطفال، والتهابات الجهاز التنفسي الحادة، وحالات النّقص في المُغذيات الدّقيقة.

ومع أنّ غالبية اللاجئين يعيشون خارج بيئات المُخيمات، فإنّ اللاجئين والمُجتمعات المُضيّفة كلاهما عُرضة لخطر مُتزايد يكمن في الإصابة بأمراض مُعدية، نتيجة للظروف المعيشية المُكتظّة، ومحدودية إمكانيّة الحصول على المياه الآمنة والصّرف الصحي، والدرجات المُتفاوتة في الحصول على خدمات

ولا تزال النّهج الصحية مُتعدّدة القطاعات تُشكّل عنصراً محورياً في بناء القدرة على مواجهة الأزمات ضمن استجابة خطة "3RP". وقد اشتملت العوامل التمكينية (المساعدة) الأساسية على استدامة البنى التحتية الأساسية (الكهرباء، والمياه، والمواصلات، وغير ذلك)، وعلى إشراك المؤسسات الحكومية، والتمويل، ومكان العمل، وإمكانية الحصول على الخدمات.

كذلك استمرّ الشركاء في خطة "3RP" في ضمان إمكانية حصول اللاجئين والفئات السكانية المضيفة على رعاية صحية مُنصفة وجيدة، وذلك من خلال التّدخلات الإيجابية المُباشرة، وبناء قدرة النُظُم والكفاءات الوطنية على مواجهة الأزمات. فقد تمّ تنفيذ نسبة ٦٨ في المئة من جلسات المشورة المُخطّط لها في مجال الرعاية الصحية الأولية، في تركيا ولبنان والعراق ومصر بحلول نهاية السّنة. كما قُدمت خدمات الرعاية الصحية الأولية للاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا، وجرى تقديم الدعم المالي لتوفير الرعاية الصحية الثانوية والثالثية لهم، من خلال تمويل خطة "3RP".

الإنجازات

٦٨ %	٤,٨٩٨,٢٠٨
١١٠ %	١٤٣,٩٧٤
٤٩ %	١,٩٤٤
٧٧ %	١٢,٠٤٧
٩٠ %	٢٤,٠٨٢,١١٤

القيمة المستهدفة □ التقدّم المُحرز ■

تنفيذ ٣,٣٣٨,٦٨٢ جلسة مشورة (استشارة) لأفراد مستهدفين في مجال الرعاية الصحية الأولية

إجراء ١٠٨,٠٨٤ إحالة لأفراد مستهدفين إلى خدمات الرعاية الصحية الثانوية أو الثالثة

دعم ٩٤٥ مرفقاً صحياً

تدريب ٩,٢٦٢ كادراً من كوادر الرعاية الصحية

تحصين ٢١,٦٦٠,٨١٧ طفلاً باللقاح (بالمطعوم) المُضاد لشلل الأطفال

يُساعدُ الشّركاءُ في خطة «3RP» «سميرة» على التّعافي من إصابات الحروق:

«سميرة» كغيرها من معظم البنات اللواتي في سنّ ٤ سنوات. فهي تُحبُّ اللعب والتّأثّق في ارتداء الثّياب. وقيل عامين، اندلع قتالٌ في قرية سميرة الصغيرة، في محافظة حلب في سوريا. فجمّعت سميرة ووالداها كل ما استطاعوا حمله وأخذوه معهم، وهربوا إلى تركيا. وتعيش سميرة الآن مع والداها، ووالدتها، وأختها، وجدتها، وابن عمّها الرّضيع في غرقتين فقط. وكان الجيران الأتراك المحليين وما زالوا يُرحّبون ترحيباً حاراً بسميرة وأسرتها، بيّذ أنّ اللغة استمرّت في تشكيل عائق أمام هذه الأسرة. غير أنّ سميرة تمكّنت مع ذلك من تكوين العديد من الأصدقاء المحليين.

وفي العام الماضي، وقع حادثٌ مؤسف داخل الأسرة المعيشية، التي تنتمي سميرة لها، وسفّعت ألسنة النيران سميرة، فأصابتها بحروق خطيرة في جميع أنحاء جُذعها (أي جسمها باستثناء الرأس والأطراف). وعندما استيقظت سميرة في صباح اليوم التالي وجدت نفسها ترقّد في إحدى العيادات، فتوسّلت إلى مَنْ حولها ليُسمَحَ لها بالنظر في المرأة. وتذكر أم سميرة المشهَد قائلة: «أخذت سميرة تبيكي وتبكي ولم تفعل شيئاً»، «وانني كنت مرعوبة لأجلها». فحتّى في هذه السنّ الصغيرة؛ أي في الرابعة من عمرها، كانت سميرة تعي تماماً الشّكل الذي سوف تبدو عليه بعد الحادث.

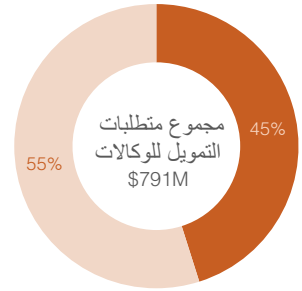
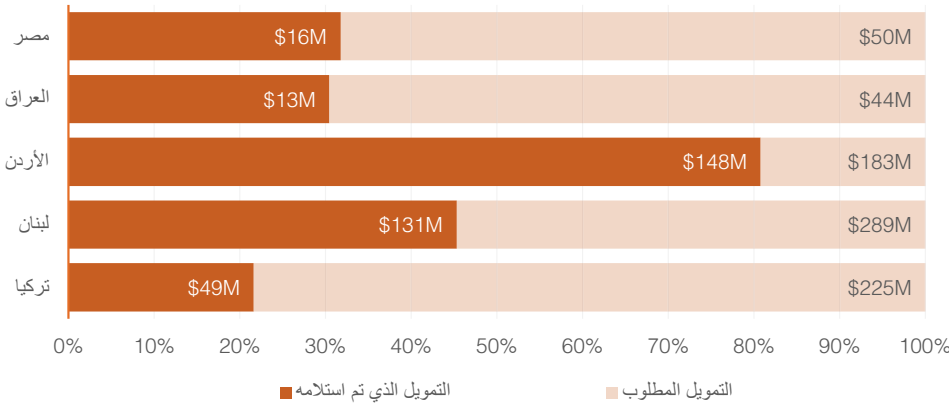


تركيا/المنظمة الدولية للهجرة/ أبي دوومو

وبعد انتهاء العلاج الأولي، كانت سميرة بحاجة ماسّة إلى ملابس خاصة لمنع تكون النُدب (آثار الحريق). غير أنّ الأسرة لم تكن تملك المال الكافي لدفع ثمن تلك الملابس باهظة الثمن، والتي لا يُغطّيها البرنامج الصحيّ الأساسي الذي تُوفّره تركيا إلى جميع السوريين بسخاء. لقد سارع الشّركاء في خطة "3RP" في الاستجابة لحالة هذه الفتاة الصغيرة، وزوّدها بالملابس المضغوطة والمصنوعة من السيلكيون، التي وصفها لها الطبيب. وبعد مرور أربعة أشهر على استلام الملابس، لمست أسرة سميرة الفوائد التي حقّقتها تلك الثّياب لسميرة جسدياً ونفسياً.

الحاجات الأساسية

التمويل



تحليل

التعايش السلمي مع المجتمعات المضيفة، وذلك لأن هذه التدخلات الإيجابية تعود بالنفع المباشر على الاقتصادات المحلية.

كما استفادت أكثر من ١٣٦,٠٠٠ أسرة معيشية (ما يزيد عن ٦٨٠,٠٠٠ فرد) من مواد الإغاثة الأساسية الموزعة على شكل مساعدات عينية.

ولو تم تأمين تمويل إضافي لهذا القطاع في عام ٢٠١٥، لكان عدد الأسر التي استلمت مساعدات لتلبية حاجاتها الأساسية أكبر من هذا العدد بكثير. إن الشيء الأكثر أهمية من ذلك هو أن التحول إلى استراتيجية متوسطة الأمد وأخرى طويلة الأمد كان من شأنه أن يحدث زيادة في مستوى قدرة الفئات السكانية على مواجهة الأزمات، وذلك عن طريق تقوية الدعم المقدم إلى المؤسسات الوطنية، في عملية تقديم الخدمات والمساعدة.

وتمتلك هذه البرامج، عند تمويلها بشكل كامل، القدرة على تحسين التعايش بين اللاجئين وأفراد المجتمعات المتأثرة؛ إذ تظهر البرامج عملياً استطاعة اللاجئين الإسهام في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات التي تستضيفهم.

ويعود الفضل للمساهمات التمويلية الكبيرة، التي وصلت في أواخر عام ٢٠١٥، في جعل الشركاء قادرين على توسيع نطاق ما خططوا لتنفيذه من النشاطات، وعلى تقديم المساعدات المعززة استعداداً لفصل الشتاء لأكثر من نصف مليون أسرة معيشية موزعة في أنحاء المنطقة. فقد اشتملت هذه المساعدات الشتوية على تقديم تبرعات عينية لمواد تستخدم في فصل الشتاء ابتداءً من المدافئ المائية (الرديترات المشعة للحرارة بسبب غليان الماء فيها)، والبطانيات الحرارية شديدة الدفء، وانتهاءً بتوفير القسائم النقدية لشراء الوقود اللازم لأشهر فصل الشتاء.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن توزيع مواد الإغاثة الأساسية، والتدخلات النقدية، وتقديم الخدمات الأساسية لا يمكن تحقيقها كلها عن طريق تدخل واحد. فالطبيعة المتكررة الحدوث للحاجات في هذا القطاع تؤكد أهمية الجهود المتواصلة تجاه تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، لضمان بقاء الأسر الأشد استضعافاً على قيد الحياة، وتحقيق الاستقرار من حيث حركة تنقل الفئات السكانية.

لقد أثقلت التغييرات في الطلب على الخدمات الأساسية بسبب وجود اللاجئين، وما زالت تثقل كاهل الأنظمة المحلية والوطنية، وهددت وما زالت تهدد مكاسبها التنموية. وتُمثل الضغوطات على سوق العمل، وتقديم الخدمات أوضاعاً من المعاناة لجميع المعنيين. فاللاجئون السوريون الذين يعيشون في الأماكن الحضرية استقرّوا في المجتمعات المتأثرة جزئاً هذه الأوضاع، وهم يُعانون، بدرجة غير متناسبة وغير متكافئة، أكثر فأكثر، من محدودية فرص التشغيل، وتقديم الخدمات، والاعتماد على الذات اقتصادياً.

وتُظهر عمليات التقييم أن استضعاف اللاجئين اقتصادياً استمر في الارتفاع بالنسبة إلى السوريين اللاجئين في عام ٢٠١٥. ففي الأردن، يعيش ٨٦ في المئة من اللاجئين السوريين خارج المخيمات تحت خط الفقر المحدد للأردن، بينما تعيش نسبة ٧٠ في المئة من الأسر المعيشية في لبنان تحت خط الفقر، مرتفعة من نسبة ٥٠ في المئة في عام ٢٠١٤. وتُظهر النتائج الأولية للتقييمات الاجتماعية الاقتصادية التي أجريت للاجئين في مصر أن أكثر من ٨٠ في المئة من اللاجئين، الذين جرى تقييمهم يعيشون أوضاعاً تتسم بدرجة من الاستضعاف شديدة أو مرتفعة.

لقد انحرف قطاع الحاجات الأساسية، في عام ٢٠١٥، بعيداً عن النهج التقليدية المتبعة في مجال المساعدات الإنسانية، متجهاً نحو نهج أكثر معاصرة ومنهجية يقوم على السوق، ونحو الاعتماد على الذات حيثما أمكن. فقد كان برنامج المساعدات النقدية مثلاً أساسياً على ذلك، دافعاً لمبدأ الاكتفاء الذاتي، في الوقت الذي يُعزّز فيه أوجه التظافر والتآزر بين الوكالات. فقد استلمت أكثر من ١٠٨,٠٠٠ أسرة معيشية - أي حوالي نصف مليون فرد تقريباً - إما مساعدات غير مشروطة، خاصة بقطاعات بعينها، وإما مساعدات نقدية طارئة.

ولوحظ استخدام التكنولوجيا الجديدة في التحويلات النقدية من خلال الهواتف النقالة؛ إذ تُوفّر هذه التدخلات النقدية نهجاً أكثر تركيزاً في مساعدة السكان المتضررين، ويُمكّن اللاجئين من تقرير حاجاتهم الخاصة، والطريقة الأفضل لتلبيتها. فقد نُفذت، في العديد من البلدان، برامج للمساعدات النقدية المشتركة بين الوكالات، وكانت غير مشروطة في معظمها، كما كانت بجيوب نقدية مختلفة، ومنها مثلاً منح للأطفال. وتُشجّع برامج المساعدات النقدية هذه على

الإنجازات

٢٤١,٥٩٠	٥٦٪
٢٥١,٧٢١	٤٣٪
٣٠٩,٢٨١	١٦٧٪

القيمة المستهدفة □ التقدم المحرز ■

استلمت ١٣٦,٢٣٦ أسرة معيشية مواد إغاثة أساسية عينية

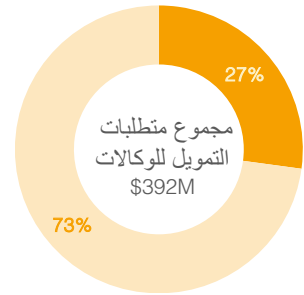
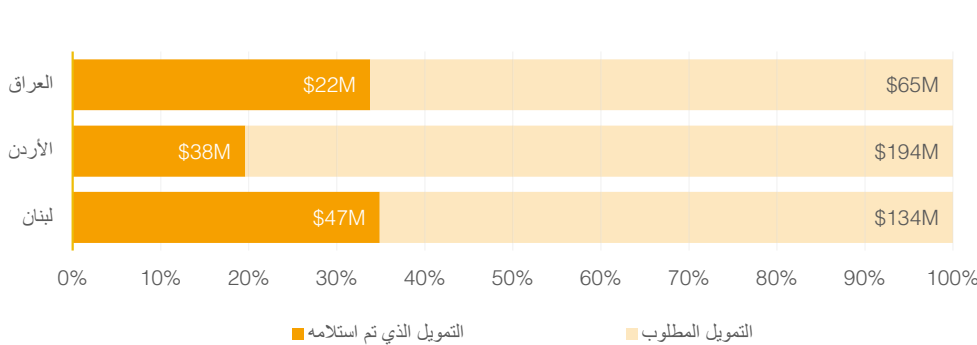
استلمت ١٠٨,٣٣١ أسرة معيشية مساعدات نقدية غير مشروطة، أو خاصة بقطاعات بعينها، أو طارئة

استلمت ٥١٥,١١٥ أسرة معيشية الدعم الموسمي من خلال المساعدات النقدية أو العينية



المأوى

التمويل



تحليل

وفي الأردن، أُجريت دراسة مسحية للطلب على الإسكان ميسور التكلفة، فأفضت إلى مُسابقة وطنية لتصميم إسكانات ميسورة التكلفة، وحازت على اهتمام من المُطوّرين من أجل إنتاج وحداتٍ تُمثل عروضاً عملية. وقد أقرّت وزارة الأشغال العامة والإسكان الأردنية استراتيجية جديدة لإشراك القطاع الخاص بهدف ضمان استدامة وقدرة برامج المأوى على مواجهة الأزمات في البلد. وتهدف الاستراتيجية الجديدة إلى دعم الحاجات الإنسانية والتّثوية في القطاع. كذلك طوّرت استراتيجية مُشتركة بين الوكالات للمأوى والتّوطين من أجل المُساعدة على نشر وترويج نهجٍ موجهٍ نحو تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات؛ وذلك بغية تلبية الحاجات المتزايدة الناشئة من الأزمة السورية. وقد أعدّ أعضاء فريق العمل المعني بالمأوى مبادئ توجيهية للنشاطات في البيئات الحضرية والريفية، التي اشتملت على المُساعدات «التّقدية مُقابل الإيجار» المُعلّقة على شروط، والمُساعدات المُخصّصة لرفع كفاءة وحدات الإيواء التي هي دون المستوى المطلوب، والزيادة في الوحدات السكنية ومستوى الوعي بشأن حقوق المُستأجرين، والالتزامات المُترتبة على الإيجار.

وفي العراق، استفادت أسر اللاجئين التي تعيش خارج المُخيمات من الدّعم المُخصّص للإيواء من خلال التّصليحات والتّحديثات التي طالت الأبواب، والنوافذ، والأسقف، والمطابخ، ومرافق الصّرف الصحي. وقد حسّنت هذه الأعمال الظروف المعيشية للاجئين، وعزّزت أيضاً مستوى حمايتهم؛ لأنّها وفّرت، على سبيل المثال، الخصوصية التي تُعتبر مهمّة على وجه الخصوص بالنّسبة إلى النساء والفتيات. وقد استُخدِم العمال المحليون والمواد المحلية في تنفيذ تلك الأعمال.

وفي المجموع، استلمت ٨٧,٢٣٢ أسرة معيشية، تُقيم خارج المُخيمات في أنحاء المنطقة كافة، مُساعدات خاصة بالمأوى أو برفع كفاءة المأوى. أمّا بالنّسبة إلى اللاجئين الذين يعيشون داخل بيئات المُخيمات في الأردن والعراق، فقد استلمت أكثر من ٣٧,٧٠٠ أسرة، ومنها الأسر التي وصلت إلى المُخيم حديثاً، مُساعدات خاصة بالمأوى أو برفع كفاءة المأوى كالمطابخ الفردية المُستقلة، في حين استمرت عمليات تصليح وصيانة البنية التحتيّة كالطّرق، وفتحات التّصريف، والأسياج / الأسوار، والتوصيلات الكهربائيّة، والمباني العامة في جميع مُخيّمات اللجوء.

منذ اندلاع الأزمة السوريّة، تسبّب الفرق بين حجم زيادة الطلب على الوحدات السكنية ميسورة التكلفة، وحجم العرض غير الكافي منها في ارتفاع قيمة الإيجارات، وفي التّقسيم الاستغلالي للوحدات السكنية الموجودة إلى وحدات صغيرة، وفي تحويل الأفراد - على نطاق محدود - مُلحقات مبانيهم إلى وحدات سكنية للتأجير. وفي ظلّ وجود موارد مُستنزفة وأزمة اقتصادية تشهدها أنحاء المنطقة كافة، استمرّ اللاجئون المُستضعفون الذين يعيشون خارج المُخيمات، في عام ٢٠١٥، في مواجهة نطاقٍ من التّحديات، ومنها صعوبات في دفع الإيجار. وقد عملت هذه الصّعوبات، وعدم وجود عقود أو اتفاقيات إيجار، في العديد من الحالات، على زيادة استضعاف اللاجئين لتصل إلى درجة احتمالية طردهم من منازلهم.

وبصورة عامة، تُشير التّقديرات إلى أنّ أكثر من نصف جميع اللاجئين يعيشون في وحدات إيوائية دون المستوى المطلوب، ومنهم حوالي ٣٠٠,٠٠٠ لاجئ يعيشون في ١,٨٠٠ مستوطنة غير رسمية في لبنان والأردن. وتشمل التّحدّيات التي تواجه المساكن المُصنّفة بأنها دون المستوى المطلوب، ملكية المسكن، والخصوصية، والازدحام الشديد، ومخاطر الاستغلال الجنسي. وتؤثّر هذه الضغوط، بصورة خاصة، في المناطق السكنية العائدة لذوي الدخل المُخفّف، وكذلك على المجتمعات المُضيّفة لهم، وسوق الإسكان الأوسع نطاقاً.

وفي لبنان، ومن أجل مُعالجة أزمة المأوى التي أخذت تتكشف تفاصيلها، فقد تمّ دعم البلديات في عملية إعادة تأهيل المباني المُصنّفة دون المستوى المطلوب؛ وذلك من أجل تمكين اللاجئين السوريين من الحصول على سكن كريم وميسور التكلفة. ونتيجة لذلك، فقد تمت إعادة تأهيل ٦,٧٦٤ مأوى (وحدة إيواء) لتستوعب أكثر من ٣٣,٠٠٠ شخص، كما استفاد ٣,٠٠٠ من أصحاب المنازل اللبنانيين من عمليات إعادة التّأهيل الشاملة للشقق التي يملكونها، الأمر الذي أسهم في ضخّ مبلغ مجموعه (٦٧,٥) مليون دولار أمريكيّ تقريباً في الاقتصاد المحلي لتلك البلديات. وقد ورّع الشركاء في خطة "3RP"، داخل المستوطنات غير الرسمية في لبنان، كميات كبيرة من المواد خلال شهري تشرين الثاني / نوفمبر و كانون الأول / ديسمبر؛ بينما هم يتأكدون من أنّ وحدات الإيواء الطّرفية بمقدورها مقاومة الظروف المناخية القاسية المُقبلة خلال فصل الشتاء.

والطلب من حيث المساكن ميسورة التكلفة المتوافرة للإيجار. وثمة حاجة إلى الحصول على استجابة سريعة من القطاعين العام والخاص للمساعدة على سدّ هذه الفجوة.

ولم يتم تنفيذ عملية التحوّل الكامل، المُخطّط لها، من وحدات الإيواء الطارئة (أي: الخيام) إلى حلول دائمة مُتمثّلة في وحدات إيواء مُحسّنة الكفاءة بسبب نقص التمويل في قطاع المأوى في عام ٢٠١٥. أمّا بالنسبة إلى اللاجئين الذين يعيشون خارج بيئات المُخيمات، فإنّ هناك فجوة كبيرة بين جانبي العرض

الإنجازات

استلمت ٨٧,٢٣٢ أسرة معيشية خارج المخيمات مساعدات خاصة بالمأوى أو برفع كفاءة المأوى	١٧٧,٠٦١	%٤٩
استلمت ٣٠,٧١٧ أسرة معيشية داخل المخيمات مساعدات خاصة بالمأوى أو برفع كفاءة المأوى	٧٥,٧٥٥	%٤١

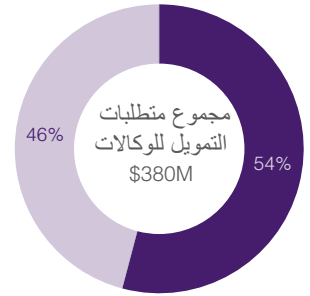
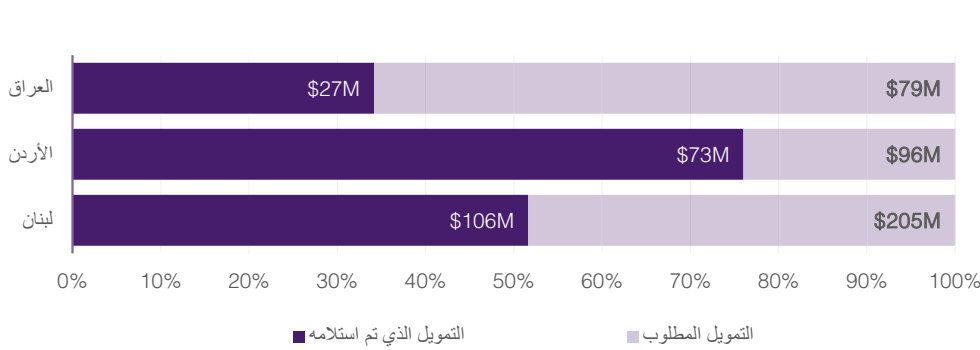
القيمة المستهدفة □ التقدّم المُحرز ■



لبنان/المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/أندرو مكونيل

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

التمويل



تحليل

شبكات المياه وشبكات الصرف الصحي لأكثر من نصف مليون شخص.

وقد سرّعت الحكومة الأردنية عملية بناء وتحديث شبكات تزويد المياه من خلال المَنح المالية المباشرة والقروض التي منحها إليها المجتمع الدولي. وتتمثل التّحديات الرئيسية التي يواجهها ١٥ شريكاً في الفرق العاملة (مجموعات العمل) المعنية بقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية فيما يلي: شح المياه واقتارانه بفقدان المياه من الشبكة بنسبة قد تصل في بعض المناطق إلى ٦٠ في المئة. ونتيجة لهذه القيود، تتوافر المياه في بعض الأماكن في شبكات المياه البلدية مرة واحدة أو مرتين فقط في الأسبوع.

تُعتبر قضية شح المياه مسألة مُطوّلة في أنحاء المنطقة كلها، ويعمل الشركاء في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، جنباً إلى جنب، مع الحكومات المضيفة من أجل وضع وتطوير استراتيجيات عملية.

وفي لبنان، يتعاون ٤٨ شريكاً في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية مع السلطات اللبنانية من أجل تقديم الدعم الفني والمعدات لمُقدّمي خدمات المياه؛ وذلك بهدف الوصول إلى أكثر من مليوني شخص مُتضرّر من الأزمة. ودعم الشركاء البلديات بهدف المحافظة على الحد الأدنى من خدمات إدارة النفايات الصلبة والسائلة، وبهدف توفير حزمة من التّخيلات الإيجابية في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لأكثر من ٧٠٠ مستوطنة لجوء قوامها الخيام.

إنّ القيود التي يواجهها القطاع هائلة، وهي: الصعوبات في تقديم حلول دائمة ذات تكلفة مُجدية، وصديقة للبيئة، في المستوطنات البشرية غير الرسمية، وإيجاد توازن بين الاستجابة في مجال العمل الإنساني، وبين الاستجابة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار، بينما يتم أخذ الحاجات التّشويعية بعين الاعتبار، والتأكد من الجاهزية / الاستجابة في الأوضاع الطارئة، والاستجابة في خضمّ بواعث القلق (الشواغل والهموم) الأمنية - ومنها الطرد، وإطار العمل التشريعي غير المُكتمل بشأن تقديم مستويات ملائمة من الدعم.

وفي تركيا، حيث لا يوجد أي قطاع رسمي للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، يُقدّم نداء إغاثة ضمن خطة "3RP"، فإن الأطراف الفاعلة الرئيسية، التي تقدّم المساعدات في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المخيمات، كانت ولا تزال تتمثل في الحكومة التركية وال الهلال الأحمر التركي.

تماشياً مع خطة الاستجابة لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لعام ٢٠١٥، ضمن خطة "3RP"، فقد ركّزت قطاعات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في العراق، والأردن، ولبنان على استدامة توفير خدمات المياه والصرف الصحي، ومواد النظافة الصحية لمخيمات اللاجئين السوريين وللمجتمعات الفقيرة التي تستضيف نسبة مرتفعة منهم، وعلى توسيع نطاق الحلول طويلة الأمد في هذا القطاع.

وفي العراق، استقرّ في عام ٢٠١٥ عدد الحالات التي يُمثّلها اللاجئون السوريون الذين هم في حاجة إلى المساعدات الإنسانية المُخصّصة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (١٣٤,٠٠٠ شخص). ومع أنّ إمكانية الوصول إلى نقاط توزيع المياه المُحسّنة قد ارتفعت إلى مستوى ثلاثة أرباع اللاجئين في المخيمات تقريباً، وذلك بعد إنشاء / إعادة تأهيل شبكات الأنابيب في مقرّات الإقامة (وحدات الإيواء). وقد ظلّت مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الأخرى كإدارة الصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة، والمعالجة النهائية الآمنة للمياه العادمة تُشكّل تحديات رئيسة. كما تظلّ الكلفة الباهظة لخدمات رفع الكفاءة وإزالة الحمأة "desludging" (الطين والكدار المترسبة كمخلفات ..) نتيجة لارتفاع معدل تكرارها، وعدم كفاية المرافق عاملاً مُعوقاً.

كذلك فقد ظلّ التّركيز مُنبهاً على الترويج للنظافة الصحية وتوزيع مواد النظافة الصحية بسبب مخاطر الإصابة بالأمراض كالكوليرا، والجرب والقمل. فقد اشتملت التّخيلات الإيجابية الرئيسية الأخرى على تنظيف فتحات التصريف، والتخفيف من حدة فيضانها. ويتعاون ٤١ شريكاً في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في عملية الاستجابة هذه والإبلاغ عنها.

أما في مخيمات اللجوء في الأردن، فقد استمرّ التّحوّل إلى حلول طويلة الأمد - تزويد المياه من خلال تمديد شبكات أنابيب المياه إلى مقرّات (وحدات) الإيواء، وحمامات الأسر المعيشية، أو الحمامات التي تتشارك فيها المجموعات السكانية الصغيرة؛ والمعالجة الميدانية للنفايات السائلة في محطات معالجة المياه العادمة، وجمع النفايات الصلبة - خلال عام ٢٠١٥، وسوف يُستكمل العمل في عام ٢٠١٦. وفي المجتمعات المضيفة - حيث ترتفع شدة التوتر بشأن الحصول على المياه، كما هو الحال في محافظة المفرق، التي أدى تدفق اللاجئين إليها إلى زيادة عدد السكان فيها إلى أكثر من الضعف - أعاد الشركاء في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تأهيل ورفع كفاءة

الإنجازات

٧٤٪	١,٢٠٦,٢١٠
٧٦٪	٣,٦١٣,٩٢٠
٥٧٪	١,٢٨٩,١٨١
٥٨٪	٣,٠١٤,٥٨٢

■ القيمة المستهدفة □ التقدم المُحرز

مساعدة ٨٩٥,٤٢١ شخصاً للحصول على كميات من المياه الآمنة تقي بالغرض

استفادة ٢,٧٣٩,١٧٣ شخصاً من تحسين فرص الحصول على كميات من المياه الآمنة تقي بالغرض

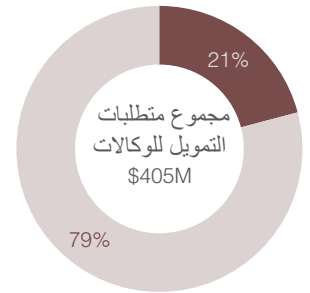
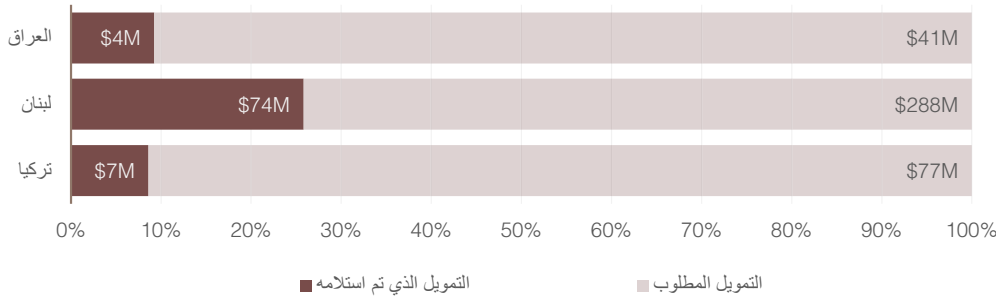
مساعدة ٧٣٩,٧٥٦ شخصاً للحصول على مرافق وخدمات صرف صحي ملائمة

إكساب ١,٧٣٣,٧٥٢ شخصاً تجربة وخبرة المشاركة في جلسات الترويج للنظافة الصحية



سبل كسب العيش والتماسك الاجتماعي

التمويل



تحليل

المُستضعفين العاطلين عن العمل، والذين يعيشون ضمن حدود تلك البلدات. وقد أخذت التهجج البرامجية تتحوّل من الإجراءات الطارئة قصيرة الأمد إلى نهج أطول أمداً كما توضّحه الأمثلة التالية.

عقد دورات تدريب مهنية مشتركة للاجئين السوريين وأفراد المجتمعات المضيفة لأجل تحقيق التماسك الاجتماعي: تُقدّم مراكز التدريب المهني والتعليم، التي أُطلقت حديثاً في مدينة غازي عنتاب، في تركيا، دورات تدريبية للقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، مبنياً على أساس مُتطلبات سوق العمل التي جرى تقييمها لكل من فئتي السكان أنفثي الذكر. وسوف يُقدم المَرَكز تدريباً مهنيّاً لما مجموعه ١,٢٠٠ لاجئ سوري في قطاع الخدمات، و ٦٠٠ لاجئ سوري في القطاع الصناعي خلال مدة المشروع، البالغة ١٢ شهراً. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يتلقّى ٣,٠٠٠ لاجئ تدريباً على المهارات الحياتية لمساعدتهم على التكيف والتأقلم مع العيش في تركيا.

ربط «مساعدات النقد مقابل العمل» مع برامج الإنخار وريادة الأعمال: طُبّق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن منهجية "٦×٣" (مشروع التشغيل السريع) حيث تتبّع مرحلة التشغيل الطارئ مرحلة تنمية ريادة الأعمال، ويقوم المشاركون، في هذه المرحلة، بعقد دورات تدريبية على مهارات الأعمال وتقديم خطط أعمال، ثمّوّل عن طريق مضاعفة المُدخرات التي تتولّد في مرحلة التشغيل الطارئ. وتلي ذلك مرحلة استدامة الأعمال الناشئة، حيث يُقدّم المشروع فيها خدمات استشارية (محاسبية، قانونية، تسويقية وغير ذلك)، إضافة إلى تطوير السوق (تطوير سلاسل القيمة، وغير ذلك)؛ وذلك من أجل ضمان استدامة الأعمال الصغرى (الأصغر، أو المتناهية الصغر أو الميكرو "micro") التي تمّ إنشاؤها. وقد حقّقت (منهجية "٦×٣") نتائج ناجحة وقبولاً كبيراً في أوساط المجتمعات المحلية والشركاء الحكوميين. وعلاوة على ذلك، فقد أُطلق في العراق مشروع البيوت الزجاجية (البلاستيكية) في ثلاثة مخيمات للاجئين السوريين، بهدف توفير فرص لإدراج الدّخل لهؤلاء اللاجئين داخل المخيمات، وتطوير سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية من البيوت الزجاجية. ويمكن أن يؤدي هذا أيضاً إلى تطوير برامج تمويل ذاتي للأعمال في مخيمات اللاجئين.

ربط «استحداث فرص عمل قصيرة الأمد» مع «الفوائد الاقتصادية الأطول

يهدف قطاع سبل كسب العيش والتماسك الاجتماعي إلى ما يلي: (١) تحقيق الاستقرار في سبل كسب العيش من خلال إدراج الدّخل واستحداث فرص عمل طارئة لأفراد المجتمعات المضيفة واللاجئين؛ (٢) دعم إنعاش الاقتصاد المحلي من أجل تقوية الطاقة الاستيعابية لدى المجتمعات المضيفة. فبالرغم من أهمية هذا القطاع الاستراتيجية في البحث عن حلول دائمة للاجئين والمجتمعات المضيفة، فإنّ هذا القطاع يظلّ هو الأقلّ تمويلًا بين القطاعات، مقارنةً بجميع القطاعات؛ إذ يبلغ مستوى تمويله نسبة ٢١ في المئة فقط من مجموع المبلغ المطلوب تمويله، ومقداره ٤٠٥ ملايين دولار أمريكي. فعند تقييم النتائج مقارنةً مع المؤشرات الإقليمية الموضوعة لها، نجد أن تقدماً محدوداً قد أحرز بشأن عدد الأفراد الذين قدّمت لهم المساعدات للحصول على فرص تشغيل مدفوعة الأجر، مع أنّ التّقدم المُحرز مُقارنةً مع المؤشرات المحددة لمشاريع دعم المجتمع، وتطوير الدورات التدريبية والمهارات كان مُتوافقاً مع التّوقعات على ضوء التمويل الذي تمّ استلامه.

وتُسهّم التّدخلات الإيجابية في جميع أنحاء المنطقة، بصورة مباشرة وغير مباشرة، في تحقيق التماسك الاجتماعي عن طريق معالجة الأسباب الكامنة وراء التّوترات المُحتملة في المجتمعات المضيفة، كالتنافس على الحصول على سبل كسب العيش مثلاً. وتحسّن مشاريع البنية التحتية، التي تُستحدثت فرص تشغيل (عمل) طارئة، الخدمات البلدية أيضاً؛ إذ تُعيد بذلك ترسيخ الثقة في الحكومات المحلية والوطنية. ويُعتبر تحقيق الاستقرار في سبل كسب العيش لأفراد المجتمعات المضيفة واللاجئين أمراً محورياً مهماً لمعالجة مشكلة الاتكال على المساعدات. فالمبادرات التي تهدف إلى تعزيز فرص التشغيل وسبل كسب العيش المستدامة، على المدى المتوسط إلى الطويل، ومنها الترويج للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتدريب المهني الذي يُحرّكه ويقوده الطلب، لها القدر نفسه من الأهمية في تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. لقد جرى اختبار الأدوات الخاصة بسبل كسب العيش والتماسك الاجتماعي في لبنان والأردن من خلال خريطة المخاطر والموارد (MRR). فهذه الخريطة عبارة عن منهجية لتقييم الحاجات تُراعي المنازعات (الخصومات)، يتمّ تنفيذها من أجل إفصاح المجال للبلديات لتحديد المخاطر التي تواجهها، وتحديد حاجاتها، ومواردها، والاستجابات الممكنة لحلّها. وبالمثل، فقد أسّس إطار تقييم الاستضعاف "VAF"، والعمل الذي قام بها فريق العمل الأردني المعني بالاستجابة، لإيلاء الاهتمام بأكثر البلديات استضعافاً، وبأكثر الشباب

¹ في لبنان، هذان القطاعان مُنفصلان؛ إذ يُشارك في قطاع الاستقرار الاجتماعي 40 شريكاً فاعلاً، ويُشارك 26 شريكاً في قطاع سبل كسب العيش. أما في الأردن، فإنّ هذه النشاطات تُنفّذ ضمن نطاق قطاع الأمن الغذائي.

مدى: وضعت منظمة العمل الدولية - فرع الأردن برنامج البنى التحتية كثيف الفرص التشغيلية (EIIP)، صغير النطاق - الذي تم تصميمه للاستجابة لحاجات استحداث فرص تشغيل (عمل) طارئة - ... في سياق نهج لسلسلة القيمة والتنمية الاقتصادية المحلية في محافظتي إربد والمفرق الواقعتين في شمالي البلاد. ويستحدث هذا التدخل الإيجابي فرص عمل فورية، كما يحفز استخدام الموارد المحلية (الأيدي العاملة، والمواد الخام، والمقاولون، والأنظمة المحلية)، بينما يعمل على ضمان رفع قيمة الأصول بعيدة الأمد، وفتح المزيد من الفرص الاقتصادية.

وفي لبنان، استلمت ٢٢٠ جهة مقيّدة في السجل العقاري، من أصل ٢٥١ جهة، دعماً للمحافظة على الاستقرار، ولتخفيض حدة التوترات، والتخفيف من الضغوط على الموارد في عام ٢٠١٥. وقد وضع الشركاء ٤١ آلية عمل جديدة لفض المنازعات (الخصومات) وتخفيف حدتها، شارك فيها أكثر من ١,٢٥٠ شخصاً يُوصفون بأنهم «عوامل التغيير "change agent"». كما نفذوا ١٨٨ مبادرة ثقافية، ومدنية وترفيهية شارك فيها ٥,٠٠٠ شخص تقريباً من اليافعين والشباب؛ وذلك من أجل الترويج للتسامح والمشاركة المجتمعية النشطة. وتهدف نشاطات النعثة المجتمعية (الحشد المجتمعي) هذه إلى راب الصدع، وزيادة الثقة بين جميع المجموعات، وأيضاً بين المؤسسات المحلية وجمهورها المؤيد لها. وعلاوة على ذلك، فقد تم تنفيذ ١٥٨ مشروعاً لدعم المجتمعات والبلديات للتخفيف من الضغوط على الموارد وللتنافس، وذلك استناداً إلى عملية تخطيط تشاركية قادتها وزارة الشؤون الاجتماعية والبلديات.



الأردن/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الإنجازات

٩%	٢١٤,٦٦٩
٣٤%	٩٧٩
٢٨%	٧٧,٨٩٦

مساعدة ٢٠,١٥٤ شخصاً للحصول على فرص تشغيل مدفوعة الأجر

تنفيذ ٣٣١ مشروعاً خاصاً بالدعم المجتمعي

تدريب ٢١,٩٨٣ شخصاً أو تزويدهم بالمهارات والخدمات القابلة للتسويق

القيمة المستهدفة □ التقدم المحرز ■

مشروع سبل كسب العيش يجعل حياة الفقراء أفضل:

قالت جهاد، قبل انضمامي إلى مشروع التشغيل السريع (منهجية "٦×٣"): «كنت زوجة تعيش في المنزل»، ثم توقفت، فأومأت السيدة، التي كانت تجلس إلى جوارها، برأسها معلنة موافقتها على ما تقوله: «مكثت داخل المنزل - لم أكن أعرف أحداً». هاتان السيدتان جزء من الفريق المكون من اثنتي عشرة سيدة، والذي صنم مبادرة بعنوان: «معاً من أجل حياة أفضل للفقراء»، ويقوم هذا الفريق حالياً بإدارة هذه المبادرة، وهو ما يشكل المرحلة الأولى من مشروع التشغيل السريع (منهجية "٦×٣") العائد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي داخل المجتمعات الأردنية المضيفة.

يبدأ هذا المشروع، الذي يهدف إلى مساعدة المجتمعات المحلية المضيفة الأردنية في التغلب على التحديات الناجمة عن أعداد الفئات السكانية السورية اللاجئة الآخذة في التنامي، عن طريق تدريب المستفيدين على تحديد رغبات وحاجات مجتمعاتهم، ومن ثم مساعدتهم في تطوير المبادرات استجابة لتلك الرغبات والاستجابات. وطوال المرحلة الأولى من البرنامج، تنقل فرق المستفيدين هذه المشاريع إلى مرحلة قطف الثمار، الأمر الذي يقوي مجتمعاتهم المحلية، قبل تلقي التدريب على تطوير خطط أعمال فردية، وتأسيس منشآت أعمال صغيرة لهم في المرحلتين التاليتين، في نهاية المطاف.

لقد وصل مشروع التشغيل السريع، من خلال (منهجية "٦×٣") في الأردن، إلى أكثر من ٧٠٠ شاب وشابة، تم اختيارهم بالشراكة مع صندوق المعونة الوطني، والبرنامج الوطني الأردني للحماية الاجتماعية، وذلك من أجل الوصول إلى الأسر المعيشية الأشد استضعافاً. فقد نفذت حوالي ٥٠ مبادرة مجتمعية لتحسين البنية التحتية للمجتمعات المستهدفة، ولتقوية سبل تقديم الخدمات الأساسية، وذلك من خلال أسلوب «النقد مقابل العمل». إذ يتخر كل مستفيد شهرياً نسبة ٥٠ في المئة من الحوافز المقدمة له، وباللغة ٢٠٨ دينار أردنية، الأمر الذي يؤدي إلى تكوين بذرة رأس المال الأولي الضروري لتأسيس أعمال صغيرة للمستفيدين. كذلك تم، في نهاية المرحلة الأولى، تدريب المشاركين على تأسيس وإدارة مؤسسات أعمالهم الصغيرة. وقد انتقل حوالي ٥٠ في المئة تقريباً من المشاركين إلى المرحلة الثانية، وتمت مضاعفة مدخراتهم، فاستلم كل منهم ٢,٠٠٠ دينار أردني كتمويل لإنشاء مؤسسات أعمالهم الصغيرة. ويستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في متابعة هؤلاء المشاركين، وتقديم الدعم الإرشادي لهم بهدف التأكد من سلاسة إنشاء أعمالهم واستدامتها.

لقد أثبتت شهادات المشاركين وأفراد المجتمع حدوث تغييرات تحويلية من حيث مشاركة المرأة في العمل المجتمعي، وانخراط الشباب في العمل كثيف الأيدي العاملة؛ لأنهم أصبحوا أعضاء منتجين وفعالين في الأسر المعيشية والمجتمعات. ويشير التقييم أيضاً إلى أن كلاً من إحساس المشاركين بالانتماء والزوايا المجتمعية قد أصبحت كلها أقوى من ذي قبل، وهذه جميعها تُعتبر أمراً أساسياً لتحقيق التماسك الاجتماعي.

نظرة عامة على مستوى البلدان



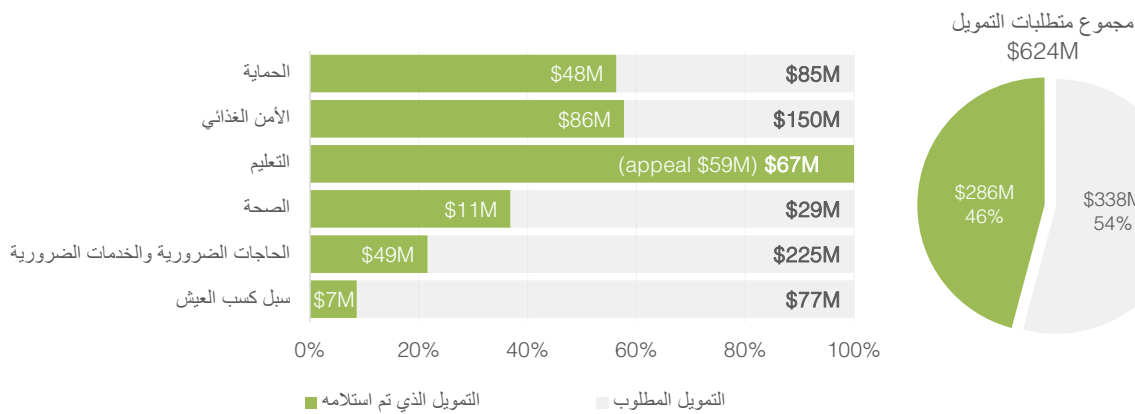


نظرة عامة على مستوى البلدان

توزيع السكان اللاجئين



نظرة عامة على التمويل المشترك بين الوكالات



* مجموع التمويل يشمل الأموال التي لم يتم بعد تخصيصها للقطاع

لمحة عن العام الماضي

الميدانية، الموجودة إلى حد بعيد في جنوب شرق تركيا، إلى أنقرة، نظراً لأن الوجود السوري ينتشر ليعم جميع أنحاء تركيا. كما كُثرت هيكليات تنسيق خطة "3RP" إجراء هذا التحول الاستراتيجي.

ولأن نسبة ٩٠ في المئة تقريباً من الأسر السورية مُشتتة في المجتمعات المضيفة في جميع أنحاء تركيا، فقد ركّز الشركاء في خطة "3RP" على تقديم التوعية والمساعدة للسوريين المُستضعفين داخل المجتمع، في حين استمروا في دعم مُخيمات اللاجئين بالبنى التحتية الأساسية والمواد الغذائية وغير الغذائية. لقد وفّر قطاع الحماية دعماً فنياً ومادياً للحكومة التركية لأجل إنشاء نظام تسجيل يُراعي شؤون الحماية؛ وذلك من أجل ضمان التعرّف، بطريقة ممنهجة، على أولئك الذين هم أشدّ عرضة للخطر، ولأجل تلبية حاجاتهم مع عمل الإحالات الموجهة والتدخلات الإيجابية لأغراض المتابعة. لقد مَوَّل هذا القطاع أحد عشر مركزاً مجتمعيّاً، ودرب حوالي ٧,٠٠٠ شخص أساسي من أصحاب المصلحة المعنيين، ومنهم موظفو الحكومة، والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وذلك بهدف تعزيز التعلّم المعرفي بشأن المبادئ الدولية للحماية، والقوانين والأنظمة الوطنية المعنية باللجوء، والتشارك في الخبرات والممارسات الفضلى المعنية بالحماية المجتمعية، وضمان التطبيق المُنسّق للسياسات وتقديم الخدمات للسوريين. فقد ساعد قطاع الحماية ٥٦,٠٠٠ طفل من خلال الفصائل الصديقة للطفل، والخدمات المُتخصّصة. وجرى تنظيم حملات معلوماتية تستهدف قضايا مُحددة تتعلّق بالحماية، كالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والزواج المُكرّم مثلاً. وبالتعاون الحثيث بين السلطات التركية، تم تقديم طلبات أو إحالة أكثر من ٨,٠٠٠ سوري للنظر في مسألة إعادة توطينهم.

وقد ساعد قطاع الأمن الغذائي ٢٨٤,٠٣٩ سورياً يعيشون داخل مخيمات اللاجئين وفي المجتمعات المضيفة، في جنوب شرق تركيا، بشكل رئيسي. وأظهرت المؤشرات أنّ مستوى مقبولاً من الأمن الغذائي قد تحقّق بين أوساط اللاجئين السوريين الذين يعيشون في المخيمات. غير أنّ ٣٠ في المئة من السوريين الذين يعيشون داخل المجتمع يفتقرون إلى الأمن الغذائي، في حين أنّ الغالبية العظمى (٦٦ في المئة) منهم مُعرّضين إلى خطر الاستضعاف من حيث انعدام الأمن الغذائي. وخلال العام، قامت الجهات الفاعلة داخل القطاع بتقوية جهود التنسيق من أجل تفادي ازدواجية المساعدات.

لقد تحقّق تقدّم مهم في قطاع التعليم، يتمثّل في زيادة إمكانية الحصول على الخدمات التعليمية وتعزيز جودة التعليم. فابتداءً من كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥، التحق ٢٧٨,٨٩٠ طفلاً تقريباً ببرامج التعليم النظامي (الرسمي)، وهذا الرقم يُظهر زيادة بنسبة ٣٠ في المئة منذ نهاية السّنة الدراسية السابقة. كما تم توزيع حقائب القرطاسية واللوازم المدرسية على أكثر من ٢٨٤,٠٠٠ طفل داخل المخيمات وخارجها. وبحلول نهاية العام، أصبح عددُ المُعلّمين المُتطوعين الذين يستلمون حوافز، بوتيرة مُنتظمة، ٨,٧٠٠ مُعلّم؛ وفي أيلول / سبتمبر، وافقت وزارة التعليم الوطني على زيادة مُعدل الحوافز المُقدّمة. كذلك فقد تم استحداث

ابتداءً من ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥، سجّلت الحكومة التركية أكثر من (٢,٥) مليون لاجئ سوري في هذا البلد، ٩٥٠,٠٠٠ شخص منهم تقريباً سُجّلوا في عام ٢٠١٥ وحده. وبالإضافة إلى السوريين، تستضيف تركيا أيضاً أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ شخص طالب لجوء من بلدان أخرى، وتُعاني من ازدياد في عدد الناس الذين يعبرون حدودها مروراً (ترانزيت) إلى البلدان الأوروبية. وقد فُرضت تنقّلات السّكان المُعقّدة هذه تحديات كبيرة على تركيا فيما يتعلّق باستقبال الأشخاص المحتاجين، وتوفير الحماية، وتقديم الخدمات لهم.

وعلى الرّغم من الإجهاد الهائل لمواردها المُتاحة للتعامل مع الأزمة، فقد استمرّت تركيا في تطوير عملية تنفيذ برنامج الحماية المؤقتة. وأطلقت المديرية العامة لإدارة الهجرة (DGMM) في تركيا قاعدة بيانات التسجيل لديها تحت مُسمّى "GOC-NET" في أيار / مايو، بدعم فني ومالي كبيرين من الشركاء في خطة "3RP"، مُقدّمة بذلك نظام تسجيل وطني مُبسّط وموحّد لجميع الأجانب، ومنهم اللاجئون وطالبو اللجوء. وإضافة إلى ذلك، فإنّ النظام الثانوي المُتوقّع كثيراً بشأن سوق العمل سوف يُتيح المجال للسوريين كافة للحصول على فُرص تشغيل رسمية.

ومع وجود إطار عملٍ حقوقيّ متين لطلب اللجوء، وبنى (هيكليات) وطنية عاملة وظيفياً للحماية، والتعليم، والأمن الاجتماعي، والتّشغيل، ووجود قطاع خاص نابض بالحياة، تقدّم تركيا أفقاً مُحتماً «للخروج التدريجي» للشركاء في خطة "3RP" على المدى البعيد، وذلك عن طريق تجسير الاستجابات المعنية بالعمل الإنساني مع التّدخلات المعنية بتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات؛ من أجل تقوية القدرات الوطنية وبناء مفهوم الاعتماد على الذات من جانب اللاجئين السوريين.

وفي عام ٢٠١٥، قوّى الشّركاء في خطة "3RP" آليات التنسيق مع الشّركاء الحكوميين وغير الحكوميين، واستحدثت مجموعات عمل قطاعية جديدة، أو وسّع نطاق المجموعات القائمة منها على مستوى مدينة أنقرة والمستويات الميدانية. وفي ٢٠١٥ أيضاً، تحوّلت آليات التنسيق الحكومية من طبيعتها



تركيا/المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/إيمرا جورل

لقد كان التحدي الرئيسي الذي واجهه الشركاء في خطة "3RP"، في قطاع سبل كسب العيش، يتمثل في التشريعات الثانوية المنتظرة، بشأن إتاحة فرص التشغيل الرسمي للسوريين. وابتناظرهم هذا التطور التشريعي، أخذ الشركاء في القطاع يُنسقون بنشاط مع القطاع الخاص لإجراء مسح يُحدّد (أو رسم خريطة تُحدّد) حاجات سوق العمل التركي، ومهارات مُجتمع اللاجئين. وقد وفر قطاع سبل كسب العيش أيضاً دورات تدريبية بشأن تعلّم اللغة التركية، والمهارات الحياتية الأساسية، ودورات في مجال التدريب المهني؛ وذلك من خلال المراكز المجتمعية، مما عاد بالنفع على حوالي ٩,٠٠٠ شخص مُستضعف من الذكور والإناث اللاجئين، والمُجتمعات التركية المُضيّفة لهم في المُحافظات التي تقع في جنوب شرق تركيا وفي اسطنبول.

وعلى الرّغم من أنّ تركيا تلقت مستوىً متزايداً من الإسهامات في عام ٢٠١٥، إلا أنّ الفجوات بين الحاجات والموارد المتاحة كانت ولا تزال تتنامى بسبب الوصول المُستمر للاجئين وعوزهم المتعاظم بعد انقضاء خمسة أعوام على النزوح. وبسبب التمويل غير الكافي، لم تُنفذ عملية التوعية بشأن الحماية بصورة كافية، في حين أنّ المراكز المجتمعية - وهي أداة فعّالة للحماية المجتمعية - لم تكن قادرة على التوسّع كما جرى التخطيط له. واستطاع قطاع الأمن الغذائي الوصول فقط إلى نصف عدد السكان المستهدفين. فقد تم تسليم المساعدات الغذائية إلى الحكومة في تسعة مخيمات؛ وفُقدت التّدخلات النقدية، وهو أسلوب لتقديم المساعدات تُفضّله قطاعات عديدة من أجل تغطية حاجات اللاجئين الأشد استضعافاً (أي: الأكثر ضعفاً) في المُجتمعات المُضيّفة، على نطاق محدود. وقد كان قطاع سبل كسب العيش قادراً على تنفيذ نسبة ١٤ في المئة فقط من النشاطات التي جرى التخطيط لها.

أماكن تعليمية إضافية من خلال بناء سبعة مدارس، وترميم ٢٠١ مدرسة. كما تمّ تقديم وسائل نقل مُنظمة مدعومة من الحكومة لما مجموعه ١٠,٢٩٢ طالباً. وارتفعت إمكانية الحصول على التعليم العالي، بمنح ٨٢ بعثة دراسية للدراسة في الجامعات. كما تمّ منح ١,٦٠٠ بعثة دراسية إضافية لبرامج اللغة التركية المُعتمدة لخرجي المدارس الثانوية، لكي يحصلوا على التعليم في الجامعات التركية.

أما في قطاع الصحة، فقد قدّم الشركاء أجهزة طبية يُمكن أن يستفيد منها ٨٥,٠٠٠ شخص، ووُزعت حقائب (أطقم أدوات) خاصة بالنظافة الصحية / وباللوازم الصحية النسائية / وبالصحة الإنجابية على أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ شخص. كما نُظمت حملات معلوماتية بشأن مختلف القضايا الصحية العامة، ومنها السكري، وارتفاع ضغط الدم، والإسهال المائي الحاد، والصحة الإنجابية / والأمومة الآمنة، وقضايا صحية أخرى. وقد تم تدريب أكثر من ٦٠٠ سوري وتركّي من المختصين (المهنيين) في مجال الصحة على قضايا الصحة النفسية (العقلية)، والدعم النفسي الاجتماعي، والتحصين (التطعيم أو التلقيح) ضد الأمراض، وعلم الأوبئة، وإدارة الطوارئ، والتكيف مع النظام الصحي التركي. واستلم أكثر من ١٥,٠٠٠ سوري مساعدات خاصة بالمواصلات، والمساعدة في الترجمة للوصول إلى المرافق الصحية.

وقدّم قطاع الحاجات الأساسية مساعدات عينية ونقدية لتغطية الحاجة إلى المأوى، والمواد المنزلية والصرف الصحي، ووصلت تلك المساعدات إلى ٥٨٠,٠٠٠ مستفيد تقريباً داخل المخيمات والمُجتمعات المُضيّفة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد جرى التخطيط لتقديم دعم خاص بالمساعدات الشتوية لجميع اللاجئين داخل المخيمات، وأكثر من ٦٠٠,٠٠٠ أسرة في المُجتمع. كما قدّم الشركاء في خطة "3RP" الدعم للحكومة من أجل المحافظة على ظروف مُلائمة خاصة بوحدة الإيواء، والصرف الصحي داخل المخيمات، وذلك من خلال البلديات العاملة في المناطق الحضرية.



تركيا/برنامج الأغذية العالمي/بيرونا سينت

الإنجازات

الحماية

٨	٣٨ %	دَعْمُ ثلاثة شركاء في نشاطات مُتخصّصة للتشجيع على المشاركة الاجتماعية وتماسك الشباب
٧٢٥	٥٧٩ %	تدريب ٤,٢٠٠ شخص في مجال تقوية الاستجابة للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي
٦٥٠	٥١٦ %	تدريب ٣,٣٥١ شخصاً على إمكانية الوصول إلى إقليم يدخل ضمن نطاق الحماية الدولية
١٥,٤٦١	١٠٠ %	حضور ١٥,٤٦١ شاباً وشابة دورات تدريبية متخصصة
١٠,٠٠٠	٨١ %	قيام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتقديم طلبات لما مجموعه ٨,٠٩٩ سورياً للحصول على فرصة إعادة التّوطين
٢,٥٠٣,٥٤٩	١٠٠ %	تسجيل ٢,٥٠٣,٥٤٩ سورياً من قبل الحكومة التركية
١٢	٩٢ %	تأسيس أو دعم ١١ مركزاً مجتمعيّاً
١٧	٧١ %	تمكين ١٢ شريكاً لأجل دعم التدخّلات الإيجابية في مجال الحماية المجتمعية والدعم النفسي الاجتماعي
١٣٨,٤٧٤	١٠٠ %	يستفيد ١٣٨,٤٧٤ شخصاً من الخدمات المُقدّمة في المراكز المجتمعية
١٢٦,٠٠٠	٢٠ %	الوصول إلى ٢٤,٧٥٢ شخصاً من خلال الحملات المعلوماتية أو الفعاليات العابرة للثقافات
٨٧٣,٥٠٠	١٠١ %	تزويد ٨٧٩,٤٠٠ شخص بكتيّبات (بروشورات) حول العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي
٤٢,٠٠٠	٥٣ %	تلقي ٢٢,٠٦٤ شخصاً من مُقدّمي الطلبات دعماً نفسياً اجتماعياً (أفراداً ومجموعات)
١٨٩,٤٠٠	٣٠ %	تلقي ٥٦,١٨٢ طفلاً خدمات خاصة بحماية الطفل
٨,٨٠٠	١٤ %	دعم ١,٢٠٧ أطفال من الفئة الأشد ضعفاً (حالات) من خلال الخدمات الحكومية

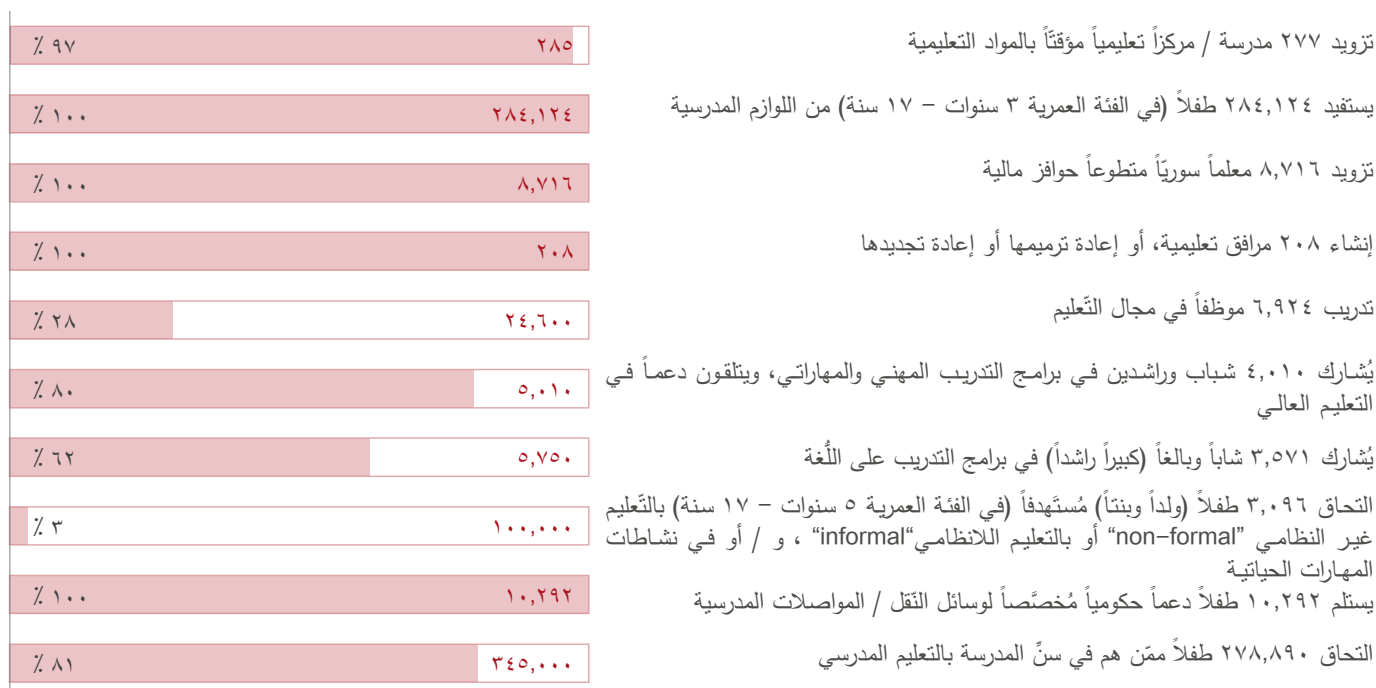
القيمة المستهدفة □ التقدّم المُحرز ■

الأمن الغذائي

٥,٠٠٠	٨٠ %	تُتاح لما مجموعه ٤,٠٠٠ سوري فرصة الوصول إلى مطابخ الغذاء (أماكن توزيع الغذاء مجاناً على الفقراء)
١,٠٠٠	٠ %	عدد الأشخاص المُدرّبين (تحسين الإنتاج الزراعي من خلال برامج ذكية مناخياً)
١,٠٠٠	٠ %	عدد الأشخاص المُدرّبين (تعزيز الإنتاج الزراعي الصغير النطاق، والأسري من خلال مبادرات البستنة الصّغرى "micro")
٥٧٤,٩١٤	٤٩ %	يستلم ٢٨٤,٠٣٩ شخصاً مُستهدفاً مساعدات غذائية

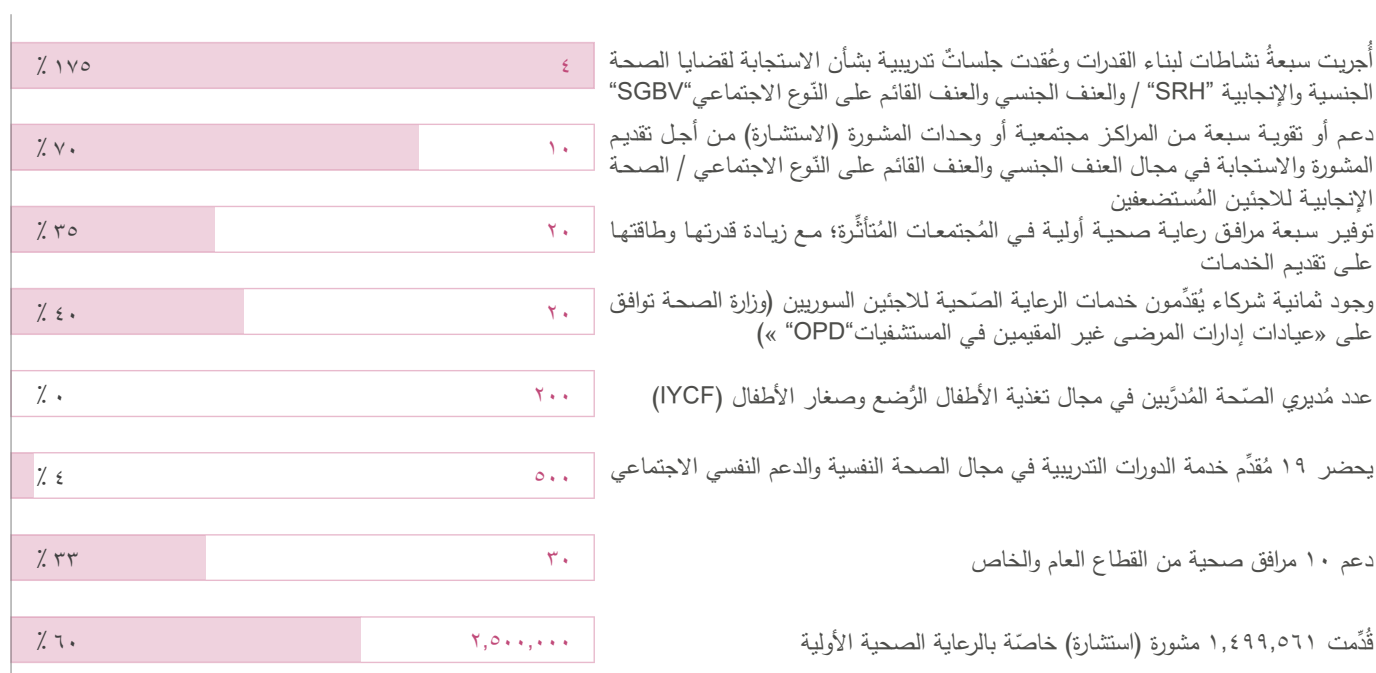
القيمة المستهدفة □ التقدّم المُحرز ■

التعليم



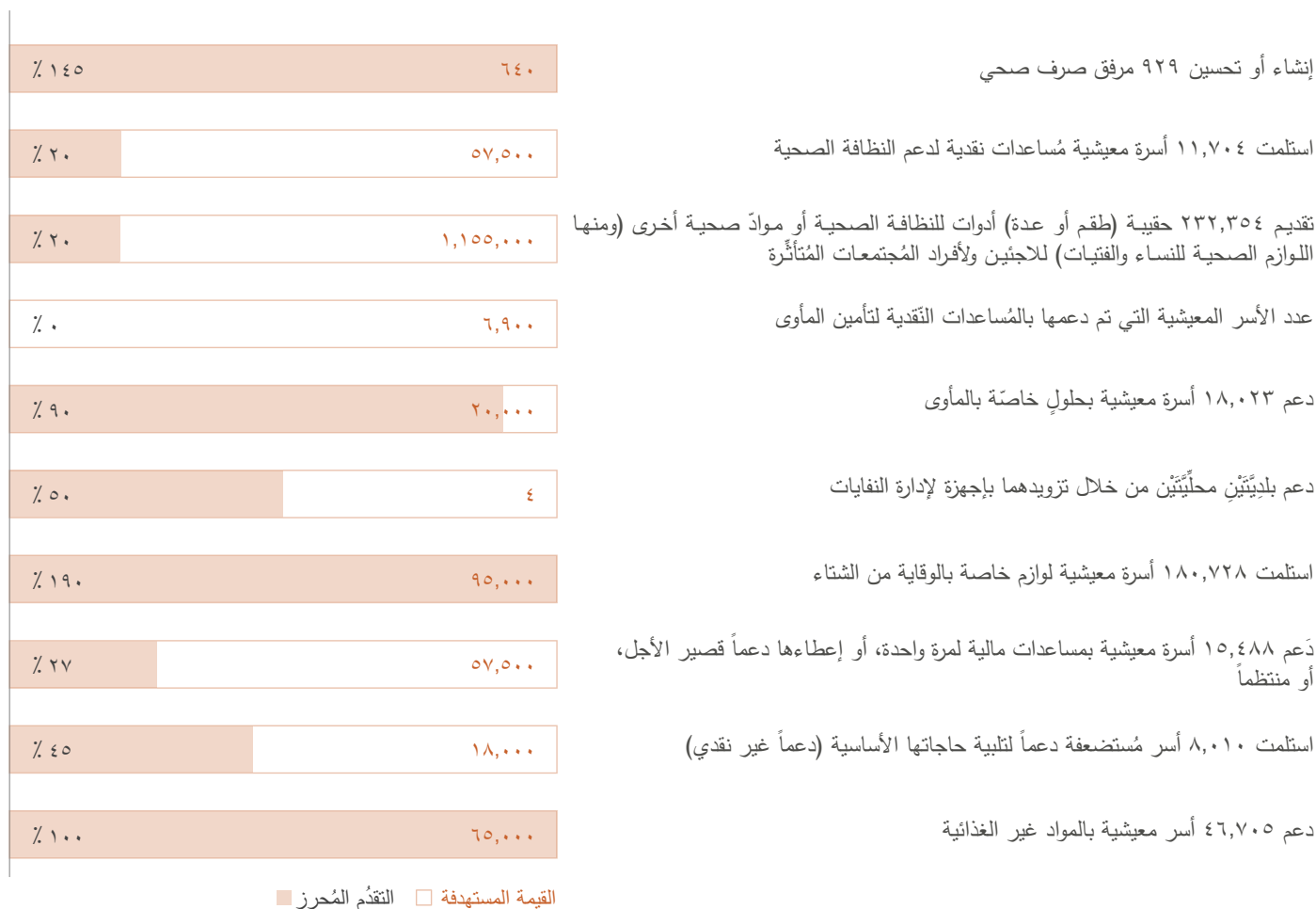
القيمة المستهدفة □ التقدم المحرز ■

الصحة



القيمة المستهدفة □ التقدم المحرز ■

الحاجات الأساسية / الخدمات الضرورية:



سبل كسب العيش



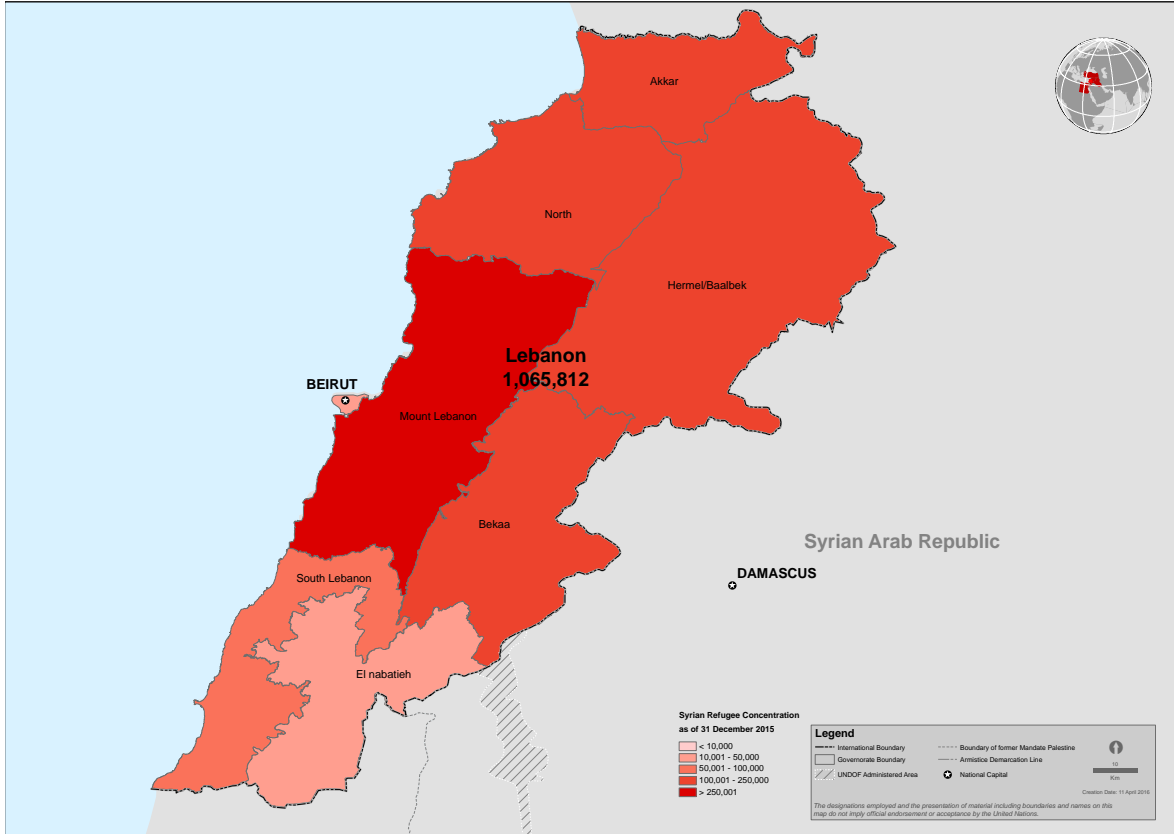
الشركاء

مؤسسة كاريتاس الدولية (CARITAS)	مؤسسة كير (CARE)	جمعية التضامن مع طالبي اللجوء ورعاية المهاجرين (ASAM)
هيئة (سلطة) إدارة الكوارث والطوارئ (AFAD)	المجلس الدنماركي للاجئين (DRC)	منظمة كونسيرن (CONCERN)
جامعة حجة تبة (HACETTEPE) (UNIVERSITY)	منظمة الأغذية والزراعة (FAO)	منظمة (جمعية) أطباء حول العالم - تركيا (DWWT)
مؤسسة حقوق الإنسان - تركيا (HRFT)	مؤسسة تطوير الخدمات الإنسانية في تركيا لتنمية الموارد البشرية (HRDF)	جامعة حران (HARRAN UNIVERSITY)
الهيئة الطبية الدولية (IMC)	منظمة العمل الدولية (ILO)	مؤسسة الهلال الأزرق الدولية للإغاثة والتنمية (IBC)
مؤسسة كيمر (KAMER FOUNDATION)	المنظمة الدولية للهجرة (IOM)	المركز الدولي لأبحاث السلام في الشرق الأوسط (IMPR)
رئاسة مؤسسة الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات العلاقة (YTB)	وزارة التربية الوطنية (MONE)	وزارة الصحة (MOH)
المنظمة الدولية للاجئين (RI)	منظمة دعم الحياة (STL)	مؤسسة الصندوق الائتماني لتعليم اللاجئين (RET)
جمعية الهلال الأحمر التركي (TRC)	توبلام غونليري فاكي (YUVA) (TOG)	التجمع السوري الاجتماعي (SSG)
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) (UNICEF)
منظمة "WELTHUNGERHIFE" الألمانية (WHH)	صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)
	منظمة الصحة العالمية (WHO)	برنامج الأغذية العالمي (WFP)

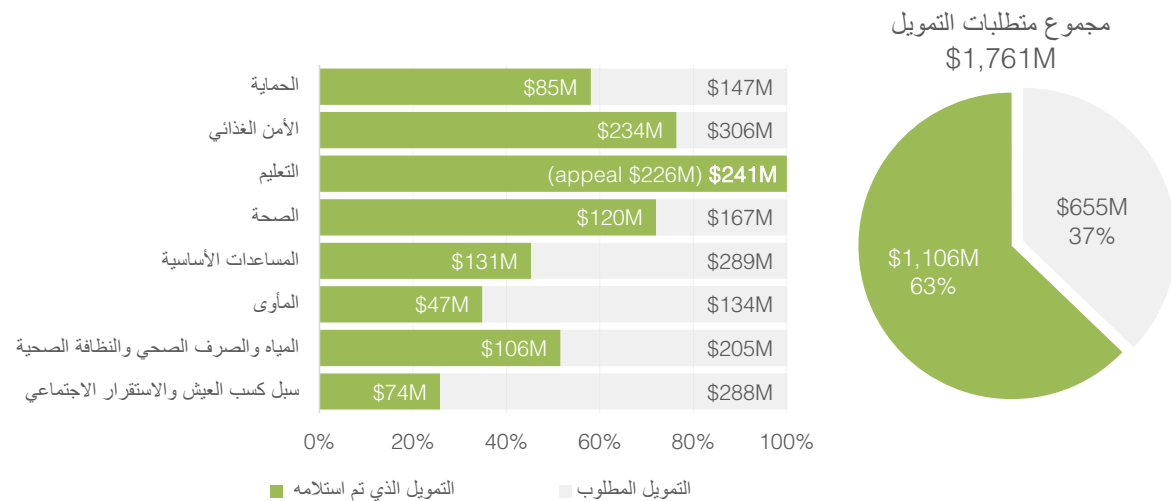


نظرة عامة على مستوى البلدان

توزيع السكان اللاجئين



نظرة عامة على التمويل المُشترك بين الوكالات



* مجموع التمويل يشمل الأموال التي لم يتم بعد تخصيصها للقطاع

لمحة عن العام الماضي

الغذائية، والمأوى، نجاحها في توفير الدفء للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم خلال أشهر الشتاء القارس. واستفاد أكثر من ٢ مليون شخص من تحسين إمكانية الحصول على إمدادات المياه كما استلم عدد لا يزيد عن ٩٧٠,٠٠٠ من المستضعفين اللبنانيين، والسوريين، والفلسطينيين من مختلف أساليب وأشكال المساعدات، ومنها المساعدات النقدية وقسائم الشراء. كذلك توصل التعاون، عن كثب، مع برنامج الاستهداف الوطني، بنجاح، إلى الاتفاق على مأسسة (إضفاء الطابع الرسمي) على النقد المخصص للبنانيين؛ وذلك عن طريق البناء على نهج (مقاربة) الاستهداف الذي عرفته مسبقاً وزارة الشؤون الاجتماعية.

لقد كان ما يزيد عن ٤٠٠,٠٠٠ شخص، أكثر من نصفهم من الأطفال، قادراً على الوصول إلى المعلومات الخاصة بحماية الطفل، وبقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال مراكز التنمية الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فقد استفاد ١٣٥,٠٠٠ شخص من خدمات الدعم النفسي الاجتماعي؛ وتمكن أكثر من ١١٠,٠٠٠ شخص من الوصول إلى فضاءات آمنة سعياً إلى الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والرد عليه في جميع أنحاء لبنان. وقد تم تقديم طلبات أكثر من ١٣,٠٠٠ لاجئ إلى بلدان ثالثة لأغراض إعادة التوطين، أو للحصول على أشكال أخرى من أشكال السماح بالدخول لأسباب إنسانية.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تقوية القدرات الوطنية، والنظم المحلية على تقديم الخدمات من أجل توسيع نطاق إمكانية الحصول على الخدمات العامة الأساسية الجيدة.

لقد استثمر المجتمع الدولي موارد مالية وبشرية في عملية تقوية قدرات النظم الوطنية، من أجل تقديم الخدمات للاجئين. إذ تلقت ٢٤٤ بلدية و ١١ اتحاداً دعماً لبناء القدرات؛ وذلك من أجل تحسين مستوى تقديم الخدمات وإدارة الأزمات على المستوى المحلي. كما جرى تنفيذ ١٥٦ مشروعاً لدعم البلديات والمجتمعات من أجل معالجة التوترات؛ مع مشاركة النساء بنسبة ٥٥ في المئة في تلك المشاريع.

ويتمثل أحد الأمثلة على التسليم الناجح لمهمة تقديم الخدمات من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى الحكومة في الخطة (RACE) التي تقودها الحكومة لإيصال التعليم إلى جميع الأطفال، والتي توجّه الآن عملية تقديم التعليم من خلال نظام التعليم العام النظامي (الرسمي)، مع تقديم التمويل مباشرة إلى وزارة التربية والتعليم العالي. فقد أدت هذه الجهود إلى زيادة مستوى استدامة تقديم الخدمات، في الوقت الذي أدت فيه أيضاً إلى بناء قدرات النظام المدرسي؛ وذلك عن طريق استحداث هيكلية نظام الفترتين الصباحية والمسائية (نواحي العمل)، التي من شأنها إتاحة المجال لنظام التعليم للتوسع والنقص حسب الحاجة في الأزمات. وبالمثل، فقد أعادت وزارة الطاقة والمياه تفعيل خطتها الاستراتيجية الوطنية، وهي الآن بصدد تحليل كيفية تعديل الخطة لتتواءم مع الأزمة الزاخرة. وكانت إحدى النتائج العملية لهذه الجهود تصميم دراسات هيدرولوجية سوف تُنجز الفرصة، في النهاية، لتوفير المياه بصورة مستدامة؛ حيث تجلّ الآبار الجوفية محلّ عملية نقل المياه بشاحنات الصهاريج. وقد تم تدريب أكثر من ٣,٠٠٠ عامل في مجال الرعاية الصحية على الإدارة السريرية للأمراض الطفولة، وإدارة الظروف الأخرى الشائعة في مراكز الرعاية الصحية الأولية، وعلى الرعاية التوليدية (الولادية) في الحالات الطارئة، وإنعاش المواليد بناءً على الكتيبات الإرشادية الوطنية الموحدة.

شهد عام ٢٠١٥ بوضوح معالم منهج مبتكر ومُشترك بين الحكومة اللبنانية والمجتمع الدولي من أجل الاستجابة إلى الأزمة السورية. فقد أفسح نهج العمل المتكامل، المعني بالمساعدات الإنسانية والاستقرار بخطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية (LCRP) ٢، وهي استراتيجية مدتها سنتان، المجال لتنفيذ برامج تهدف إلى تقوية القدرات الوطنية بغية معالجة الفقر والتوترات الاجتماعية على مدى أطول، مع تلبية الحاجات الإنسانية أيضاً في الوقت ذاته. وقد شدّد هذا النهج (هذه الاستراتيجية) على الدور القيادي لوزارة الشؤون الاجتماعية والوزارات التنفيذية في عملية التنسيق الكلي لخطة لبنان للاستجابة.

يُوجد في لبنان أحد أعلى أعداد اللاجئين المسجلين في العالم مقارنة بحصة الفرد؛ إذ زاد عدد اللاجئين عن نسبة ٣٠ في المئة من سكان هذا البلد، وبلغ عدد اللاجئين القادمين من سوريا والمسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١,٠٦٥,٨١٢ لاجئاً في نهاية عام ٢٠١٥. وهذا الرقم لا يشمل اللاجئين السوريين غير المسجلين. ويبقى اللاجئون مُنتشرين في ١,٣٠١ مجتمعاً في جميع أنحاء البلد. كذلك يُوجد ٢٠,٢٢٤ لاجئاً غير سوري مسجلين في لبنان، ٩٠ في المئة منهم عراقيون، إضافة إلى ٤٢,١٨٩ لاجئاً فلسطينياً قادمين من سوريا (PRS) سجلتهم الأونروا، إضافة إلى ٢٧٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني تقريباً في لبنان (PRL). وسجلت المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية اللبنانية العليا للإغاثة ٥,٢٤٥ أسرة معيشية لبنانية عائدة من سوريا (٢٨,٥٤٧ شخصاً).

يؤدّي الأثر الاجتماعي الاقتصادي والديمقراطي غير المتناسب للأزمة السورية على لبنان، إلى مستوى متزايد من الاستضعاف. ومع ذلك، فإنّ الدعم المتزايد للمؤسسات المحلية ومن خلالها، واستمرار البرامج المعنية بالعمل الإنساني الواسعة النطاق قد منعا الوضع من الخروج عن السيطرة. فحالات العنف بين اللبنانيين، والسوريين، والفلسطينيين بقيت محدودة جداً، وأحدثت أثراً قليلاً أو معدوماً على البرامج، ولكن يجب أن لا يُستهان بهذه الأحداث، كما يجب مراقبته باستمرار. وقد لوحظت، عن كثب، التناقضات في هذه المساعدات من جانب المجتمعات، ويمكن لهذه التباينات مفاقمة التوترات.

وفي نهاية العام، تحققت إنجازات كبيرة تجاه الأهداف الموضوعية لخطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية. فابتداءً من كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥، تم حشد أكثر من (١,١) مليار دولار أمريكي من أجل دعم النشاطات التي يقوم بها ما يزيد عن ١٠٠ شريك في جميع أنحاء لبنان في القطاعات كافة. كما استلم أكثر من (١,٧) مليون شخص بعض أشكال المساعدات نتيجة للتدخلات التي نفذها الشركاء.

تستند الاستجابة في لبنان على عدّة أهداف استراتيجية، وفيما يلي عرض للإنجازات التي تحققت قياساً على تلك الأهداف:

الهدف الاستراتيجي الأول: التأكد من تقديم المساعدات الإنسانية وتوفير الحماية لأشدّ الناس استضعافاً من بين النازحين من سوريا، ولأكثر اللبنانيين فقراً.

استلم العديد من آلاف الأسر اللاجئة وأسرة المجتمعات المضيفة مساعدات غذائية ونقدية خلال عام ٢٠١٥، ممّا منحهم من الغوص في الدين أكثر فأكثر ضمن السياق الآخذ في التدهور بصورة متواصلة. وقد ضمنت المساعدات المقدّمة من خلال الشركاء في مجالات المساعدات النقدية، والمواد غير

نطاق التدخلات الإيجابية الجاري تنفيذها من أجل بلوغ أهداف هذا القطاع لعام ٢٠١٦.

ورغم الجهود المتواصلة، فإن مستويات الفقر الآخذة في الارتفاع تؤثر على الجميع. وثمة بواعث قلق متنامية بشأن استراتيجيات التعامل السلبية المتزايدة، والاعتماد على الدعم الخارجي. ومع انقضاء خمس سنوات على اندلاع الأزمة، فقد أصبح الناس يمتلكون موارد أقل للتعامل مع تبعات النزوح المطول الذي تعرضوا له. إذ يعيش في الوقت الحاضر (١,٢) مليون شخص في لبنان في فقر مدقع، بدخل يومي أقل من (٢,٤) دولار أمريكي، ويمثل هذا العدد زيادة بنسبة ٧٥ في المئة، مقارنةً بعام ٢٠١٤.

وبالرغم من تماثل مستوى التمويل لنظيره في عام ٢٠١٤، فإن الحاجات فاقت الموارد المتوفرة، وأدت إلى تخفيضات بالغة في حجم التمويل. فقد استلم ما يقارب ٨٦٠,٠٠٠ شخص مستضعف لبناني، وسوري، وفلسطيني مساعدات غذائية شهرية، من خلال البرامج النقدية. غير أنه وبسبب انخفاض التمويل المتوفر، فقد استلم المستفيدين، في المتوسط، (١٨,٢) دولار أمريكي تقريباً شهرياً بدلاً من ٢٧ دولاراً أمريكياً، أو بمبلغ يقل بمقدار (١٠٤,٧) دولار أمريكي عن المبلغ المتوقع طوال السنة.

وفي نهاية كانون الأول / ديسمبر، كان هناك ١٢٢ شريكاً مساهماً في الإبلاغ (إعداد ورفع التقارير) ضمن خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية، مقارنةً مع ٧٧ شريكاً في نهاية كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤. ويوجد أعلى تركيز للوكالات المشاركة في جبل لبنان، حيث تعمل داخله ٧٣ وكالة، ويليها في التركيز محافظات الشمال والبقاع. ويعمل في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أعلى عدد من الشركاء، مع وجود ٤٨ وكالة عاملة في هذا القطاع، ويليها في الترتيب قطاع التعليم، وقطاع الاستقرار الاجتماعي الذي يبلغ عدد الوكالات المساهمة فيهما ٤٠ وكالة.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والبيئي، والمؤسساتي للبنان عن طريق:

- (١) توسيع نطاق الفرص الاقتصادية وسبل كسب العيش التي تُفيد الاقتصادات المحلية والمجتمعات الأشد استضعافاً.
- (٢) التشجيع على اتخاذ تدابير لبناء الثقة داخل المؤسسات والمجتمعات وفي جميع مكوناتها من أجل تقوية القدرات اللبنانية.

لقد استلمت نسبة ٨٧ في المئة، من المستضعفين المدرجة أسماؤهم في السجل العقاري في لبنان، دعماً للمحافظة على الاستقرار، وتخفيض حدة التوترات، وتخفيف الضغط على الموارد في عام ٢٠١٥. فلم يتم الإبلاغ عن حوادث كبرى من المنازعات (الخصومات) العنيفة طوال العام، وتواصل آليات فض المنازعات والتخفيف من وطأة المنازعات عملها في تعزيز العلاقات الاجتماعية الإيجابية داخل المجتمعات.

ويمتلك أكثر من ١٠٠ بلدية، بصفتها من المستجيبين الأوائل للأزمة، أدوات للتخطيط والشراكة مع المؤسسات الوطنية، والقطاع العام، والأطراف الفاعلة في مجال العمل الإنساني، وذلك من خلال خطط العمل البلدية متعددة القطاعات، المبنية على المشاورات التشاركية مع الجهات المعنية (صاحبة المصلحة) المحلية. وتبعاً لخطط العمل تلك، فقد أثبتت مشاريع الدعم البلدية والمجتمعية الملموسة، كمشروع إعادة تأهيل جسر ين يقعان فوق «نهر البردوني» في «نبع سعد نايل» (البقاع) نجاعتها في خفض التوترات، ومخاطر زعزعة الاستقرار. وعلى الرغم من وجود بيئة سياسية تنطوي على التحدي، فقد تحقق تقدم في مجال توفير الدخل السريع للأشخاص الأشد استضعافاً، وقد تم، نحو نهاية العام، تسريع الجهود المبذولة في سبيل دعم الأعمال صغيرة الحجم، والجمعيات التعاونية، وتنمية سلاسل القيمة. ومع وجود مؤشرات على حدوث تغيير إيجابي في البيئة السياسية لعام ٢٠١٦، فإن الشركاء مستعدون لتوسيع

“أن أكون مواطناً غير لبناني لا يعني أن المسؤولية لا تقع على عاتقي تجاه المجتمع اللبناني”:

هرب «جاسم»، البالغ من العمر ٢٤ سنة، من سوريا عام ٢٠١١، متوجّهاً إلى الكورة، في لبنان. والتقى جاسم بعاملين في مجال الإغاثة خلال تنفيذ أحد نشاطاتهم في مجال التوعية المجتمعية؛ وبعد ذلك على الفور أصبح جاسم عضواً ناشطاً في مركز التنمية المجتمعية (CDC)، التابع للمنطقة التي يسكن فيها، حيث يتجمع الشباب، والأطفال، والبالغين (الكبار الراشدين) ويشاركون في مختلف النشاطات التعليمية والترويحية.

وفي عام ٢٠١٤، قرّر جاسم الانضمام إلى لجنة الشباب اللبنانيين السوريين التي أُسست حديثاً. ونظم الشباب معاً نشاطات ترويحية لأقرانهم اللبنانيين والسوريين، إضافةً إلى كبار السن أيضاً.

قال جاسم: “لقد ساعدتني مشاركتي في لجنة الشباب على التغلب على العديد من التحديات، فقد ساعدتني على التواصل مع البيئة المحيطة” مضيفاً: “لقد غيرت لجنة الشباب حياتي، أشعر أنني فعلاً أحقق تغييراً وأني أساعد الآخرين”.

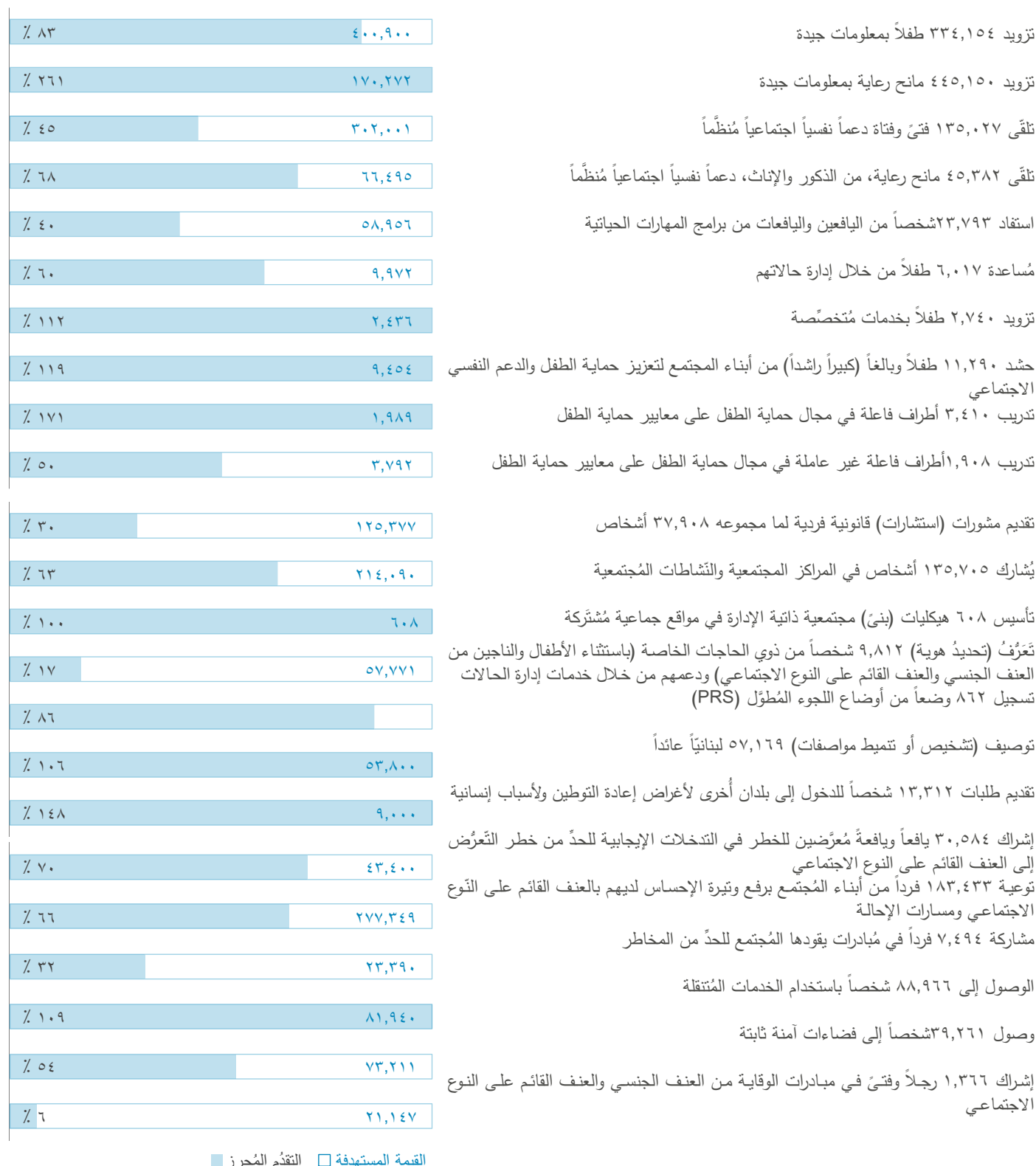
وقد شارك جاسم في حملة مجتمعية لتنظيف الشوارع بمشاركة الشباب اللبناني والسوري كليهما، وهم يعملون يداً بيد من أجل تنظيف الشوارع في مجتمعاتهم. ويقول جاسم: “شاركت في حملة التنظيف لأنني أردت أن أقود هذا العمل بضرب مثالي يحتذى به، وللمساعدة في التشارك في تحمل العبء، فإن أكون مواطناً غير لبناني لا يعني أن المسؤولية لا تقع على عاتقي تجاه المجتمع اللبناني”.



لبنان/المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الإنجازات

الحماية

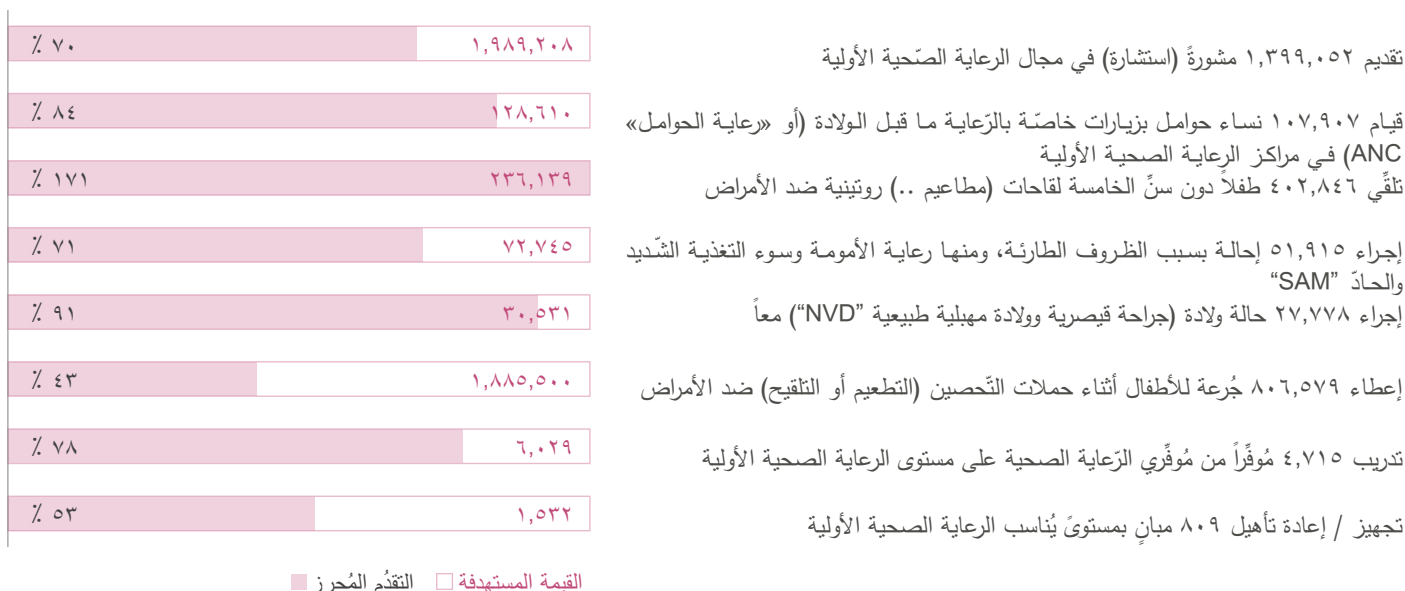


الأمّن الغذائي



التعليم





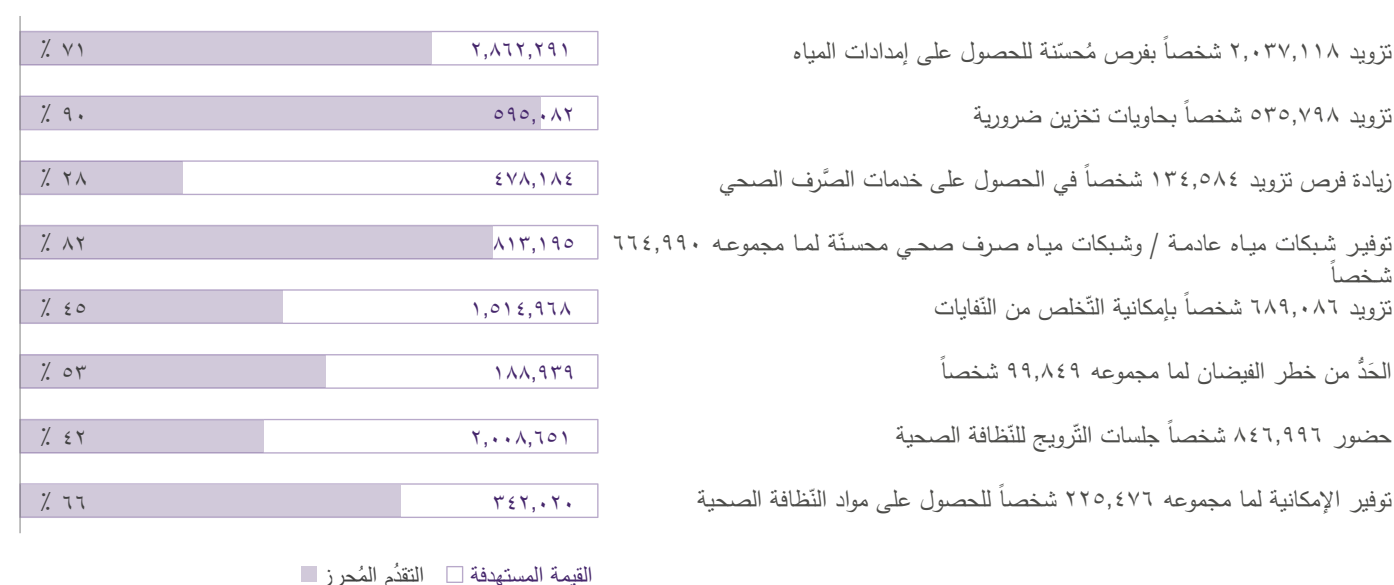
الحاجات الأساسية / الخدمات الضرورية:



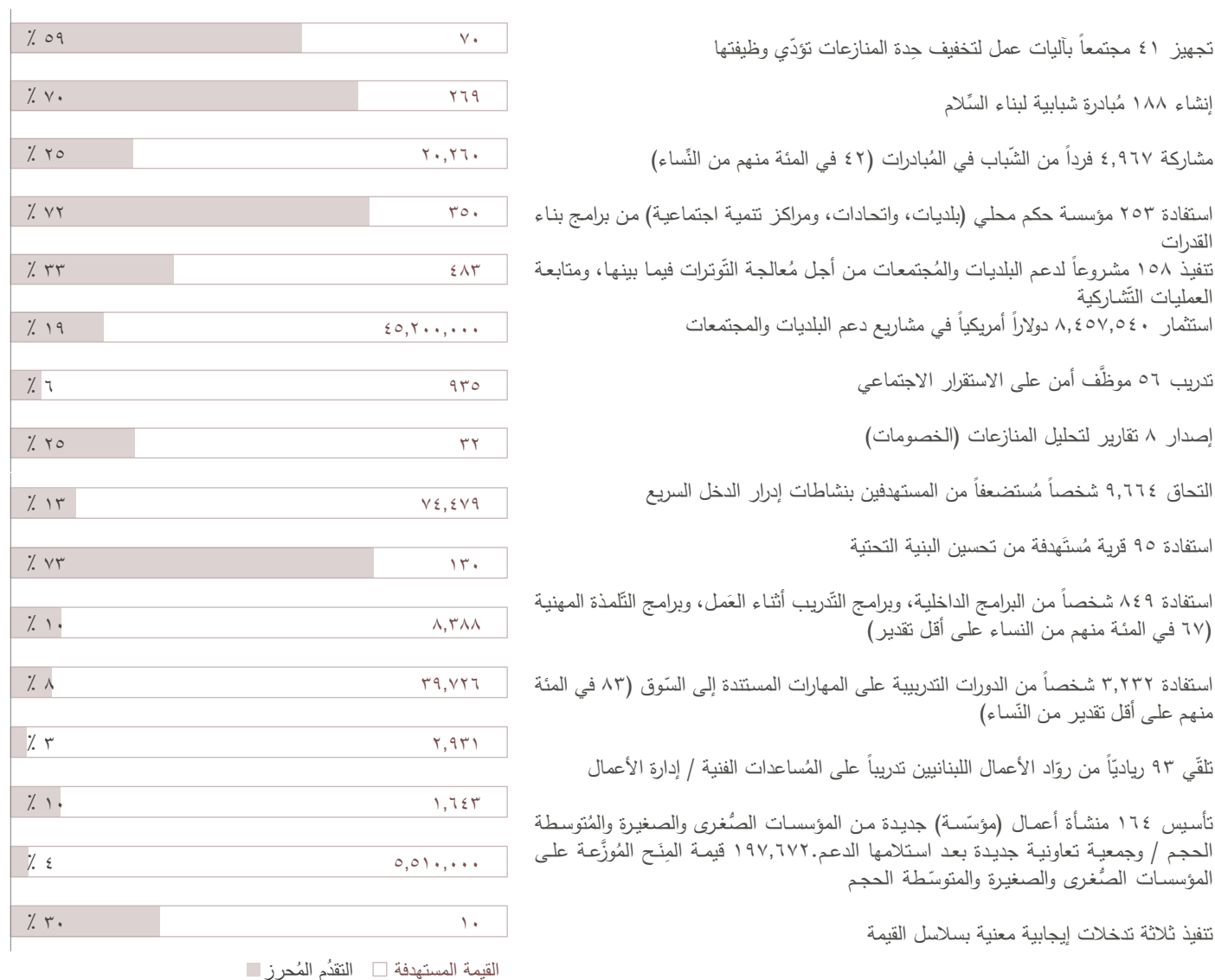
المأوى



المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية



سبل كسب العيش



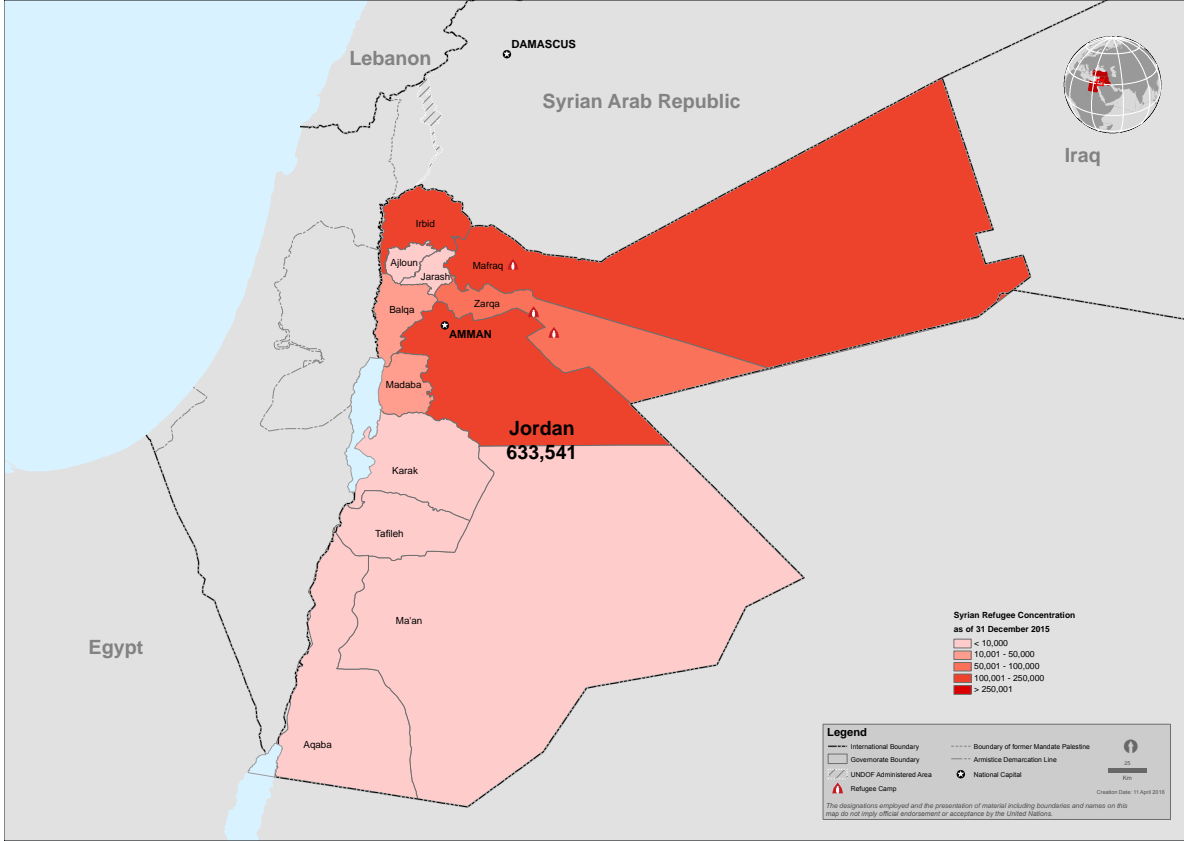
الشركاء

جمعية أو مؤسسة أبعاد (ABAAD) – مركز الموارد للمساواة بين الجنسين	منظمة العمل على مكافحة الجوع (ACF)	وكالة التعاون التقني والتنمية (ACTED)	وكالة الأذنتست للإغاثة والتنمية الدولية (ADRA)	جمعية «أركانسيل» AEC
جمعية العدل والرحمة (AJEM)	الفيحاء	المجموعة	لجنة المسجد	ألفا
مؤسسة عامل الدولية (AMEL) – لبنان	فريق أناندا مارغا العالمي للإغاثة "AMURT"	المؤسسة الأمريكية لإغاثة اللاجئين في الشرق الأدنى «أنيرا ANERA»	المؤسسة العربية لمسرح الدمى	مركز المعلومات العربي للفنون الشعبية "ARCPA"
منظمة "ARCS"	جمعية المنطوعين للخدمة الدولية "AVSI"	جامعة البلمند "Balamand Uni"	بسمه وزيتونه	لجنة مختبر البناوي الشعبية
Beyond	منظمة بلو ميشن "Blue Mission"	منظمة كير العالمية "CARE"	منظمة CCP اليابانية	جمعية "CESVI" الإيطالية
مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية "CHF"	اللجنة الدولية لتنمية الشعوب – لبنان "CISP"	مركز الأجانب – كاريثاس لبنان "CLMC"	منظمة «كونسيرن» CONCERN	منظمة التعاون الدولي "COOP"
البرنامج التعليمي في لبنان "EPL"	منظمة الأغذية والزراعة "FAO"	منظمة «فاسكو» "FASCW"	مؤسسة الترويج الاجتماعي للثقافة – لبنان "FPSC"	جمعية التأخي "Fraternity"
جمعية غراس لتنمية المجتمع "Ghiras"	الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية "GUPW"	منظمة «جي في سي» GVC الإيطالية – فرع لبنان	منظمة المونل الدولية من أجل الإنسانية "Habitat For Humanity"	مركز التنمية البشرية للتدريب والتطوير "HDC"
تحالف هارتلاند الدولي "Heartland"	المنظمة الدولية للمعوقين "HI"	حماية "Himaya"	منظمة غلوبال كير Global Care	نادي «هويس» "Hoops"
«جمعية» Humedica الألمانية	منظمة هلفسفورك النمساوية الدولية "HWA"	منظمة التأهب الدولي (حركة القطة الدولية) "IA"	معهد التعاون الجامعي الإيطالي "ICU"	الموارد الصحية الدولية "IHR"
منظمة العمل الدولية "ILO"	الهيئة الطبية الدولية – لبنان "IMC"	منظمة «إنترسوس» Intersos	الجمعيات الخيرية المسيحية الأرثوذكسية الدولية – لبنان "IOCC"	المنظمة الدولية للهجرة "IOM"
قناة إقرأ الفضائية "IQRAA"	هيئة الإغاثة الإسلامية – لبنان "IR"	هيئة الإنقاذ الدولية "IRC"	منظمة الإغاثة والتنمية الدولية "IRD"	الإغاثة الإسلامية عبر العالم "IRW"
الجمعية الدولية للاضطرابات العاطفية "ISAD"	منظمة كفي "KAFA"	الإغاثة اللبنانية "Leb Relief"	الهلال الأحمر اللبناني	جمعية تنظيم الأسرة في لبنان للعمل على التنمية وتمكين الأسرة "LFPAD"
الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب "LOST"	الجمعية اللبنانية لأمراض النساء والولادة "LSOG"	جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية	مؤسسة مخزومي "Makhzoumi"	منظمة العون الطبي للفلسطينيين – المملكة المتحدة "MAP-UK"
مركز مجتمع المهاجرين (الأجانب) "MCC"	جمعية أطباء العالم "MDM"	منظمة مديدر "MEDAIR" السويسرية	الفرق الطبية الدولية "Medical Teams International"	ميرسي كور "Mercy Corps"
وزارة الشؤون الاجتماعية "MoSA"	إم إس لبنان MS Lebanon	مؤسسة الشرق الأدنى	مجلس اللاجئين النرويجي "NRC"	منظمة «أوكسفام» "OXFAM"
جمعية الكشف والمرشدات الفلسطينية "Pal-Scouts"	جمعية الكشف والمرشدات الفلسطينية	المركز الدولي للمساعدات الدولية "PCPM"	منظمة الإغاثة الأولية – المساعدات الطبية الدولية "PU-AMI"	الهلال الأحمر القطري "QRC"
جمعية الإغاثة والمصالحة – لبنان "Relief & Reconc"	مركز «ريستارت» لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب "RESTART Lebanon"	الصندوق الإنتماني لتعليم اللاجئين "RET"	الإغاثة الدولية "RI"	راديو سوا لبنان "SAWA Lebanon"
مؤسسة إنقاذ الطفولة الدولية "SCI"	سيرافيم غلوبال "Seraphim Global"	جمعية البحث عن أرضية مشتركة "SFCG"	منظمة التدخل الاجتماعي والإنساني والاقتصادي للتنمية المحلية (شيلد SHEILD)	منظمة الإغاثة الإسلامية – فرنسا "SIF"
مدرسة كلية الشوف الوطنية "SNC"	التضامن السويسرية "Solidar Suisse"	التضامن الدولية "Solidarités"	جمعية قرى الأطفال (إس أو إس SOS Village)	مؤسسة أرض الإنسان – إيطاليا "TdH – It"
مؤسسة أرض الإنسان – لبنان "TdH – L"	مشروع جمعية توحيد شبيبة لبنان "ULYP"	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP"	برنامج الأمم المتحدة للسكان "UNFPA"	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل "UN-Habitat")
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "UNHCR"	منظمة الأمم المتحدة لليونسيف "UNICEF"	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO"	منظمة الأمم المتحدة لتسغيل وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين "UNRWA"	اتحاد جمعيات الإغاثة والتنمية "URDA"
جامعة القديس يوسف "USJ"	منظمة أطفال الحرب الهولندية "Child Holland War"	مؤسسة التعاون "Welfare Association"	برنامج الأغذية العالمي "WFP"	منظمة الصحة العالمية "WHO"
مؤسسة شاهد "Witness"	الصندوق العالمي لإعادة التأهيل "WRF"	مؤسسة الرؤية العالمية "WVI"		



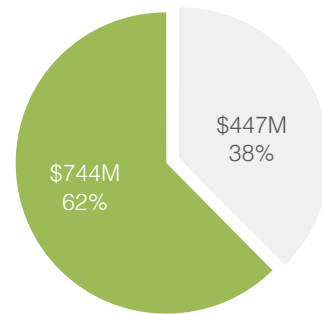
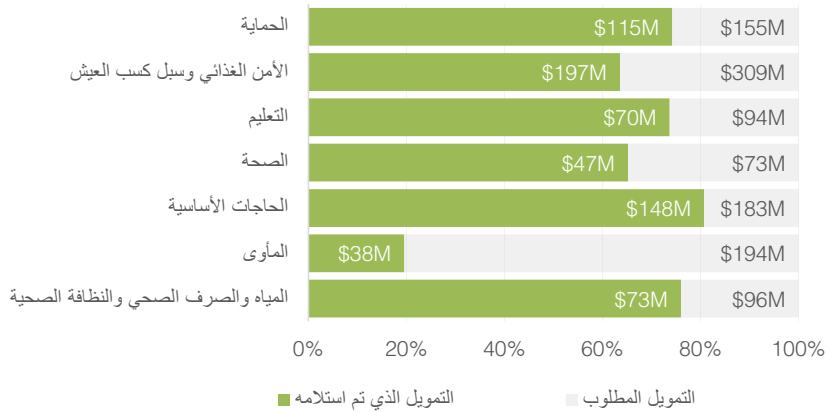
نظرة عامة على مستوى البلدان

توزيع السكان اللاجئين



نظرة عامة على التمويل المُشترك بين الوكالات

مجموع متطلبات التمويل
\$1,191M



* مجموع التمويل يشمل الأموال التي لم يتم بعد تخصيصها للقطاع

لمحة عن العام الماضي

لقد نفذت الأطراف الفاعلة في قطاع المأوى سلسلة من المشاريع، ومنها مشروع «التقذ الطارئ مقابل الإيجار»، وإعادة ترميم وحدات الإيواء التي تكون دون المستوى المطلوب (غير اللائقة)، وبناء وحدات سكنية جديدة في المباني غير المنتهية أعمالها، مما يؤدي إلى زيادة ما يتوافر من وحدات الإسكان الميسورة التكلفة. فقد تم إنشاء حوالي ١,١١٣ وحدة سكنية جديدة في المباني غير المنتهية أعمالها، مما آمن ضمان حيابة المساكن من دون إيجار لأكثر من ٧,٠٠٠ لاجئ مُستضعف، كما وُفّر استثماراً ووظائف في المجتمعات المضيفة. كذلك فقد أُعيدَ ترميم حوالي ١,٣٦٦ وحدة إيواء دون المستوى المطلوب للاجئين المُستضعفين ولالأردنيين كليهما. ووفّرت التّدخلات الإيجابية بالمأوى في المخيمات وحدات إيواء طارئة لما مجموعه ٢١١ أسرة معيشية، مع توفير وحدات إيواء شبه دائمة لما مجموعه ٢,٥٦٣ أسرة معيشية، ورفعت التّدخلات كفاءة ٦,٦٩٤ مأوى. وكخطة استجابة طارئة للآزم الشتوية، فقد تم توزيع حقائب أدوات مانعة لتسرّب المياه والظروف الجوية إلى الأسر المعيشية المُستضعفة، وذلك لتمكينها من تخفيف حدة تلك الظروف الجوية القاسية. واستكمالاً لتلك التّدخلات الإيجابية، قدّم الشركاء في قطاع المأوى معلومات ومشورات (استشارات) بشأن الحق في الإسكان والتّوثيق.

وقد مكّنت الجهود المُنسقة، التي بذلتها المجموعات العاملة (الفرق العاملة) في قطاع الحاجات الأساسية، أكثر من ٢٣١,٩٨٥ أسرة معيشية أردنية وسورية تُعيلها إناث، و٣٥٥,١٣٩ أسرة معيشية يُعيلها ذكور،.. مكّنتها من الاستفادة من المُساعدات التقيدية المنتظمة. وقد جرت مُساعدة حوالي ٤٦,٢٨٤ أسرة معيشية تُعيلها إناث و٨٥,٥٥٦ أسرة معيشية يُعيلها ذكور (أسر معيشية سورية وأردنية) خلال أشهر الشتاء بتقديم مُساعدات موسمية.

كذلك استمرّ قطاع الصّحة في تقديم الرعاية الصحيّة الضرورية للاجئين السوريين، الذي يعيشون داخل المخيمات وخارجها، وهذه الرعاية تشمل الرعاية الصحيّة الأولية، والرعاية الصحيّة الثانوية، والإحالات، والرعاية الصحيّة الثالثية المُقدّمة للحياة / الطارئة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد جرى تقديم خدمات الصحة النفسية، وخدمات التغذية، والحشد والتعبئة لأعراض التّحصين ضد الأمراض (التلقيح أو التطعيم). كذلك فقد اشتملت الخدمات الصحيّة المُقدّمة للاجئين في المخيمات والمناطق الحضرية على ٣٨,٦٠٣ مشورات (استشارات)

بينما استمرّ الأردن في توفير اللجوء للاجئين السوريين، كان عددُ القادمين الجُدد من السوريين في عام ٢٠١٥ أقلّ مما كان مُتوقّعا في الأصل، ويُعزى هذا، بشكلٍ رئيسي، إلى اتّباع الأردن سياسةً حدوديةً موجهةً ومنظمةً. فقد كان عددُ مُتزايد من اللاجئين محشوراً (محبوراً) على الحدود الشماليّة الشرقيّة. وكان حوالي ٦٣٤,٠٠٠ لاجئ سوري (٢٦ في المئة منهم نساء، و٢٣ في المئة منهم رجال، و٢٧ في المئة منهم فتيان «أولاد»، و٢٥ في المئة منهم فتيات «بنات») قد سجّلوا لدى المفوضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، وذلك ابتداءً من تاريخ ٣١ كانون الأول / ديسمبر، وهو رقم يُعادل عُشرَ عدد سكان الأردن قبل اندلاع النّزاع في سوريا. ويعيش حوالي ٨٢ في المئة من اللاجئين السوريين في المناطق الحضرية والريفية.

وقد بيّن أحدثُ تعدادٍ سكانيّ أجّزته دائرة الإحصاءات العامة، في أواخر عام ٢٠١٥، أنّ هناك (٩,٥) مليون شخص يعيشون في الأردن، منهم (٦,٦) مليون أردني و(٢,٩) مليون شخص غير مواطنين. وقد أحصى هذا التّعداد وجود (١,٢٦٥) مليون سوري في المملكة الأردنية الهاشمية؛ أي ضعف عدد اللاجئين السوريين المُسجّلين لدى المفوضية.

تمتدّ فترة خطة الإستجابة الأردنية للأزمة السورية (JRP) إلى ثلاث سنوات، وهذه الخطة هي الوثيقة الاستراتيجية الأولى على المستوى الوطني. وتتولّى قيادة هذه الخطة وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وهي تتألّف من محورين، هما: محور (مُكوّن) اللاجئين ومحور تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. وقد بلغ مجموع متطلبات التمويل لخطة الإستجابة الأردنية للأزمة السورية لعام ٢٠١٥، مبلغ (٢,٩٩) مليار دولار أمريكي، وهي تشمل نداء الإغاثة المُشترك بين الوكالات بقيمة (١,١٩) مليار دولار أمريكي (٨٧٥ مليون دولار أمريكي لمُكوّن اللاجئين، و٣١٦ مليون دولار أمريكي لمُكوّن تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات)، وقد تمّ الإبلاغ عن هذه القيمة في التقرير السنوي لخطة "3RP". وقد أُطلق، في أيّار / مايو ٢٠١٥، تقرير خط الأساس المعني بإطار تقييم الاستضعاف "VAF". فالعملية التي يُنفّذها هذا الإطار تُسهّل توجيه المُساعدات وتحليل مستوى ضعف اللاجئين. وتستخدم وكالات الأمم المتّحدة والمُنظمات غير الحكومية عملية الإطار هذه على نطاقٍ واسع في الوقت الحاضر. وقد صادقت الحكومة الأردنية على إطار تقييم الاستضعاف كجزء من تقييم الاستضعاف الشّامل الذي تُجرّيه، الأمر الذي بثّ الرّوح في عملية التخطيط للخطة الأردنية للاستجابة للأعوام ٢٠١٦ - ٢٠١٨.



الأردن/المنظمة الدولية للهجرة

هَدَفَت التَّدْخُلَات إلى تعزيز سُبل كسب العيش المُستدامة، ونُقِذَت فُرْص التَّشْغِيل مع التَّركيز على تطوير منشآت الأعمال الصُّغرى، والصغيرة الحجم، والمتوسطة الحجم (MSME). وأُطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن، بالشراكة مع صندوق رُؤاد للمشاريع الناشئة (RMVF)، مبادرات منشآت الأعمال الصُّغرى، مُطبِّقين نموذج رأس المال الأصغر "micro-equity" منذ عام ٢٠١٣. وبمقتضى نهج الاستثمار في رأس المال الأصغر، يمنح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رائد الأعمال حصةً بنسبة ٨٣,٤ في المئة من ملكية المشروع، ويمنحه صندوق رُؤاد للمشاريع الناشئة حصةً بنسبة ١٦,٦ في المئة من الملكية، مع ممارسة المراقبة على هذا الدعم لفترة تصل في حدِّها الأقصى إلى ١٠ سنوات، وذلك لأجل ضمان نمو هذه الأعمال (المشاريع)، مع الاستمرار في ذلك إلى أن تستطيع البدء في تسديد رأس المال. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تمَّ تنفيذ عملية ربط التدريب المهني مع التَّسْيِب للوظيفة أو للشغل (أي: بالبحث عن عمل أو وظيفة) لدى القطاع الخاص، بهدف استحداث فرص عمل رسمية، استناداً إلى تقييم حاجات سوق العمل من المهارات. وقد أدَّت هذه العملية إلى تهيئ أكثر من ٥٠٠ مستفيد (٥٠ في المئة منهم من النساء) بالمهارات المطلوبة للدخول إلى سوق العمل وفرص العمل لدى شركات القطاع الخاص.

ولا يزال التَّحدي المُتعلِّق بنقص التَّمويل، في ضوء الحاجات الإنسانية المُتنامية ونقص الموارد، مُستداماً باستمرار. فعلى صعيد تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، ونظراً لنقص التَّمويل المُتوافر لقطاع البيئة، فقد جرى تنفيذ، أو الشروع في تنفيذ تدخُّلات محدودة.

فقد استلم حوالي ٢٢٤,٠٠٠ مستفيد الحد الأدنى من المُساعدات الغذائية في آب / أغسطس، ولم يستلموا أي مساعدات في أيلول / سبتمبر، وذلك بسبب النقص في التَّمويل. وأفضى هذا النقص إلى انخفاض سريع في استهلاك الغذاء لدى الأسر المعيشية، مع تسجيل نسبة ٢٧ في المئة من تلك الأسر المعيشية، التي أزيلت من جدول المُساعدات الغذائية، مستوى ضعيف من الاستهلاك الغذائي يُقارن بمستوى الصفر، ومع تسجيل مستوى ضعيف من الاستهلاك الغذائي في الرَّبع الثاني من العام. وإضافة إلى ذلك، فإنَّ الرِّعاية الصحية لا تُوفَّر بأسعار مدعومة للاجئين الذين لم يُكتشف بأنهم يعانون من الاستضعاف.

لقد استمرَّت المجموعاتُ العاملةُ القطاعية في تنسيق عملية الاستجابة للاجئين برمتها، مراعيةً اتفاقها مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وقد تمَّ تنظيم الاستجابة بشأن سبعة قطاعات فنية، بفكر مُتَّصِر من رؤساء الوكالات، من خلال فريق العمل المُشترك بين الوكالات، الذي تترأسه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد عملت المجموعات العاملة القطاعية المعنية باللاجئين مع بعضها بعضاً، عن كثب، ويسَّرت ذلك العمل المجموعات العاملة المُشتركة بين القطاعات، ونُظم إدارة المعلومات التي تضمن توافر بيانات الاستجابة بطريقة تُسَمِّم بالشفافية. وتُعطي لوحات متابعة الحالة الإنسانية، التفاعلية الإلكترونية على شبكة الإنترنت "dashboards"، والتي أُطلقت في كانون الثاني / يناير ٢٠١٥، الجهات المانحة والشركاء في القطاعات الفرصة لفترات البيانات من أجل الحصول على معلوماتٍ مُحدَّدة حول كلِّ نشاطٍ من التَّشاطات.

أما على صعيد محور تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، فقد استمرَّت فرق العمل، التي أسسها برنامج الاستجابة الأردنية للأزمة السورية في الاجتماع، وفي تصميم مشاريع قائمة على تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، تمَّ تضمينها في خطة الإستجابة الأردنية ٢٠١٦ - ٢٠١٨ / خطة "3RP". إنَّ نظامَ معلومات الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (JORISS) وسيلةً إلكترونية لتقديم مشاريع خطة الإستجابة الأردنية، وتتبعها، والإبلاغ (إعداد

بشأن الرعاية قبل الولادة (رعاية الحوامل)، وأكثر من ٤,٠٠٠ حالة ولادة في مخيم الزعتري. كما تلقَّى أكثر من ٢١,٠٠٠ لاجئ سوري رعاية صحية ثانوية وثالثية، ومنها ١,٠٧٨ حالة طارئة باهظة التكلفة، و ٥٧١ حالة رعاية لجرى الحرب المُصابين بإصابات بالغة. كما تمَّ تدريب أكثر من ٢,٠٠٠ مُقدِّم رعاية صحية في مجال مراقبة الصحة العامة على أساس الحالات؛ وذلك من أجل تقوية عملية رصد الأمراض التي تحظى بالأولوية في الأردن. كذلك فقد تمَّ العمل على بناء القدرات في مجال صحة الأم والطفل، والصحة الإنجابية (ومنها تنظيم الأسرة، والحزمة الدنيا للخدمات الأولية، والإدارة السريرية لضحايا الاعتصاب).

وقد أُطلقت مبادرة فُطرية (تغطي كل أنحاء الأردن) تهدف إلى تعزيز مشاركة الرجال والفتيان في الوقاية من العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي، وفي الاستجابة لهما. وتمَّ تدريب مُقدِّم خدمات الحماية المُخصَّصة للأطفال، ومقدِّم الخدمات في مجال العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي، إضافةً إلى تدريب السلطات الحكومية، على إدارة الحالات المُشتركة بين الوكالات، وعلى إجراءات العمل المُوحَّدة "SOPs" المُشتركة بين الوكالات، في مجال حماية الطفل، والعنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي. ونُظم الشِّركاء في خطة "3RP"، بالتَّسيق مع الحكومة الأردنية، مؤتمرًا إقليمياً لمدة يومين بشأن بناء نُظم وخدمات الحماية الوطنية، مع التَّركيز على العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل. وقد استقطب المؤتمر المذكور مُمثلين عن الحكومة، ومُمثلين عن المُنظمات الدولية، والأكاديميين، ومُمثلين عن المنظمات غير الحكومية الوطنية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فاستحدث المشاركون وطُوروا مبادئ وتوصيات لتقوية نُظم وشبكات الحماية الوطنية المعنية بالوقاية من العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي، والاستجابة لهما، وبمحماية الطفل. وشهِدت وإقاعات تسجيل المواليد خلال عام ٢٠١٥ تحسُّناً جوهرياً، مع ازدياد عدد الأطفال اللاجئين السوريين، المولودين في المُخيمات، والذين يستلمون شهادات ميلاد رسمية خلال العام، إلى اثني عشر ضعفاً مُقارنةً مع عام ٢٠١٣.

ولقد تمَّ تقديم خدمات متنوعة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لأكثر من ١٢٢,٠٠٠ شخص في أربعة مُخيمات. أما في المُجتمعات المُضيِّفة، فقد تمَّ دعم عمليات إعادة تأهيل الشبكات البلدية للمياه والمياه العادمة، وأفاد هذا الدعم أكثر من مليون شخص نتيجةً لذلك.

وقد صيَّغت مسوِّدة «ورقة الموقف» لدعم نهج الحكومة الشُّمولي، وذلك بهدف الاستجابة إلى أزمة اللاجئين، مع التَّركيز على إمكانية حصول اللاجئين على سُبل كسب العيش وفرص التَّشْغِيل (العمل)، وذلك في إطار التحضير لمؤتمر لندن في شباط / فبراير ٢٠١٦. وتمَّ إعداد خطط تنمية محلية لمدة ثلاث سنوات لمُحافظة إربد والمُفرق، حيث يَقطنُ معظم اللاجئين، تهدف إلى تعزيز نمو الأعمال وفرص التَّشْغِيل في تلك المناطق. وقد هَدَفَت المشاريع الرِّيادية التَّجريبية للاستثمار كثيف الإيدي العاملة في فرص التَّشْغِيل في إربد (إعادة تأهيل سبعة كيلومترات من الطُّرُق الزراعية)، وفي المُفرق (بناء سبعة مُستجمعات لمياه الأمطار) .. هدفت إلى إيجاد فرص تشغيل لأفراد المُجتمعات المُضيِّفة واللاجئين السوريين كليهما.

وقد نُفِّذ مشروع التَّشْغِيل الطارئ من خلال منهجية مبتكرة تُسمَّى (منهجية "3X٦")، في ما مجموعه ست بلديات ضمن محافظة المُفرق، الأمر الذي أدَّى إلى إيجاد فرص تشغيل قصيرة الأمد لما مجموعه ٧٣٩ شخصاً (٢٩٢ رجلاً و ٤٤٧ امرأة) ممَّن نفذوا ٤٨ مبادرة مُجتمعية. ومن بين هؤلاء الأشخاص، انتقل ما مجموعه ٣٣٣ رجلاً وامرأة (٢٢٨ امرأة و ١٠٥ رجال) إلى تطوير منشآت أعمال صُّغرى، عن طريق استثمار مُدخراتهم، التي تمت مضاعفتها لتكوِّن رأس المال اللازمة لمنشآت أعمال صُّغرى. كما تمَّ تزويدهم بدعم فني مُوجَّه من أجل ضمان استدامة أعمالهم.

وكان الأردن قد استضاف، في الفترة ٨ - ٩ تشرين الثاني / نوفمبر، «منتدى التنمية لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات» في منطقة البحر الميت، الذي تمخض عنه إطلاق جدول أعمال تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، الذي أعدته مجموعة متنوعة من الشركاء في المنطقة وما وراءها؛ وضمت هذه المجموعة الشركاء الوطنيين، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص. وقد تكون شكل ومحتوى جدول الأعمال المذكور من خلال سلسلة من المشاورات القطرية، التي أجريت بنجاح، في الأردن، وتركيا، ولبنان، والعراق، ومصر، وكذلك في سوريا.

التقارير ورفعها) عنها، ورصدها؛ إذ أن الغالبية العظمى من تلك المشاريع تمثل جزءاً من خطة "3RP". وتقوم وزارة التخطيط، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حالياً، بتصميم الأطلس الرقمي "Digital Atlas"، وهو عبارة عن مجموعة أدوات إلكترونية لإدارة المعلومات، ودعم التحليلات (IMAS)، ويتمثل الهدف منها في تيسير تصنيف وتجميع المعلومات ذات العلاقة بالتمويل وتنفيذ المشروع بموجب الخطة الأردنية للاستجابة، وتصور وتبصر تلك المعلومات وتبادلها.

يُمكن البحث عن الأمل لسوريا في أطفالها



الأردن/برنامج الأغذية العالمي/ شذى مغربي

على الرغم من تسبب النزاع الوحشي في سوريا في وقوع أحداث مأساوية لا حصر لها، إلا أنه أنشأ أمثلة يُحتذى بها على صعيد قدرة الإنسان على مواجهة الأزمات. وأحد هذه الأمثلة تجربة المعنونة: «أبو سلطان».

هرب أبو سلطان من حمص إلى الأردن مع أسرته قبل سنتين. وقبل التسجيل في برنامج قسائم الشراء التابع لبرنامج الأغذية العالمي، لم يكن لدى الأسرة أي مصدر للدخل على الإطلاق، الأمر الذي اضطر هذه الأسرة للعيش في خيمة في محافظة المفرق في الأردن. ويقول أبو سلطان: «نحن الآن على قيد الحياة، نحن الآن نأكل. فالغذاء يعني الحياة». وحالما توفر الغذاء، قرّر أبو سلطان التفكير في الأمور الأخرى.

ولأن أبي سلطان كان معلماً لمدة ٢٥ عاماً، فقد كان فؤاد أبو سلطان ينفطر أماً لمشهد الأطفال، وهم يتسكعون من دون هدف في الجوار لا لأي سبب كان، وإنما لأن المدارس كانت بعيدة عن أسرهم. ولإنقاذ الوضع، فقد قرّر أبو سلطان تأسيس مدرسة مؤقتة "makeshift"، تبدأ بخيمة تؤدي دور الغرفة الصفية له، حتى يستطيع تدريس الأطفال. واستخدمت أغصان الأشجار ورمل الصحراء كأدوات للأطفال لكي يتعلموا بوساطتها. وفي الوقت الحاضر، تطوّر هذا المشروع ليصبح مكوّنًا من كرافاتين اثنتين، حيث يتلقّى ٥٠ طفلاً سورياً تقريباً التعليم الأساسي. ويقول أبو سلطان: «عندما يحلم الأطفال، تتطوّر لديهم رؤية. ومن هنا ينبع الأمل من أجل سوريا أفضل».

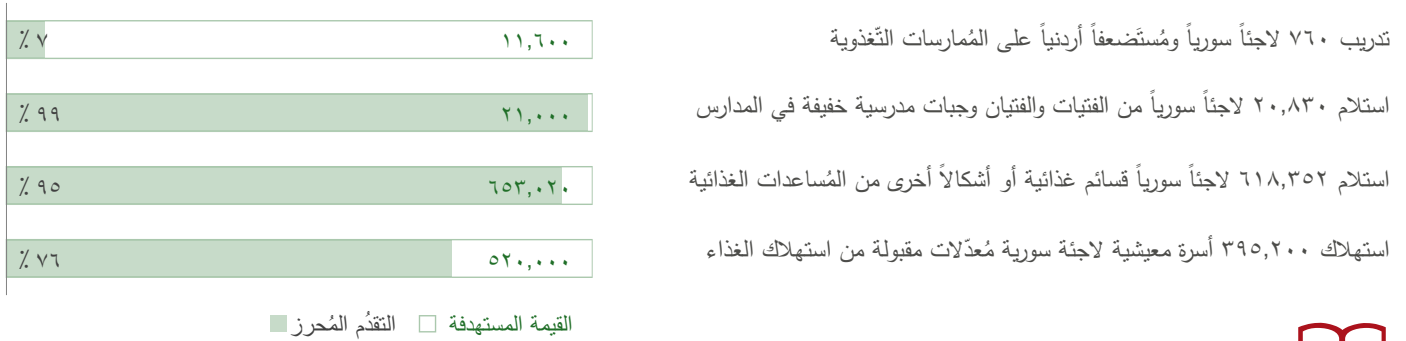
الإنجازات



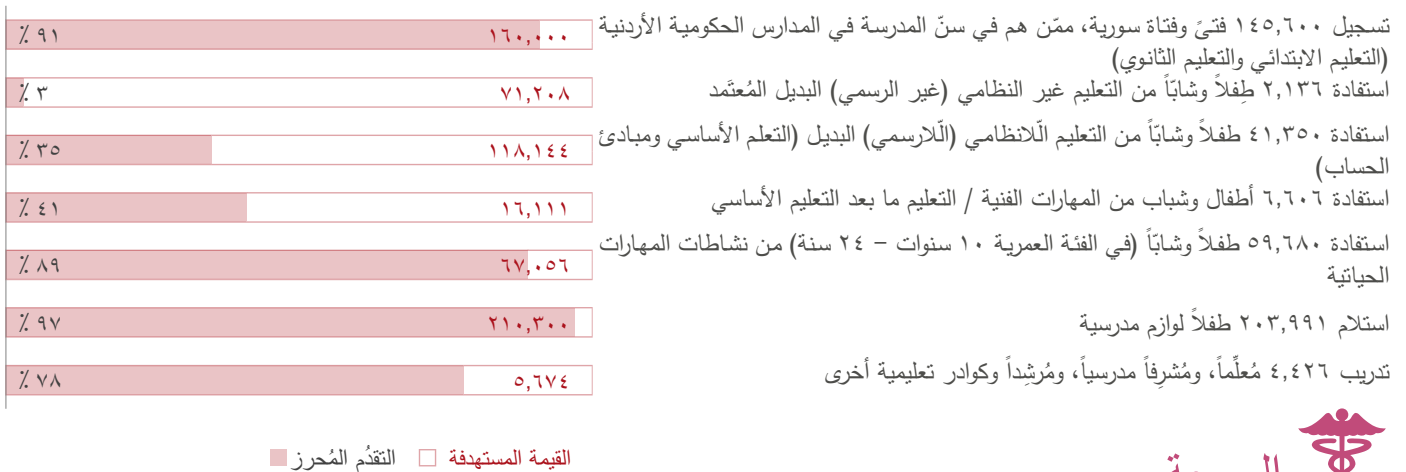
٣٨	٢٥٠٪	توافر ٩٥ فضاء آمناً عاملاً للنساء
٨٣٨,٤٠٧	٦٦٪	مشاركة ٥٥٦,١٤٧ امرأة وفتاة وفتى ورجلاً في جلسات المعلومات، أو في تلقي المعلومات عن الخدمات المقدمة
٤,١٨٨	٧٨٪	تلقي ٣,٢٦١ امرأة وفتاة وفتى ورجلاً جلسات مشورات (استشارات) بشأن إعادة التأهيل
٢٧٨,٢٠٣	١٢٦٪	وصول ٣٥١,١٢٧ امرأة وفتاة وفتى ورجلاً إلى خدمات الدعم النفسي الاجتماعي والانتفاع منها (المستويان الثاني والثالث)
٣٣٩,٥٤٧	٣٩٪	توعية ١٣١,١٢٧ امرأة وفتاة وفتى ورجلاً حسياً بقضايا حماية الطفل، والخدمات المتاحة، ومسارات الإحالة
٢١,٠٢٥	١٢٪	توفير الخدمات متعددة القطاعات، لما مجموعه ٢,٦٢٨ طفلاً من الأطفال غير المصحوبين، والأطفال المنفصلين، والأطفال المعرضين للخطر
٣٧٠,٧٣٥	١٤٪	توعية ٥١,٦٤٠ امرأة وفتاة وفتى ورجلاً حسياً بقضايا العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي، وبالخدمات المتوافرة ومسارات الإحالة
١٢,٢٦٢	٧٣٪	استفادة ٨,٩٣٥ شخصاً من الناجين من العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي من الخدمات الآمنة، والسرية، والمركزة على الناجين، والمتعددة القطاعات في الوقت المناسب
٤٦,٦٣٤	١٠٠٪	تقديم طلبات ١٠,١١٢ امرأة وفتاة وفتى ورجلاً للدخول إلى بلد ثالث لأغراض إعادة توطينهم فيه
٢٧٨,٢٠٣	١٢٦٪	تلقي ٤٦,٦٣٤ امرأة وفتاة وفتى ورجلاً معلومات ومشورات (استشارات) قانونية و / أو تمثيل قانوني

■ القيمة المستهدفة □ التقدم المحرز

الأمّن الغذائي



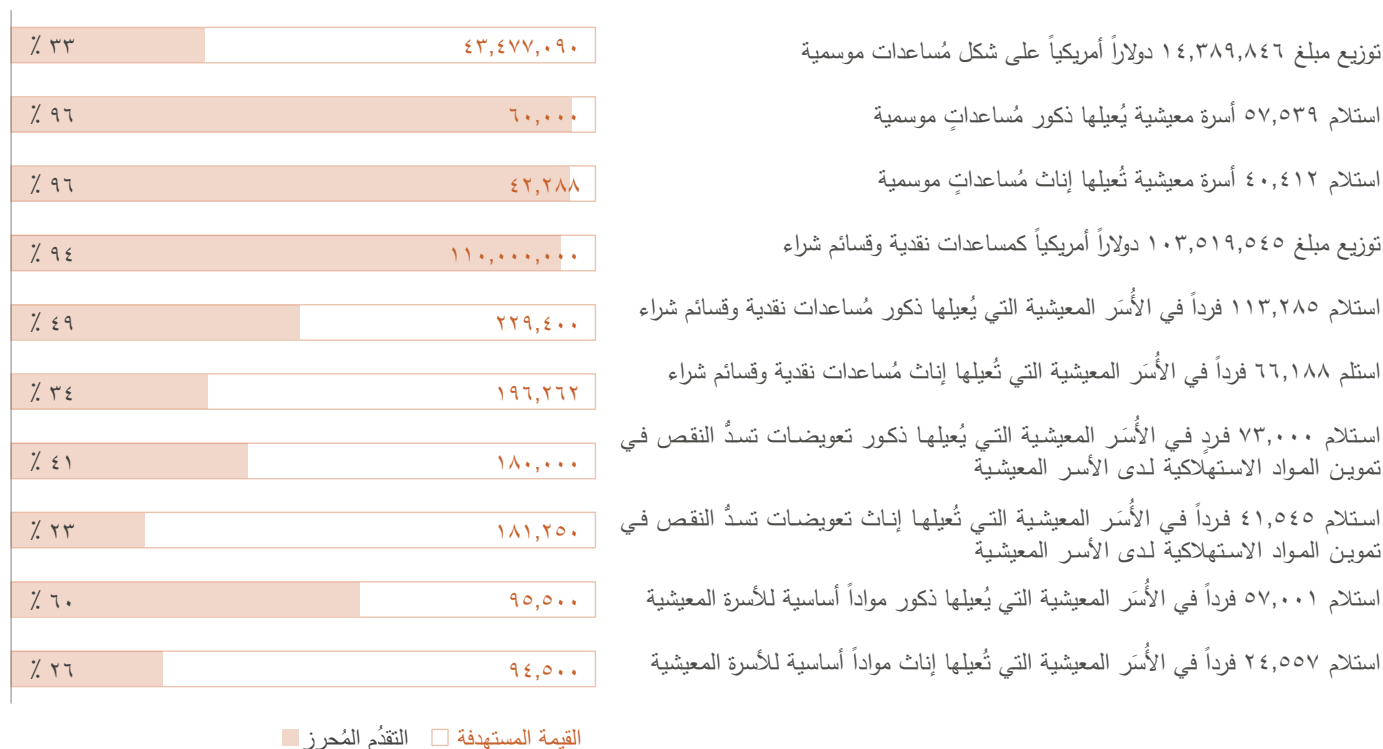
التعليم



الصحة



الحاجات الأساسية / الخدمات الضرورية:



المأوى





المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

٩٧ %	٢٠٠,٠٠٠
٥٢ %	٥٢٧,٠٠٠
١١ %	٢٦٢,٥٠٠
١٠٠ %	٦١٧,٨٦٠
٤٦ %	٢٣٨,٦٥٩

■ القيمة المستهدفة □ التقدم المحرز

توعية ١٩٣,٣٥٠ لاجئاً سورياً من النساء، والفتيات، والرجال من خلال رسائل خاصة بالنظافة الصحية داخل المخيمات والمجتمعات المضيفة
حصول ٢٧٤,٥٥٠ فتاة وفتى، وامرأة، ورجلاً مستهدفين على خدمات مرافق الصرف الصحي المحسنة والملائمة
وصول ٢٩,٣٦٤ امرأة، وفتاة، وفتى، ورجلاً إلى خدمات مرافق الصرف الصحي الآمنة، والنظيفة والملائمة ثقافياً داخل المخيمات
حصول ٦١٥,٥٥٠ امرأة، وفتاة، وفتى، ورجلاً على مياه صالحة للشرب في المجتمعات المضيفة، بالحد الأدنى من المعايير المتفق عليها
حصول ١٠٨,٦٨٥ امرأة، وفتاة، وفتى، ورجلاً على مياه صالحة للشرب في المخيمات بالحد الأدنى من المعايير المتفق عليها

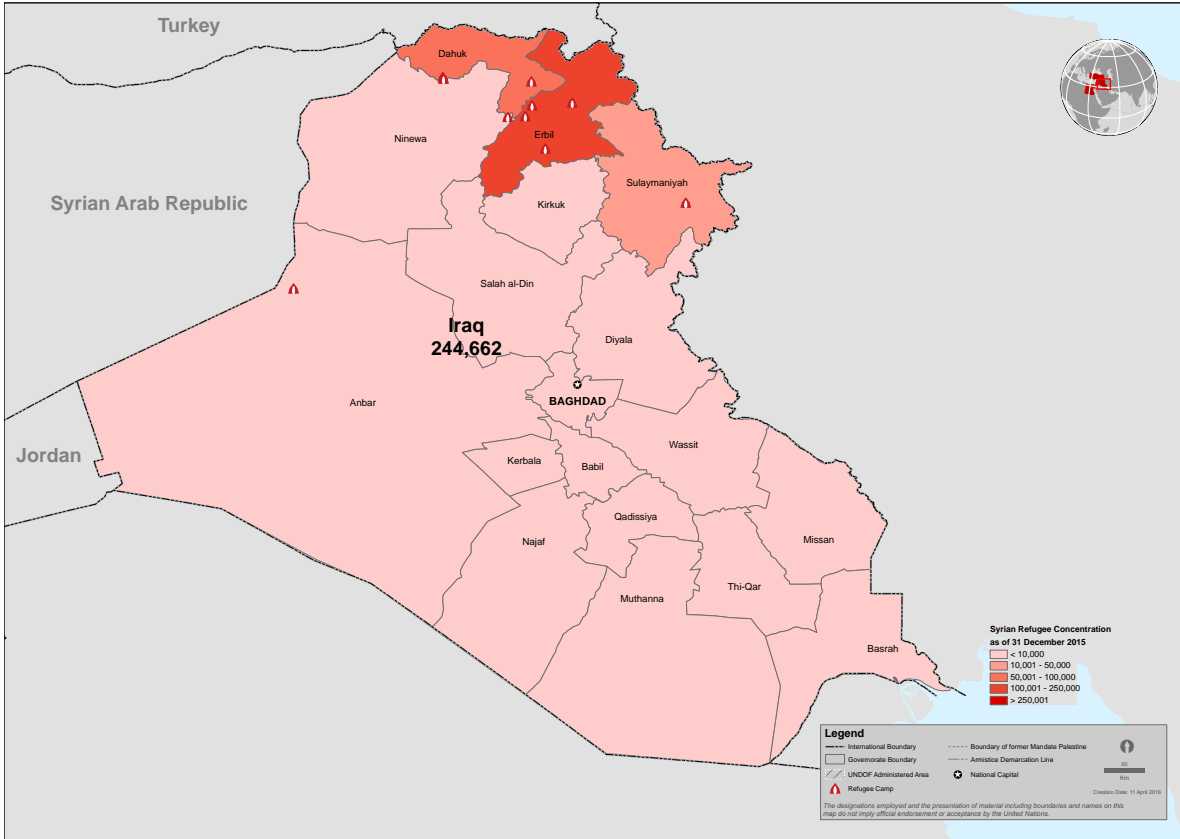


الشركاء

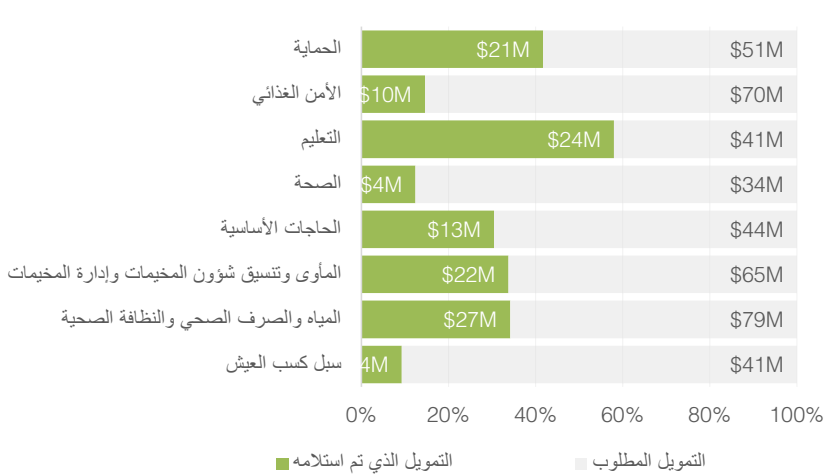
منظمة أكشن إيد للمعونة (ActionAid)	وكالة التعاون التقني والتنمية (ACTED)	منظمة العمل على مكافحة الجوع (ACF)
منظمة كير العالمية "CARE"	جمعية المتطوعين للخدمة الدولية "AVSI"	التحالف من أجل التضامن Alianza por la Solidaridad- Jordan "APS" (
المجلس الدنماركي للاجئين "DRC"	مركز ضحايا التعذيب «CVT»	مؤسسة كاريتاس الدولية (CARITAS)
مؤسسة الترويج الاجتماعي للثقافة - لبنان "FPSC"	معونة الكنيسة الفنلندية "FCA"	منظمة الأغذية والزراعة "FAO"
جمعية المركز الإسلامي الخيرية "ICSC"	اللجنة الدولية للهجرة الكاثوليكية "ICMC"	المنظمة الدولية للمعوقين "HI"
منظمة «إنترسوس» Intersos	الهيئة الطبية الدولية "IMC"	منظمة العمل الدولية "ILO"
هيئة الإنقاذ الدولية "IRC"	هيئة الإغاثة الإسلامية "IR"	المنظمة الدولية للهجرة "IOM"
جمعية العون الصحي الأردنية "JHAS"	منظمة طوارئ اليابان "JEN"	منظمة الإغاثة والتنمية الدولية "IRD"
كي إن كي اليابانية - أطفال بلا حدود "KnK"	بنك الأعمال الألماني "KfW"	وكالة التعاون الدولي اليابانية "JICA"
منظمة مديبر "MEDAIR" السويسرية	معهد أطفال الشرق الأوسط "MECI"	الاتحاد اللوثري العالمي "LWF"
مؤسسة الشرق الأدنى "NEF"	الحركة من أجل السلام ونزع السلاح والحرية "MPDL"	ميرسي كور (Mercy Corps)
منظمة «أوكسفام» OXFAM	مجلس اللاجئين النرويجي "NRC"	«نيبون» للتعاون الدولي من أجل التنمية المجتمعية "NICCOD"
مؤسسة «كويسكوب سكوب» Questscope «للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط	الهلال الأحمر القطري "QRC"	منظمة الإغاثة الأولية - المساعدات الطبية الدولية "PU-AMI"
مؤسسة إنقاذ الطفولة - الأردن «SC Jordan»	المنظمة الدولية للاجئين (RI)	الجمعية الملكية للتوعية الصحية "RHAS"
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة «UN Women»	مؤسسة أرض الإنسان «TdH»	مؤسسة إنقاذ الطفولة الدولية «SCI»
برنامج الأمم المتحدة للسكان "UNFPA"	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "UNESCO"	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP"
منظمة الأمم المتحدة لليونيسف "UNICEF"	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "UNHCR"	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل "UN-Habitat")
منظمة «أون بونتي بير» UPP	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع "UNOPS"	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة "UNODC"
منظمة الصحة العالمية "WHO"	برنامج الأغذية العالمي "WFP"	منظمة أطفال الحرب البريطانية "War Child" UK
		مؤسسة الرؤية العالمية "WVI"

نظرة عامة على مستوى البلدان

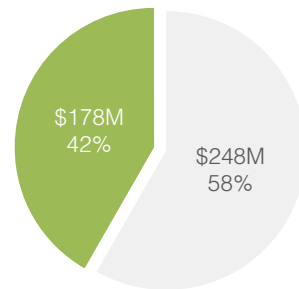
توزيع السكان اللاجئين



نظرة عامة على التمويل المشترك بين الوكالات



مجموع متطلبات التمويل
\$426M



* مجموع التمويل يشمل الأموال التي لم يتم بعد تخصيصها للقطاع

لمحة عن العام الماضي

اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات (أكثر من ٦٠ في المئة من السكان اللاجئين المسجلين)، والذين لا تزال حاجاتهم غير مُلباة بطريقة لائقة (تفي بالغرض). وتم تقديم اللوازم الشتوية بأكملها للاجئين الذين يعيشون داخل المجتمع، على شكل مساعدات نقدية هذا العام، فحلت محل المواد غير الغذائية الموحدة، والمساعدات العينية من الكيروسين (الكاز أو النفط الأبيض).

أما في قطاع الحماية، فقد شهدت الجهود المبذولة في سبيل تعزيز توثيق اللاجئين زيادة في معدل تسجيل مواليد اللاجئين السوريين من ٣٠ في المئة لعام ٢٠١٢ إلى ٧٣ في المئة لعام ٢٠١٥. وقد توافرت لأكثر من ٢٥,٠٠٠ طفل فرصة الحصول على الدعم النفسي الاجتماعي (متجاوزة الهدف الموضوع لها حتى نهاية العام)، في حين تلقت حوالي ٤,٠٠٠ فتاة وفتى تدريباً، من الناجين أو المعرضين إلى المخاطر، دعماً متخصصاً في مجال الحماية. كما تم تقديم طلبات أكثر من ١,٠٠٠ لاجئ سوري إلى بلدان ثالثة لإعادة التوطين فيها، أو لقبول دخولهم إليها لأغراض إنسانية.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات المهمة، فقد ظلت المكونات الجوهرية من خطة الاستجابة العراقية تفتقر إلى عدم معالجتها (التعامل معها) بسبب مجموعة متنوعة من العوامل. وظلت متطلبات مكوّن تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات بحاجة إلى المعالجة (التعامل معها) كما ينبغي لها، وذلك نتيجة لنقص التمويل اللازم للتدخلات الإيجابية لسبب كسب العيش، وللمبادرات التي تُعزز استدامة هذه السبل، في حين نجّم عن فقدان مصادر الدخل واستنزاف المدخرات قوائم انتظار متنامية من اللاجئين الساعين إلى دخول المخيمات والعيش داخلها.

وقد أثبتت عملية إدماج هذه الخدمات في صلب أعمال المؤسسات الوطنية، من خلال المشاريع السريعة، نجاحها إلى حد ما؛ بيد أن القيود المفروضة على التمويل الكلي، وعدم القدرة على التنبؤ أعاقنا كلتاهما عمليات تقييم الحاجات الشاملة. ونتج عن التمويل المحدود للنشاطات القائمة على تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، وتضافر تلك المحدودية مع الوضع الاقتصادي المتدهور في إقليم كردستان العراق، توافر إمكانية مقيّدة لوصول اللاجئين إلى فرص سبل كسب العيش.

أثّرت الأزمة الاقتصادية الآخذة في التفاقم تأثيراً شديداً على الظروف المعيشية للاجئين في إقليم كردستان العراق (KR-١)، الذي يستضيف ٩٨ في المئة من السكان اللاجئين في البلاد. واستمرّ اللاجئون في الاستفادة من السياسات السخية التي تتبعها حكومة إقليم كردستان (KRG)، إلا أن ندرة الموارد المتناقصة، وزيادة الطلب على تلك الموارد، نتيجة لاستضافة (١,١) مليون شخص نازح داخلياً في إقليم كردستان العراق تُؤثران بشكل متزايد في المجتمعات المضيفة والنازحة.

وعلى الرغم من تواصل دخول المواطنين السوريين إلى إقليم كردستان العراق، فإن قوات الأمن الداخلي الكردية («الأسايش» "Asayesh")، في محافظة دهوك، لا تمنح جميع السوريين وضع اللجوء، تاركة إياهم من دون وضع قانوني داخل الإقليم، وممانعة إياهم بذلك من إمكانية الحصول على الخدمات. ومع بقاء الأمن أحد بواعث القلق الكبرى بالنسبة إلى السلطات الكردية، فإن توثيق اللاجئين أمر حاسم في تيسير تنقلهم الحر في أنحاء إقليم كردستان العراق. وقد تمّ، في الوقت نفسه، تسجيل عدد قليل، ولكن مطرد، من هؤلاء السوريين عائدتين إلى سوريا أو مننقلين إلى تركيا.

لقد ساعدت المشاريع سريعة الأثر (QIPs) مقدّمي الخدمات الوطنية على المحافظة على سياسة الباب المفتوح للاجئين السوريين، وتمّ تعزيز الدعم التمويلي المُقدّم إلى قطاعي الصحة والتعليم، على وجه الخصوص. وذهبت المساعدات في هذا العام نحو إعادة ترميم مراكز الرعاية الصحية الأولية (PHC) خارج المخيمات، ونحو توفير الأجهزة والمعدات الطبية، الأمر الذي عاد بالنفع على اللاجئين والمجتمعات المضيفة كليهما. ومكّن الدعم المتواصل، المُقدّم إلى فروع وزارة الصحة المنتشرة في المحافظات كافة، من خلال نشاطات بناء القدرات، مراكز الرعاية الصحية الأولية في المخيمات، من نقل عهدها تدريجياً إلى وزارة الصحة. ولكن، مع أخذ القيود المالية للحكومة بعين الاعتبار، فإن تنفيذ المزيد من الاستثمارات الجوهرية، وتوفير الدعم ربما يكون أمراً مطلوباً في السنة القادمة.

لقد تمّ، في أعقاب نقشي مرض الكوليرا في أيلول / سبتمبر ٢٠١٥، شمول جميع اللاجئين السوريين الموجودين داخل المخيمات في إقليم كردستان العراق، في جولتين من حملات التخصيص الفموي ضد الكوليرا، استهدفتا الجماعات المعرضة للخطر. ونتيجة لذلك، فقد ظلت المخيمات جميعها خالية من الكوليرا. كما تمّ شمول اللاجئين السوريين في حملات التخصيص الوطنية ضد مرض شلل الأطفال، وتمت تغطية مخيمات اللاجئين بالنظام الإلكتروني للإنذار المبكر للأمراض، والاستجابة لها.

وُفّدت أيضاً عملية توصيفية (لتشخيص وتقييم الموصفات "profiling") مشتركة بين الوكالات، في عام ٢٠١٥، لتحليل قدرة المناطق الحضرية على مواجهة الأزمات فيما يتعلق بتوافر الخدمات، وفرص سبل كسب العيش، والإسكان، والبنية التحتية. وسوف تساعد نتائج هذه العملية، بدقة أكبر، على بث الروح في نشاطات تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، التي تستهدف اللاجئين والمجتمعات المضيفة كليهما.

وفي عام ٢٠١٥، ركّز الشركاء في خطة "3RP"، بصورة متزايدة، على تحويل المساعدات إلى نقد، مما يمكّن اللاجئين من ترتيب حاجاتهم الملحة حسب الأولوية. فقد أعطيت الأولوية لأولئك



العراق/المجلس الدنماركي للاجئين DRC

المدرسة، من الذين ينتظمون في ثلاثة فترات دوام مدرسية، الأمر الذي يشي بوجود عجز في البنية التحتية لقطاع التعليم في أنحاء المحافظة ككل. أما معدل (نسبة) وجود الأطفال اللاجئين خارج مقاعد الدراسة فهو أعلى من نسبة الأطفال الآخرين، لأن الآباء والأمهات لا يملكون المال لدفع تكاليف المواصلات، والكتب، واللوازم المدرسية الأخرى. ولتحسين جودة البنية التحتية لقطاع التعليم، فقد دعم الشركاء في قطاع التعليم تحسين مرافق الصرف الصحي لأطفال المدارس عن طريق إنجاز أعمال البنية التحتية في جميع المدارس للأطفال السوريين اللاجئين في محافظة دهوك، باعتبارها إحدى المحافظات التي شهدت أقصى درجات التأثير من أزمة اللاجئين السوريين، وأزمة نزوح العراقيين كليهما.

ولم يتسن إنجاز أعمال كبرى في قطاع المياه والصرف الصحي داخل المخيمات بسبب الافتقار إلى التمويل الكافي في الوقت المناسب. وفي مخيم «قوشنبه» في إربيل، فقد كان من شأن الدعم، المقدم بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي إضافي، التمكين من تعجيل إعادة ترميم شبكة المجاري، التي تتسبب في حدوث تدفقات فائضة وانسدادات فيها، وتفرض مخاطر صحية لاجئة لها. وعموماً، فإن ترشيح استعمال المياه المتوافرة للأسر المعيشية، وصون هذه المياه يُعتبران مجالاً يحتاج إلى مناصرة مجتمعية متزايدة؛ نظراً إلى النقص العام في الموارد المائية في المنطقة، وما يقترن بذلك من ازدياد عدد السكان في إقليم كردستان العراق، منذ عام ٢٠١٣.

أما بالنسبة إلى تنفيذ خطة "3RP"، فقد استمر الشركاء في التنسيق عن كثب مع وزارة التخطيط طوال العام، وكذلك مع الوزارات التنفيذية ذات الصلة، والتي تقدم الخدمات لما مجموعه ٢٤٥,٠٠٠ لاجئ سوري يعيشون الآن في المنطقة، إضافة إلى أكثر من ٩٠٠,٠٠٠ عراقي نازح داخلياً. وقد عمل الشركاء في خطة "3RP" على التأكد من أن الاتجاه العام للخطة يتماشى مع أولويات الحكومة، والتي تتمثل في دعم اللاجئين من خلال التحسين المتواصل للمخيمات، وتقديم المزيد من المساعدات للاجئين الذين يعيشون خارج المخيم. ولسوء الحظ، فإن الأزمة الاقتصادية قد أثرت بصورة مباشرة على الخدمات التي تدعمها الحكومة في المناطق التي يعيش فيها اللاجئون، وفي المناطق المضيفة للأشخاص النازحين داخلياً.

ويحد النقص الشديد في الأدوية (العقاقير الطبية) في إقليم كردستان العراق من إمكانية حصول اللاجئين على الرعاية الصحية، كما أنه يُجهّد موارد وزارة الصحة. كذلك فإن النقص في المعلمين، وما يقترن بذلك من القيود المفروضة على الموازنة التي تُوجهها حكومة الإقليم، قد أدت كلها أيضاً إلى ترك أعداد كبيرة من الأطفال اللاجئين خارج مقاعد الدراسة، ولا سيما في المناطق الحضرية.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تركت عملية توجيه الغذاء نسبة ٢٩ في المئة من مجموع سكان المخيم أي ما يُعادل حوالي ٩٥,٠٠٠ شخص، من دون دعم إضافي. وقد وُجد بأن ١ في المئة فقط، من أولئك الذين جرى تقييمهم، يعانون من انعدام الأمن الغذائي بصورة شديدة أو متوسطة، وهم مُستمرّون في استلام حصص إعاشة كاملة؛ ومع ذلك، فإن مستويات الأمن الغذائي لا تزال منخفضة؛ مع معاناة ٧٠ في المئة تقريباً من انعدام الأمن الغذائي لديهم بصورة هامشية.

كذلك يظل وضع اللاجئين ذوي الحاجات الخاصة أيضاً مفتقراً إلى المعالجة والتعامل معه كما ينبغي له أن يُعامل. ومع وجود منظمة غير حكومية واحدة فقط تقوم بعمليات الإخلاء من إقليم كردستان العراق هذا العام، فإن اللاجئين ذوي الحاجات الخاصة، ولا سيما اللاجئين ذوي الإعاقات، يواجهون تحديات كبيرة في سبيل تلبية حاجاتهم. ويشتمل هذا على عدم كفاية كل من الممرات المنحدرة (المائلة) بمرافق الخدمات داخل المخيم، ووسائل النقل من أماكن سكنهم وإليها؛ من أجل تجديد وثائق التسجيل، والقدرة على الوصول إلى مقدمي الخدمات.

كذلك تظل جودة وكمية الخدمات المقدمة في مجال العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي، وحماية الطفل، أحد بواعث القلق في خضم الحاجات المتنامية للاجئين، والأشخاص النازحين داخلياً، وسكان المجتمعات المضيفة. وفيما يتعلق بحماية الطفل، فقد فقدت المبادرات الخاصة بمعالجة قضايا الزواج المبكر، والنسب من المدرسة، وعمالة الأطفال، والرعاية البديلة زخمها بسبب الافتقار إلى توافر الموارد البشرية المُكرّسة لمشاركة النظراء ذوي الصلة، ومنهم السلطات القضائية، والمدنية، والدينية الحكومية.

لقد عانى قطاع التعليم في العراق من نقص شديد في التمويل في عام ٢٠١٥. ففي المخيمات الواقعة في إقليم كردستان العراق، انتظم ٧١ في المئة فقط من الأطفال السوريين اللاجئين في الفئة العمرية (٦ سنوات - ١٧ سنة) على مقاعد الدراسة. وقد جرى الإبلاغ عن بعض حالات الإغلاق التام للمدارس في عام ٢٠١٥؛ ويُعزى ذلك إلى عدم القدرة على دفع رواتب المعلمين، بينما شغل العديد من المدارس نظام الدوام على فترتين (الصباحية والمسائية) لاستيعاب الضغط الكبير على المقاعد الدراسية.

وتظل فرص الحصول على التعليم غير الثانوي داخل المخيمات غير كافية. فقد مكن الدعم الذي قدّمه الشركاء ضمن خطة "3RP" المدارس داخل المخيمات وخارجها من توظيف حوالي ٣٠٠ معلم لاجئ؛ وذلك من خلال الحوافز المدفوعة، غير أنه لا تُوجد خطة لتقديم دعم إضافي لذلك البرنامج للعام الدراسي ٢٠١٦ - ٢٠١٧؛ وذلك بسبب نقص التمويل. ومقارنةً بالمعدل الكلي لعدد الأطفال خارج مقاعد الدراسة المقدر بنسبة ٣٢ في المئة على المستوى الوطني، فإن معدلات الانتظام على مقاعد الدراسة في التعليم النظامي (الرسمي) مرتفعة نسبياً، وهي تقدّر بنسبة ٩٣ في المئة، بالنسبة إلى الأطفال في سن المدرسة الملتحقين بالمدارس. لقد شهدت محافظة دهوك معدلات الانتظام الأعلى على مقاعد الدراسة، في حين شهدت محافظة السليمانية المعدلات الأدنى، إذ وصلت هذه النسبة إلى أقل من ٧٥ في المئة في قضاء «خانقين». كذلك فقد استضافت السليمانية أكبر نسبة من الأطفال في سن

من صاحب أعمال من الطبقة الوسطى إلى لاجئ يعيش في مخيم في العراق



العراق/المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ س.كوفز

هربت «مارشا الله» من سوريا مع زوجها وطفليهما اليافعين (المراهقين) في بداية عام ٢٠١٣، عندما ضربت الغارات الجوية المناطق المجاورة لهم في دمشق. وتركوا وراءهم بيتاً، وأعمال النجارة التي يحترفها زوجها كمهنة، وبضع شقق في دمشق كانوا يؤجرونها ليحصلوا على دخل إضافي.

ومنذ انتقال هذه الأسرة إلى إربيل، كان زوج «مارشا الله» يُعيل أسرته من خلال مهنته كنجار، واستمر في ذلك إلى أن أصيب مؤخراً إصابة في ظهره أجبرته على ترك العمل. فما كان من «مارشا الله» إلا أن باعت مجوهراتها من الذهب، ثم مجوهرات ابنتها، ومع ذلك فإنهم سرعان ما وجدوا أنفسهم غير قادرين على تحمّل دفع قيمة إيجار شقتهم في إربيل؛ وهذا هو الوقت الذي انتقلوا فيه إلى مخيم «دار شكران» للاجئين في خريف عام ٢٠١٥.

وفي الوقت الحاضر، يتناوب زوج «مارشا الله» وابنها، البالغ من العمر ١٦ عاماً، العمل على فترات في مزرعة دواجن، تبعد مسافة ساعة عن مخيم «دار شكران». ويرغب ابنها في الذهاب إلى المدرسة، إلا أن الدخل الذي يحصل عليه الآن من العمل في المزرعة مهم جداً للأسرة.

وتقول «مارشا الله» بتفاؤل: «عندما تُباع الدواجن في الربيع، ونستلم رواتبنا، قد يستطيع ابني حينها البدء في التعلّم في المدرسة مرة أخرى».

الإنجازات



الحماية

الانتهاء من تسجيل أو انتظار تسجيل ٢٤٤,٦٤٢ لاجئاً سورياً

٢٥٠,٠٠٠ ٩٨ %

تحديث قيود ٨٠ في المئة من اللاجئين السوريين، وهذا التحديث يشمل قيدهم باستخدام الماسح الضوئي لنظام المعلومات المتكامل عن الموارد - نظام «آيريس IRIS»

١٠٠ % ٨٠ %

تقديم طلبات ١,٠٢٨ لاجئاً سورياً للدخول إلى بلدان أخرى لأغراض إعادة التوطين أو لأسباب إنسانية

١,٢٠٠ ٨٦ %

إعادة جمع شمل ٣٨٦ طفلاً من الأطفال المنفصلين والأطفال غير المصحوبين، أو إيداعهم في سبل الرعاية البديلة

١,٨٢٩ ٢٨ %

حصول ٢٥,٠٨٥ طفلاً على خدمات الدعم النفسي الاجتماعي

٢٠,٦٦٩ ١٣١ %

تلقي ٣,٩٥٠ فتاة وفتى من الناجين، أو ممن هم معرضون للخطر دعماً متخصصاً بحماية الطفل

٦,١٢١ ٧٤ %

حصول ٣٥,٠٢٢ امرأة وفتاة وفتى ورجلاً من المعرضين لخطر العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي "SGBV" على الخدمات

٨٠,٠٠٠ ٤٥ %

القيمة المستهدفة □ التقدم المحرز ■



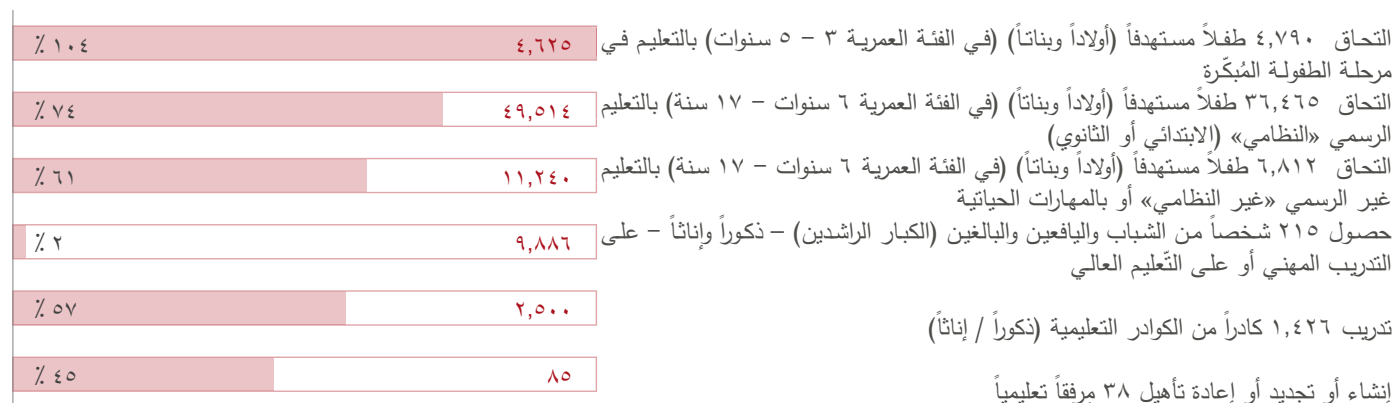
الأمن الغذائي

استلام ٥٠,٥٤٨ شخصاً مساعدات غذائية (نقدية، أو قسائم أو عينية)

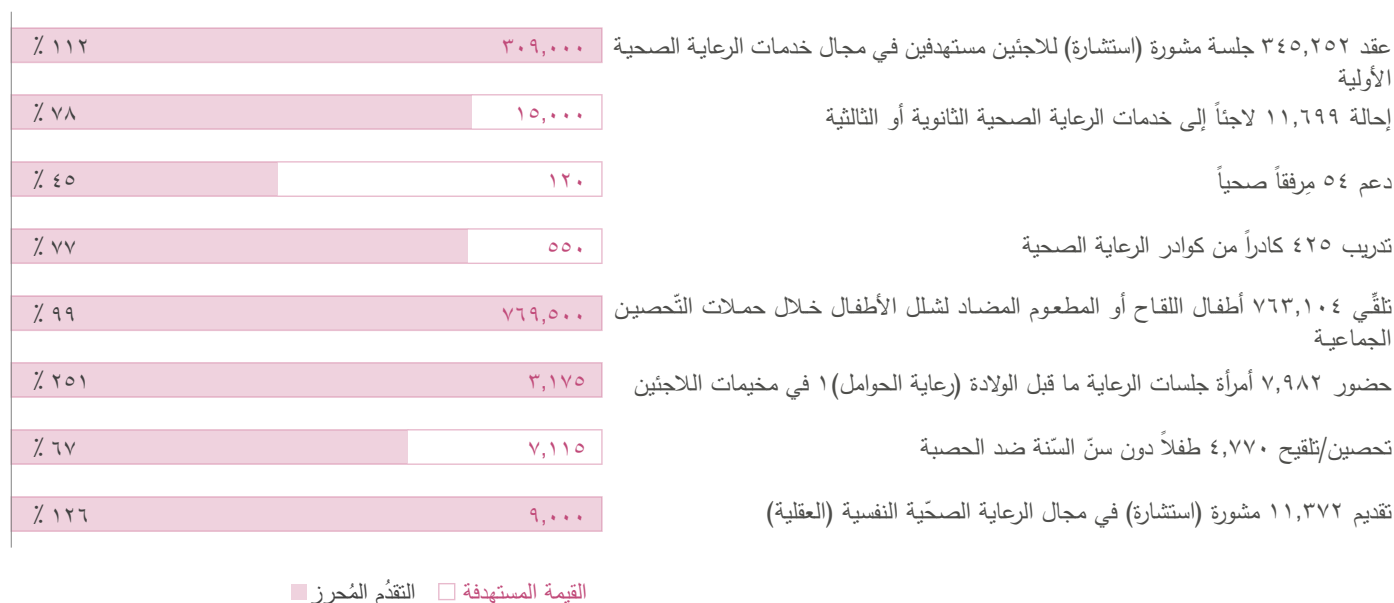
١٤٨,٩٧١ ٣٤ %

القيمة المستهدفة □ التقدم المحرز ■

التعليم



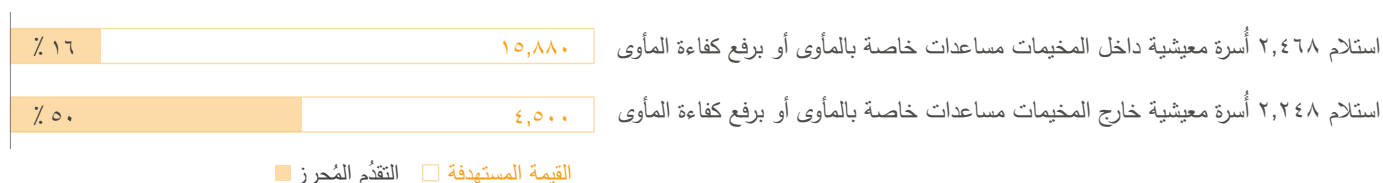
الصحة



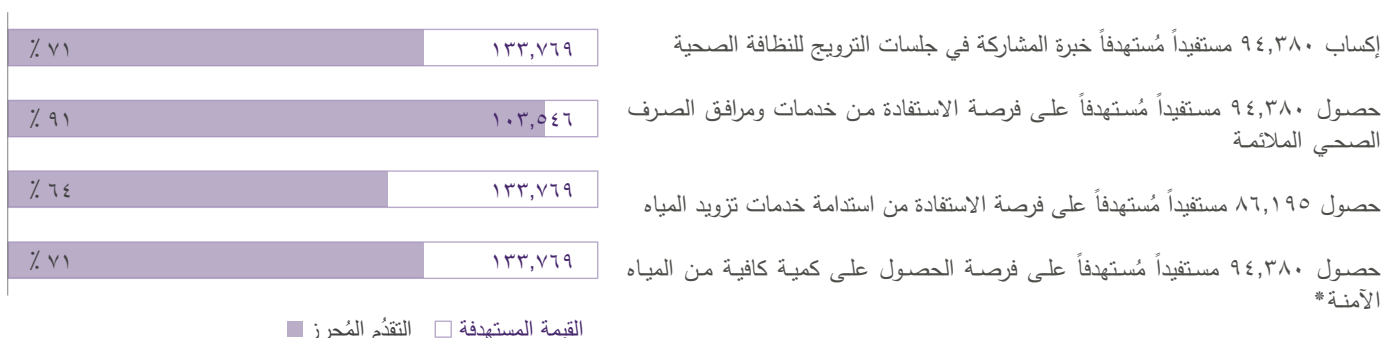
الحاجات الأساسية / الخدمات الضرورية



المأوى



المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية



سبل كسب العيش



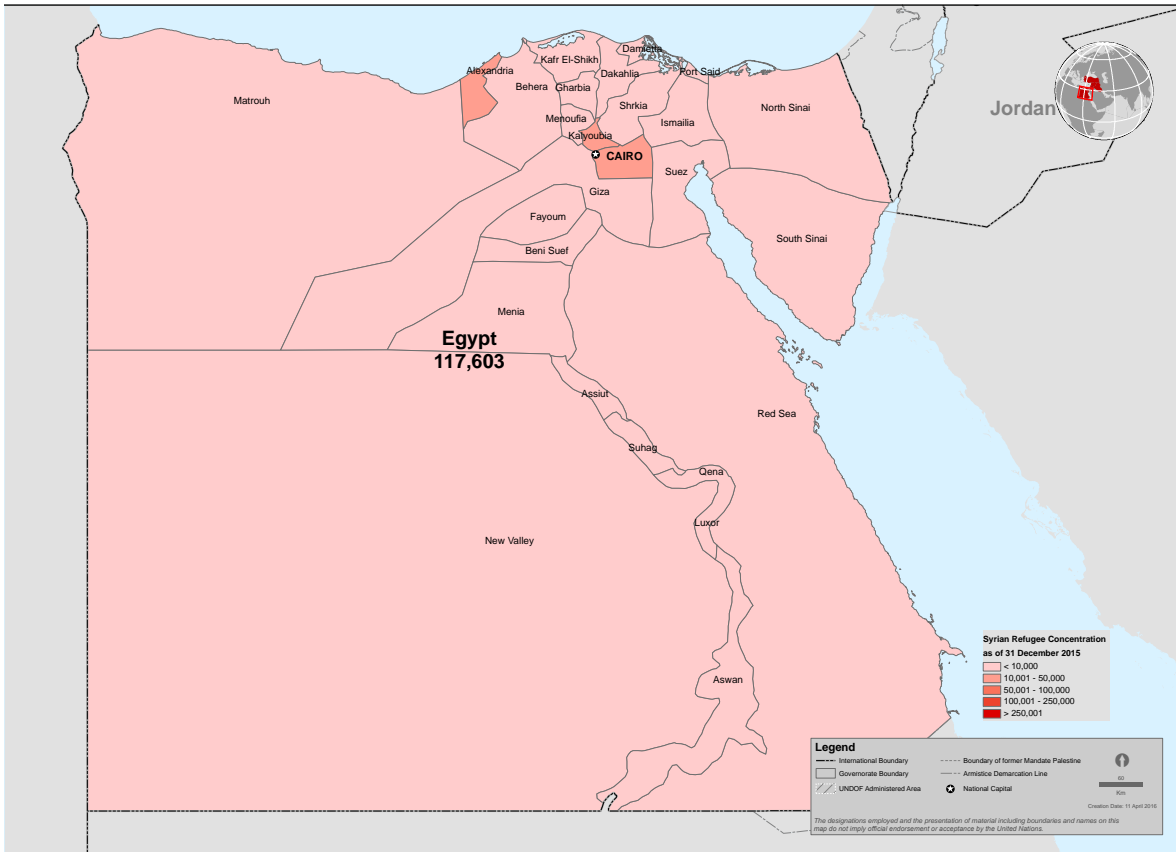
الشركاء

منظمة التنمية المدنية "CDO"	وكالة التعاون التقني والتنمية (ACTED)	منظمة العمل على مكافحة الجوع "ACF"
منظمة الأغذية والزراعة "FAO"	عملية الطوارئ "EMERGENCY"	المجلس الدنماركي للاجئين "DRC"
الهيئة الطبية الدولية "IMC"	المنظمة الدولية للمعوقين "HI"	اتحاد "FOCSIV" الإيطالي
المنظمة الدولية للهجرة "IOM"	منظمة «إنترسوس» Intersos	هيئة الإنقاذ الدولية "IRC"
جمعية كردستان لإعادة الإعمار والتنمية "KURDS"	مركز كردستان لتعزيز القدرات الإدارية والتنظيمية "KCSAMA"	المنظمة الإنسانية للخلاص - العراق "ISHO"
رياح السلام - اليابان (PEACE WINDS) "JAPAN PWJ"	مجلس اللاجئين النرويجي "NRC"	ميرسي كور (Mercy Corps)
منظمة قنديل "Qandil"	منظمة المُنجدة الشعبية (العون العام) "Public" "Aid Organization"	منظمة الإغاثة الأولية - المساعدات الطبية الدولية "PU-AMI"
منظمة «ستب STEP» «السعي لتجهيز الناس» (Seeking To Equip People)	مؤسسة إنقاذ الطفولة الدولية «SCI»	الإغاثة الدولية "RI"
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP"	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) «UN Women»	مؤسسة أرض الإنسان - إيطاليا «TdH - It»
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل "UN-Habitat")	صندوق الأمم المتحدة للسكان "UNFPA"	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "UNESCO"
الجمعية الطبية العراقية الموحدة للإغاثة "UIMS"	منظمة الأمم المتحدة لليونيسف "UNICEF"	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "UNHCR"
برنامج الأغذية العالمي "WFP"	منظمة أطفال الحرب البريطانية "War Child" "UK"	منظمة «أون بونتي بير UPP»
	منظمة النشاط الشبابي "YAO"	منظمة الصحة العالمية "WHO"

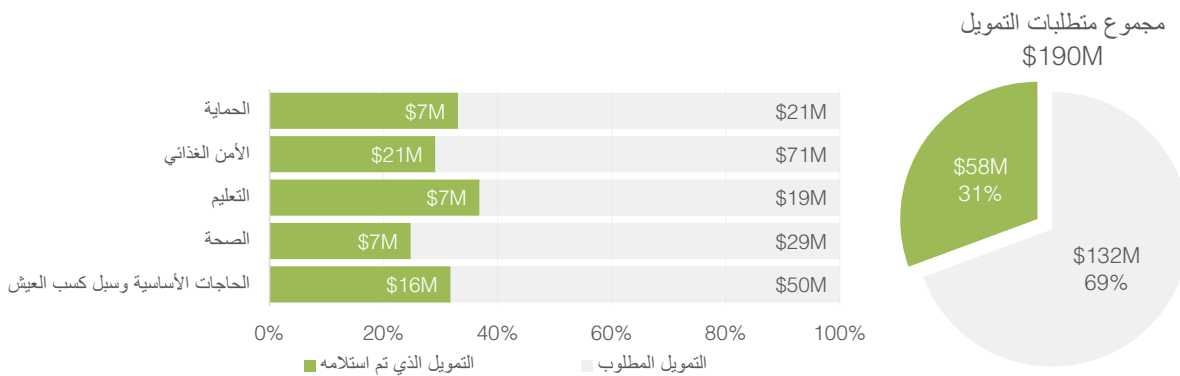


نظرة عامة على مستوى البلدان

توزيع السكان اللاجئين



نظرة عامة على التمويل المشترك بين الوكالات



* مجموع التمويل يشمل الأموال التي لم يتم بعد تخصيصها للقطاع

لمحة عن العام الماضي

استمرت مصر في استضافة لاجئين قادمين إليها بشكل رئيسي من سوريا، وأفريقيا جنوب الصحراء، والعراق وابتداءً من ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥، تم تسجيل ما مجموعه ١٨٠,٦٤١ طالب لجوء ولجأ لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - فرع مصر، ومنهم ١١٧,٦٥٨ سورياً، و٦٢,٩٨٣ أفريقيًا من جنوب الصحراء وعراقياً. وسُجِّلَت المفوضية السامية حالات جديدة لوصول لاجئين سوريين في عام ٢٠١٥. كما أن هناك حوالي ٤,٠٠٠ لاجئ فلسطيني.

وعلى الرغم من بقاء بيئة الحماية مستقرة، إلا أن التفاوت بين الخدمات المقدمة للسوريين واللاجئين من جنسيات أخرى بقي قائماً. وقد اشتملت التحديات الرئيسية مسائل الإقامة، ومحدودية فرص الحصول على سبل كسب العيش، والتضخم، وبواعث القلق على السلامة الجسدية، ولا سيما للنساء والأطفال، وإمكانية الحصول على تعليم جيد، وعلى الرعاية الصحية الطارئة، والرعاية الصحية الثانوية والرعاية الثالثة المكلفة كلها.

وتشهد مصر معدلات للفقر آخذة في الازدياد (٢٦ في المئة)، ولا سيما في المناطق الحضرية - حيث يسكن معظم اللاجئين السوريين. ويرجع السبب في هذه التطورات السلبية إلى انخفاض النشاطات الاقتصادية، وإلى النمو المنخفض في الناتج المحلي الإجمالي (الذي انخفض فوصل إلى مستوى ٣,٨ في المئة)، وإلى ارتفاع معدلات التضخم (١١,٩ في المئة)، وإلى ارتفاع أسعار الغذاء (بنسبة تزيد عن ١٥ في المئة)، وإلى وصول معدل البطالة إلى ١٢,٨ في المئة، جنباً إلى جنب مع الانخفاض المطرد في قيمة العملة، وتراجع حجم الاحتياطات الأجنبية.

وظلت متطلبات حصول السوريين على التأشيرات والتأشيرات (الموافقات ..) الأمنية نافذة المفعول. وبينما أعلنت الحكومة عن منح تأشيرات دخول لأقارب اللاجئين السوريين من الدرجة الأولى، المسجلين لدى المفوضية، كانت هناك عقبات كبيرة وتأخيرات في منحها. وقد تمت ملاحظة حدوث زيادة في عدد عمليات الدخول غير المنتظمة عن طريق البر من خلال السودان. كما استمر عدد اللاجئين المغادرين من مصر والساعين إلى الدخول إلى أوروبا عبر البحر، أو عبر الأراضي الليبية في الارتفاع. وألقي القبض على ٣,٦٣٥ شخصاً على الأقل، منهم ٥٢٢ سورياً، وهم يحاولون مغادرة مصر عبر البحر. واستمر الشركاء في خطة "3RP" في تقديم مساعدات إنسانية منسقة للمعتقلين بمنطقة الساحل الشمالي لمصر.

وكذلك فقد استمر الحوار مع الحكومة لتسهيل تمديد مود تصاريح الإقامة، وجعل عملية إقامة اللاجئين لامركزية في إجراءاتها.

لقد جرى تقديم مساعدات متعددة القطاعات، ومنها نشاطات المشورة في المجال النفسي الاجتماعي، لما مجموعه ١٢٨ ناج وناجية من العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي. واستفاد أكثر من ٣,٠٠٠ لاجئ سوري ومجتمع متضرر من نشاطات التوعية. وعمل الشركاء في خطة "3RP"، عن كثب، مع وزارة الصحة لتطوير بروتوكول طبي خاص بالعنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي، وبالمبادئ التوجيهية لإدارة الحالات؛ ونفذوا نشاطات بناء القدرات بهدف إدماج خدمات العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية، وإدماج أدوات الإبلاغ (إعداد التقارير ورفعها)، والأدوية ومجموعات لوازم العلاج الوقائي بعد التعرض (للفيروس أو للاغتصاب).

لقد تمت توسعة نطاق الخدمات المجتمعية للأطفال، والشباب، والآباء

والأمهات، ومنها الخدمات النفسية الاجتماعية المتخصصة، كالمهارات الحياتية، وتنقيف وتنوعية الآباء والأمهات، وبرامج تقوية الأسرة على سبيل المثال. وقد استفاد ٥١,١٩٥ شخصاً تقريباً من هذه الخدمات، ومنها خدمات الحالات الطارئة على مدار ٢٤ ساعة، ٧ أيام في الأسبوع. غير أن الأطفال ذوي الإعاقة استمروا في المعاناة من محدودية إمكانية الحصول على التعليم الشامل والخدمات المتخصصة؛ فلم تستطع سوى نسبة ٤٥ في المئة فقط من أولئك الأطفال الحصول على دعم محدد بعينه. وقد استُحدثت وطُوِّرت إجراءات عمل موحدة مشتركة بين الوكالات بشأن إدارة الحالات، ومنها مسارات الإحالة إلى الخدمات المتخصصة، مما عزز الاستجابات الشاملة في مجال حماية الطفل، كما عزز النشاطات وتبادل المعلومات فيما بين الأطراف الفاعلة كافة، ومنها المؤسسات المجتمعية المحلية، وعزز أيضاً، في الوقت عينه، دعم منظومات حماية الطفل القائمة في مصر، وإشراكها في هذه الأعمال.

واستمرت المشاريع المجتمعية في تعزيز التعايش بين اللاجئين والمجتمعات المتأثرة، وفي تقوية القدرات الوطنية.

وظلت سمات القياس الحيوية "biometrics" مكوناً مهماً في إجراءات التسجيل. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، أكمل ٩٨,٨٩٣ لاجئاً التسجيل باستخدام الماسح الضوئي لنظام المعلومات المتكامل عن الموارد - نظام "إيرس IRIS".

كما بقيت عملية إعادة التوطين إحدى أدوات الحماية، وأحد الحلول المتاحة للاجئين السوريين في مصر؛ إذ تم تقديم طلبات ٢,٤٦١ لاجئاً سورياً للدخول إلى بلدان أخرى لأغراض إعادة التوطين داخلها، أو لأسباب إنسانية في عام ٢٠١٥.

لقد ضمن قطاع الصحة توفير إمكانية حصول اللاجئين السوريين على خدمات الرعاية الصحية الشاملة، وضمن تغطيتهم بهذه الخدمات، مع المحافظة على إيجاد توازن بين الاستجابة إلى حاجات اللاجئين الملحة، وتقوية أنظمة الصحة الوطنية، وتقديم الرعاية الصحية الجيدة. وقد جرى تقديم حوالي ٩٥,٠٠٠ مشورة (استشارة) من مراكز الرعاية الصحية الأولية، وتمت إحالة ما مجموعه ٤٣,٠٠٠ حالة إلى الرعاية الصحية المتخصصة، إضافة إلى دعم ٧٢ مرفقاً صحياً عاماً، وتدريب ٦٠٠ كادر. وقد استمر قطاع الصحة في إدماج ٩٠,٠٠٠ لاجئ سوري تقريباً لكي يكسبوا فرصة الوصول إلى أكثر من ٦٠ مرفقاً من مرافق مراكز الرعاية الصحية الأولية في القاهرة الكبرى. وكذلك تلقى أيضاً أكثر من ١٥ مليون طفل في جميع أنحاء مصر مطعموم (لقاح) التحصين ضد شلل الأطفال.

وقد تم تقديم منح نقدية لما مجموعه ٨,٥٥٠ أسرة معيشية (أي ما يعادل تقريباً ٣١,٣٠٠ شخص)، وهو عدد يقل عن العدد المستهدف بخطة "3RP"، وهو: ٤٣,٠٠٠ شخص. ولم تتم مساعدة ما مجموعه ٨,٠٠٠ شخص بسبب نقص التمويل. وقد استلم ٤٣٤ لاجئاً مستضعفاً مساعدات نقدية طارئة. وتمت مراجعة منهجية الاستهداف خلال العام بهدف إدراج مسألة الاستضعاف الاقتصادي، المُشخص من خلال تقييمات الأسر المعيشية، التي استُخدمت لتوجيه المساعدات النقدية الشهرية غير المشروطة، والقوائم الغذائية، واللوازم الشتوية / المنح الموسمية.

واستمر أسلوب القوائم الإلكترونية في التوسع، إذ وصلت نسبة المساعدات على شكل القوائم الإلكترونية إلى ٨٥ في المئة. ويُتيح هذا الأسلوب المجال

والنظافة الصحية، وتزويد الأثاث وأجهزة ومعدات تكنولوجيا المعلومات، وتعزيز الظروف المادية العامة لما مجموعه ٢٧٨ مدرسة في جميع أنحاء مصر.

وقد بُشِرَ بتنفيذ برنامج التغذية المدرسية في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥ في محافظتي دمياط والإسكندرية لمساعدة ١١٦,٥٠٠ طالب لاجئ ومصري. ويهدف هذا البرنامج إلى تيسير حصول الأطفال السوريين اللاجئين على التعليم في المدارس الحكومية، وتحسين معدلات التحاقهم (قيدهم)، وانتظامهم (مواظبتهم) على مقاعد الدراسة، واستبقائهم على مقاعد الدراسة، وتحسين أدائهم.

ونتيجة لنقص التمويل، فقد تم تخفيض قيمة القسائم الغذائية بنسبة ٣٠ في المئة [من (٢٤,٢) دولاراً أمريكياً إلى ١٧ دولاراً أمريكياً] في عام ٢٠١٥. كذلك تم خفض حجم الحالات من أكثر من ٩٠,٠٠٠ حالة إلى ٥٢,٠٠٠ حالة. وقد استخدمت الوكالات نتائج عملية تقييم الاستضعاف الاجتماعي الاقتصادي، والتمارين الدورية لترتيب سُلّم الأولويات، وذلك من أجل توجيه حالات التخفيض. وقد عاد عدد الحالات المستفيدة، في نهاية العام، إلى مستوى ٦٠,٠٠٠ حالة عملية نداء للإغاثة.

لقد فرض الافتقار إلى الحلول الدائمة، وفرص سُبل كسب العيش الملائمة مخاطر إضافية على السكان اللاجئين، ولا سيما على النساء والفتيات والناجيات من العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي. وظلَّ تُعرَّف وتحديد حالات العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة لهما في المجتمع أمراً صعباً، بسبب نقص الكوادر المؤهلة لنشاطات التوعية بشأن العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي، وبسبب تشتت تجمعات اللاجئين. كما بقي النقص في الإبلاغ من جانب الناجين، عن واقعات العنف التي حدثت لهم، أمراً ينطوي على التحديات. ويستمر الأطفال اللاجئون وأسرهم في مواجهة صعوبات تتمثل في الاندماج في نظام التعليم العام الحكومي. فقد جرى خُفضُ المنح التعليمية، وتحتاج الأسرة الفقيرة إلى اتخاذ قراراتها التي قد تُفضي إلى ازدياد معدلات التسرب من المدرسة.

وقد تم تعزيز التنسيق مع الشركاء من خلال الفرق القطاعية العاملة (المجموعات القطاعية العاملة)، بهدف ضمان الاستجابة الإنسانية الشاملة تجاه اللاجئين السوريين في مصر، من خلال التنسيق بين القطاعات، وإدارة الحالات، والمناصرة (كسب التأييد) الموجهة.

كما تمت تقوية الشراكات مع وزارات الشؤون الخارجية، والصحة والتربية والتعليم، وغيرها من الوزارات التنفيذية طوال العام. إضافة إلى بناء القدرات، وعقد الدورات التدريبية، والمناصرة.

للاجئين لتحقيق حسٍّ من العودة إلى حياتهم الطبيعية، ولتقوية حمايتهم. لقد أفسح تقليص التكاليف التشغيلية المجال لتحويل اتجاه ٩٠ في المئة من الموارد، لكي تذهب مباشرةً إلى المستفيدين، وقد مكّن هذا التقليص من ضخ حوالي ٥٦ مليون دولار أمريكي في الاقتصاد المحلي، مما خفّف العبء المُلقى على كاهل الحكومة والمجتمعات المضيفة. وأنشئت مواقع لتوزيع القسائم واستخدامها في تسديد المطلوبات في محلات تجارية مُختارة بتناغم مع مبادئ التوزيع الآمن.

وقد أشارت الاستنتاجات المستخلصة من مراقبة مرحلة ما بعد التوزيع إلى أنَّ ٨٠ في المئة تقريباً من جميع المستفيدين قد سجلوا درجة مقبولة من الاستهلاك الغذائي (FCS)، مع تحقيق الأسر المعيشية المتبقية التي أُجريت لها المسوح الدراسية درجة بلغت مستوى القيمة الحديثة؛ ويحرر جميع المستفيدين تقريباً درجات متوسطة أو جيدة في استخدام التنوع الغذائي، مما يُوحى بأنّ المساعدات الغذائية تُساعد المستفيدين السوريين على التغلب على انعدام الأمن الغذائي، وبأنها تُقلّل من درجة استضعافهم.

لقد قدّم الشركاء في خطة "3RP" دعماً في مجال سُبل كسب العيش لما مجموعه ١,٢٩٤ لاجئاً مُستضعفاً، في حين شارك ٢,٠٠٤ أشخاص في التدريبات الخاصة بسُبل كسب العيش. وبحلول نهاية العام، تمّ تنسيب ٥١١ شخصاً لفرص عمل مدفوعة الأجر، واستلم ٦١٢ شخصاً منحاً نقدية لمؤسسات أعمال ناشئة وأصبحوا أرباب أعمال حرة.

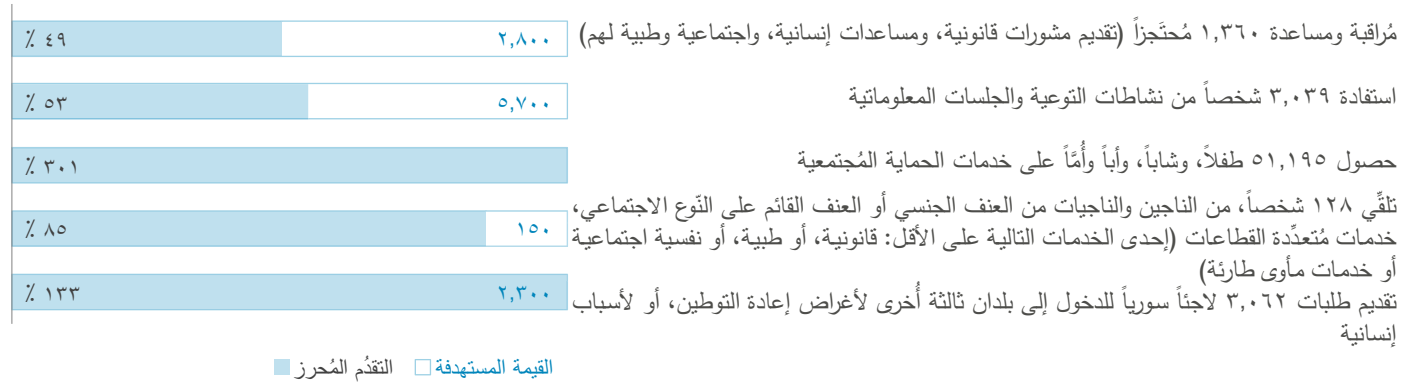
وفي قطاع التعليم، استلم حوالي ٢٨,٥٠٠ طالب وطالبة تقريباً منحاً تعليمية، واستلم ١,٣٠٠ طالب وطالبة حقايب أدوات مدرسية، وتلقّى ١٥٢ طفلاً ذا إعاقة مساعدات مالية لدفع الرسوم المدرسية، مما مكّنهم من الالتحاق بمدارس مُخصّصة لتلبية حاجاتهم التعليمية والرعائية. وأخيراً، فقد التحق ٤,٢٠٠ طالب وطالبة تقريباً في الجامعات الحكومية المصرية، وتم تزويد ١٠٠ طالب سوري لاجئ ببعثات تعليمية لاستكمال تعليمهم الثالثي للعام الدراسي ٢٠١٥ / ٢٠١٦.

وقد تم إنشاء ١٥٥ غرفة صفية جديدة في المدارس الحكومية، وجرى تعزيز الملاعب والساحات المدرسية في خمس مدارس أخرى تقع في أكثر المناطق تأثراً باللاجئين، بموجب برنامج الدعم المجتمعي؛ وذلك بهدف تقوية العلاقات بين أفراد المجتمع. واستفاد ٤٣٣ معلماً وكادراً تدريسياً تقريباً من التدريبات، إضافة إلى استفادة ٧٣٤ كادراً إدارياً منها. وقد عززت هذه التدخلات الإيجابية البيئة التعليمية، وزادت إمكانية حصول الأطفال اللاجئين على التعليم، وقُلصت من مستوى اكتظاظ الغرف الصفية. كذلك فقد اشتملت تدخلات الشركاء في خطة "3RP" أيضاً على تنفيذ أعمال الصيانة لمرافق المياه والصرف الصحي

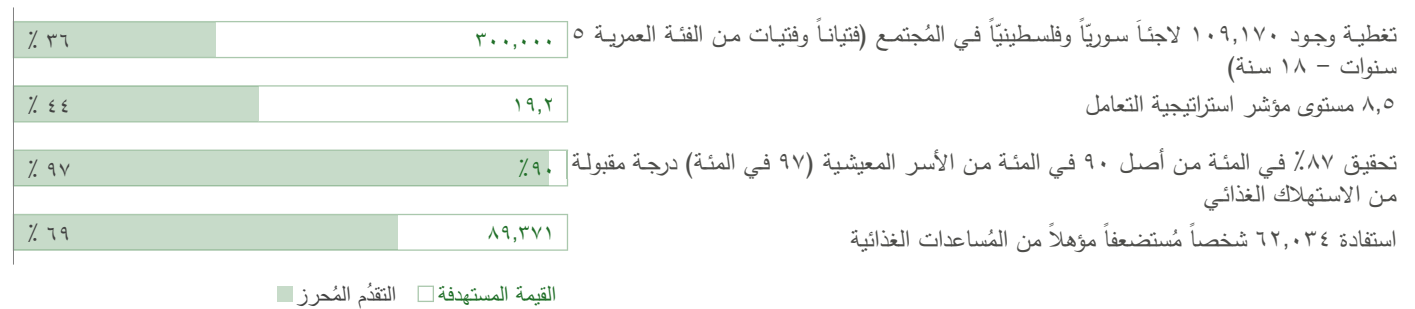


الإنجازات

الحماية



الأمن الغذائي



التعليم



الصحة



الحاجات الأساسية/الخدمات الضرورية



الشركاء

اتحاد الأطباء العرب "AMU"	المجلس العربي لدعم المحاكمة العادلة "ACSFT"	منظمة كير العالمية "CARE" - مصر
مؤسسة كاريتاس الدولية (CARITAS)	هيئة الإغاثة الكاثوليكية "CRS"	جمعية التنمية المجتمعية لتحسين أحوال النساء والأطفال
المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين "EFRR"	مؤسسة فرد "FARD"	منظمة العمل الدولية "ILO"
المنظمة الدولية للهجرة "IOM"	جمعية مسجد محمود	وزارة التربية والتعليم
وزارة الصحة	منظمة بلان إنترناشيونال (Plan International)	«ريفيوج - مصر» (Refuge Egypt)
مؤسسة إنقاذ الطفولة "SC"	منظمة سانت أندروز لخدمات اللاجئين	مجلس التضامن (المجلس المصري متعدد الثقافات للاجئين)
مؤسسة أرض الإنسان «TdH»	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP"	صندوق الأمم المتحدة للسكان "UNFPA"
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "UNHCR"	منظمة الأمم المتحدة لليونيسف "UNICEF"	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO"
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة «UN Women»)	برنامج الأغذية العالمي "WFP"	منظمة الصحة العالمية "WHO"



٢٠١٥

التقرير السنوي

